المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم التاريخ

Qassim University جامعة القصيم

دور القبائل في مقاومة النفوذ البريطاني في عمان
(1277 – 1312هـ/1861– 1895م)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث

إعـداد :

نـوال بنت حسن بن محمد الفريـح

إشـراف:

أ.د. عبد الله بن إبراهيم التركي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القصيم

1431–1432هـ/2010–2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرساله

تمكن العُمانيون من بناء دولة كبيرة شملت جزء من بندر عباس والهندي والإفريقي، وكان الأسطول العماني أكبر قوة في البحار الجنوبية والخليج العربي حتى القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، مما جعل عُمان نقطة التقاء تجاري بين أوربا وشبه القارة الهندية ووسط محوري للتجارة الإقليمية، وقد أكسبها هذا أهمية إستراتيجية لفتت إليها أنظار القوى الاستعمارية الأوربية بدءً بالبرتغاليين، وانتهاءً بالبريطانيين الذين عملوا على إضعاف القوة العُمانية، وتجريد عمان من ممتلكاتها سواء على الساحل الإفريقي أو الساحل الإيراني ثم بسط سيطرتهم ونفوذهم على عمان نفسها.

وقد بدأت العلاقات العمانية البريطانية في القرن الحادي عشر الهجري منتصف القرن السابع عشر الميلادي في عهد الإمام سلطان بن سيف اليعربي، وذلك بهدف مواجهة وإضعاف السيطرة البرتغالية على المنطقة، وقد تطورت تلك العلاقات من التعاون بين الطرفين إلى بسط السيطرة والنفوذ من جانب بريطانيا، حيث سعت بريطانيا منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي إلى بسط سيطرتها ونفوذها على عمان ومنطقة الخليج العربي وإبعاد الدول المنافسة لها من المنطقة حتى تؤمن طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في شبه القارة الهندية، ولتكون المنطقة محطة تجارية مربحة، وقاعدة للأسطول البريطاني، ومركز استطلاع ومراقبة لشؤون الشرق عامة، وذلك من خلال عدد من الاتفاقيات مع سلاطين عمان.

وقد كان من نتائج هذه الاتفاقيات استياء التجار الوطنيين وزعماء القبائل

العمانية الذين عملوا على التصدي للنفوذ البريطاني بكافة السبل والأشكال، وقدموا في سبيل رد المستعمر البريطاني عن بلادهم كل ما في وسعهم، وهذا ما ستتناوله الباحثة بالدراسة والتحليل، لأنه بالرغم من تعرض العديد من الباحثين لدراسة تاريخ عمان والخليج العربي في تلك الفترة إلا أن اهتمامهم انصب في المقام الأول على التاريخ السياسي البحت للمنطقة، ولم يبرزوا الدور الاجتماعي والسياسي للقبائل العمانية في رسم وتشكيل ذلك التاريخ، لذلك اختارت الباحثة هذا الموضوع، والذي يحمل عنوان.

"دور القبائل في مقاومة النفوذ البريطاني في عمان (1277-1312هـ/1861-1895م)".

وهذه الفترة تضم عدداً من سلاطين عمان وهم

- السلطان ثويني بن سعيد (1277-1282هـ/1861-1866م).
- السلطان سالم بن ثويني (1283-1285هـ/1866-1868م).
- الإمام عزان بن قيس (1285-1287هـ/ 1868-1871م).
- السلطان تركي بن سعيد (1287-1305هـ/1872-1888م.
- السلطان فيصل بن تركي (1305-1331هـ/1888-1913م).

وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية للموضوع لأنها تعد من الفترات المهمة في تاريخ عمان والخليج العربي الحديث نظراً لتلك الأحداث التي خلفت نتائج خطيرة. حيث أتيح لبريطانيا أن تحرز قصب السبق في بسط نفوذها على المنطقة معتمدة على تفوقها البحري، ولم تكن سلطنة عمان تملك القدرة على مجابهة قوة بريطانيا البحرية أو العسكرية، خاصة بعد أن حزمت بريطانيا أمرها لعزل المنطقة عن العالم والانفراد بها وإبعاد جميع المنافسين الدوليين عنها.

وقد سنحت الفرصة للتدخل البريطاني المباشر في الشأن العماني بعد وفاة السلطان سعيد، حيث دب الخلاف بين أبنائه على الملك ولجأوا للتحكيم لحل هذا الخلاف، وقد استعانوا في ذلك التحكيم باللورد كانني (canning) حاكم الهند العام الذي وجد في هذا التحكيم وسيلة لتقسيم أملاك السلطان سعيد وفرض هيمنة بريطانيا على المنطقة، وقد تبع ذلك ثورة من القبائل العمانية، التي كان هدفها التخلص من السيطرة البريطانية على السلطان وعلى منطقة سلطنة عمان.

المقدمـة

الحمـد لله رب العـالمين والصـلاة والسـلام علـى رسـوله الأمـين وعلـى آلـه وصحبه أجمعين، وبعد:

تمكـن العُمـانيون مـن بناء دولـة كبيرة شملت جزء مـن بنـدر عباس والهندي والإفريقـي، وكـان الأسـطول العمـاني أكـبر قـوة في البحـار الجنوبيـة والخليـج العـربي حتى القرن الثالـث عشر الهجري/ القـرن التاسع عشر الميلادي، مما جعل عُمـان نقطة التقاء تجاري بين أوربا وشبه القـارة الهندية ووسط محوري للتجارة الإقليمية، وقد أكسبها هـذا أهمية إستراتيجية لفتت إليهـا أنظار القـوى الاستعمارية الأوربية بـدءً بالبرتغـاليين، وانتهـاءً بالبريطـانيين الـذين عملـوا على إضعاف القـوة العُمانيـة، وتجريد عمـان مـن ممتلكاتها سـواء على السـاحل الإفريقـي أو السـاحل الإيـراني ثم بسط سيطرتهم ونفوذهم على عمان نفسها.

وقـد بـدأت العلاقـات العمانيـة البريطانيـة في القـرن الحـادي عشـر الهجـري/ منتصف القرن السابع عشر الميلادي في عهـد الإمام سلطان بـن سيف اليعربي، وذلك بهدف مواجهة وإضعاف السيطرة البرتغالية على المنطقة، وقد تطورت تلك العلاقات من التعاون بين الطرفين إلى بسط السيطرة والنفوذ من جانب بريطانيا، حيث سعت بريطانيا منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي إلى بسـط سـيطرتها ونفوذهـا علـى عمـان ومنطقـة الخلـيج العـربي وإبعـاد الـدول المنافسة لها من المنطقة حتى تؤمن طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في شبه القـارة الهندية، ولتكـون المنطقـة محطة تجارية مربحة، وقاعـدة للأسـطول البريطـاني، ومركـز استطلاع ومراقبة لشؤون الشرق عامة، وذلك من خلال عدد من الاتفاقيات مع

سلاطين عمان.

وقد كان من نتائج هذه الاتفاقيات استياء التجار الوطنيين وزعماء القبائل العمانية الذين عملوا على التصدي للنفوذ البريطاني بكافة السبل والأشكال، وقدموا في سبيل رد المستعمر البريطاني عن بلادهم كل ما في وسعهم، وهذا ما ستتناوله الباحثة بالدراسة والتحليل، لأنه بالرغم من تعرض العديد من الباحثين لدراسة تاريخ عمان والخليج العربي في تلك الفترة إلا أن اهتمامهم انصب في المقام الأول على التاريخ السياسي البحت للمنطقة، ولم يبرزوا الدور الاجتماعي والسياسي للقبائل العمانية في رسم وتشكيل ذلك التاريخ، لذلك اختارت الباحثة هذا الموضوع، والذي يحمل عنوان.

"دور القبائل في مقاومة النفوذ البريطاني في عمان (1277-1312هـ/1861-1895م)".

وهذه الفترة تضم عدداً من سلاطين عمان وهم

- السلطان ثويني بن سعيد (1277-1282هـ/1861-1866م).
- السلطان سالم بن ثويني (1283-1285هـ/1866-1868م).
- الإمام عزان بن قيس (1285-1287هـ/ 1868-1871م).
- السلطان تركي بن سعيد (1287-1305هـ/1872-1888م.
- السلطان فيصل بن تركي (1305-1331هـ/1888-1913م).

وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية للموضوع لأنها تعد من الفترات المهمة في تاريخ عمان والخليج العربي الحديث نظراً لتلك الأحداث التي خلفت نتائج خطيرة. حيث أتيح لبريطانيا أن تحرز قصب السبق في بسط نفوذها على المنطقة معتمدة على تفوقها البحري، ولم تكن سلطنة عمان تملك القدرة على مجابهة قوة بريطانيا البحرية أو العسكرية، خاصة بعد أن حزمت بريطانيا أمرها لعزل المنطقة عن العالم والانفراد بها وإبعاد جميع المنافسين الدوليين عنها.

وقد سنحت الفرصة للتدخل البريطاني المباشر في الشأن العماني بعد وفاة السلطان سعيد، حيث دب الخلاف بين أبنائه على الملك ولجأوا للتحكيم لحل هذا الخلاف، وقد استعانوا في ذلك التحكيم باللورد كانئج (canning) حاكم الهند العام الذي وجد في هذا التحكيم وسيلة لتقسيم أملاك السلطان سعيد وفرض هيمنة بريطانيا على المنطقة، وقد تبع ذلك ثورة من القبائل العمانية، التي كان هدفها التخلص من السيطرة البريطانية على السلطان وعلى منطقة سلطنة عمان.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية:

1- معالجة قضية مهمة في تاريخ سلطنة عمان السياسي، لم تحظ بدراسة خاصة على الرغم من كثرة المؤلفات التي تناولت تاريخ هذه المنطقة، ذلك أن دور القبائل العمانية في مقاومة النفوذ البريطاني كان مهماً جداً.

2- من خلال هذه الدراسة سيتم إبراز الأثر البالغ الذي خلفته ثورات القبائل على عمان.

3- لم أجد دراسة مستقلة عن الدور الذي قامت به القبائل، فقد جاءت في

سياق دراسات مختلفة لتاريخ سلطنة عمان.

4- توفر مادة علمية ظهرت حديثاً، وبخاصة الوثائق التي ستزيح الستار عن كثير من الأحداث التي تتعلق بموضوع الدراسة.

5- أن معظم الكتاب الغربيين الذين كتبوا عن سياسة بريطانيا في الخليج العربي وعلاقتها بالقوى المحلية وبالأخص سلطنة عمان، اعتمدوا على تقارير حكوماتهم السياسية فأطلقوا العنان لأقلامهم ، فقد كانت كتاباتهم في الغالب بطريقة توافق أطماعهم وأهداف حكوماتهم الاستعمارية، خصوصاً إذا علمنا أن بعض هؤلاء الباحثين كانوا ممن يشغلون مناصب سياسية في حكوماتهم.

6- تزويد المكتبة العربية بدراسة علمية أكاديمية دقيقة معتمدة على الوثائق المنشورة وغير المنشورة، وعلى المصادر العربية والأجنبية متحرية الدقة قدر الإمكان سعياً وراء الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

7- بيان الدور الذي قام به زعماء القبائل العمانية لمجابهة أطماع حكومة الهند البريطانية، والكشف عن الأهداف الحقيقية للسياسة البريطانية من وراء حمايتها للسلطان في سلطنة عمان وهو نشر هيمنتها وبسط نفوذها، وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، ولتكتسب سياستها الاستعمارية قبولاً لدى الأسرة الحاكمة في سلطنة عمان.

8- العمل على كشف الحقائق التاريخية، وإزالة المبالغات، وتجلية الغموض والالتباس الذي يكتنف دور تلك القبائل التي سعت لإزالة أسباب الاستعمار عن سلطنة عمان.

9- مناقشة الأثر البالغ الذي خلفته ثورات القبائل العمانية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

10- يعتبر هذا الموضوع من الموضوعات المهمة لارتباطه بأحداث سياسية ساهمت في سير دفة الحكم في سلطنة عمان، بعد أن اصطدمت الطموحات العربية المحلية بالأطماع الاستعمارية البريطانية في المنطقة.

11- إن معظم المؤلفين الذين تحدثوا عن تاريخ القبائل لاسيما القبائل العمانية اقتصروا على أصل هذه القبائل وأماكنها فقط ولم يتحدثوا عن دورها في النضال من أجل الحرية أو دورها في تشكيل النظام السياسي لسلطنة عمان سواءً الإيجابي أو السلبي، لذلك أفردنا هذه الدراسة من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية في هذا الموضوع.

أما الفترة الزمنية لهذه الدراسة فقد رأت الباحثة أن تبدأ في عام 1277هـ/ 1861م وهو العام الذي تم فيه إعلان انفصال زنجبار عن عمان رسمياً، بمساعي بريطانية وبمباركة فرنسية، فقد صدر تصريح مشترك من بريطانيا وفرنسا يقضي باستقلال سلطاني زنجبار وعمان والذي قصد من روائه تأكيد الانفصال، وتنتهي هذه الدراسة في عام 1312هـ- 1895م وهو عام ثورة القبائل الهناوية التي تزعمها صالح بن علي الحارثي ضد السلطان فيصل بن تركي بسبب توقيعه معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بينه وبين حكومة الهند البريطانية، وبسبب هذه المعاهدة دخلت سلطنة عمان تحت مظلة النفوذ البريطاني المباشر وهذا ما دفع الباحثة لجعل هذه الثورة ختاماً لهذا الموضوع.

أما المنطقة الجغرافية فستقتصر الباحثة على القسم الآسيوي من السلطنة

العمانية، لأنه في عام 1277هـ/1861م، قامت بريطانيا بتقسيم السلطنة بين أبناء السلطان سعيد إلى دولتين منفصلين، تحت مسمى: سلطنة عمان، وسلطنة زنجبار .

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة تقسيمها إلى أربعة فصول صدرت بتمهيد وذيلت بخاتمة، ففي الفصل الأول تناولت موقف القبائل العمانية من التقسيم البريطاني للسلطنة (1277هـ- 1861م) وهو مدخل مهم يبين المنهج الذي سارت عليه القبائل العمانية لمجابهة النفوذ البريطاني ، وعرضت فيه أثر تقسيم السلطنة على أهم القبائل العمانية، ثم موقف القبائل الغفارية، وموقف قبيلة آل سعد وبنو جابر عام (1277هـ/1861م)، وختمت الفصل بموقف قبيلة الجنبة وبنو بوعلي عام 1282هـ/1865م.

أما الفصل الثاني ، فقد تحدثت فيه عن دور القبائل العمانية في إعادة نظام الإمامة، وبدأت فيه بنبذة تاريخية عن الإمامة الأباضية في عمان، ثم تطرقت إلى تطور العلاقة بين بريطانيا والسلطان ثويني وابنة سالم وذلك لأن سلاطين عمان كانت لهم علاقة وثيقة مع حكومة الهند البريطانية وكل سلطان يتولى الحكم في السلطنة يطلب الاعتراف به من الحكومة البريطانية وحمايته من ثورات القبائل المتتالية.

ثم تناولت ثورة القبائل العمانية ضد النفوذ البريطاني وإعادة نظام الإمامة الأباضية (1285- 1287هـ/ 1868-1871م).

بعد ذلك تحدثت عن الموقف البريطاني من تعدد ثورات القبائل العمانية وانهيار الإمامة الأباضية ، فقد كان الموقف البريطاني حرج جداً لأن هذه الثورات

الخطيرة تمثل يقظة ونمو الشعور القومي للشعب العماني في تلك الحقبة الزمنية.

وفي الفصل الثالث قمت بتناول دور القبائل العمانية في مقاومة النفوذ البريطاني في عهد السلطان تركي بن سعيد وابنه فيصل...حيث تم عقد معاهدة عام 1290هـ/1873م في عهد السلطان تركي، وقد ترتب على هذه المعاهدة ثورات واضطرابات من جانب القبائل ضد السلطان والنفوذ البريطاني، فتحدثت بشيء من التفصيل عن ثورة قبائل الشرقية عام 1294هـ/ 1877م ثم موقف القبائل العمانية من معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة "الحماية" بين السلطان فيصل بن تركي وحكومة الهند البريطانية عام 1308هـ/ 1891م وفي هذه المعاهدة دخلت عمان تحت الحماية البريطانية المباشرة فكان ردة فعل القبائل العمانية هو قيام ثورة قبيلة الحرث الهناوية عام 1312هـ /1895م وجعلتها خاتمة الفصل الثالث.

أما في الفصل الرابع فقد تطرقت إلى الأثر الذي خلفته ثورات القبائل على سلطنة عمان، من ثلاث جوانب؛ هي الجانب السياسي والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي.

وفي الخاتمة استعرضت أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة.

أهم المصادر التي اعتمدت عليها الباحثة في هذه الدراسة:

- **الوثائق غير المنشورة:**

– الوثائق البريطانية.

– سجلات مكتب الهند (India office Record) (I.O.R).

– أرشيف دار الوثائق البريطانية العامة (Public Record office)(F.O).

– أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس:

(Archives Diplomatiques, Ministere des Affairs Etrangeres, pairs.) (AFF.Etr)

- **الوثائق المنشورة:**

تمت الإفادة من عدد من الوثائق المنشورة على شكل ملخصات وكتب وثائقية، منها على سبيل المثال:

– **الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية**. جمعها ورتبها الدكتور سلطان بن محمد القاسمي

– **دليل الخليج**: **لمؤلفه ج .ج. لوريمر** :

(Gazetteer of the Persian Gulf Oman and central Arabia) j j lortimer.

- **المخطوطات :**

– **مخطوطة عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان**، للمؤلف عبدالله بن صالح المطوع.

– **مخطوط تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق**، للشيخ عبدالله بن محمد البسام.

❑ المصادر العمانية:

وقد تم الإطلاع والاستفادة على عدد من المصادر العمانية الأولية، وأذكر هنا أهمها:

– **تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان**، لمؤلفه نور الدين عبدالله بن حميد السالمي المتوفى سنة 1332هـ/ 1914م.

– **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين**: مؤلفه: حميد بن محمد بن رزيق، المؤرخ والأديب العماني، توفي عام 1291هـ/1874م.

– **مذكرات أميرة عربية**، وهي مذكرات كتبتها سالمة بنت السلطان سعيد بن سلطان.

– **الخليج بلدانه وقبائله**: (The Countries and Tribes of Persian Gulf) لمؤلفه صمويل مايلز(S.Miles) .

وهناك مصادر أخرى هامة مثل أرنولد ويلسون وكتابة تاريخ الخليج، وروبرت جيران لاندن: عمان منذ عام 1856م مسيراً ومصيراً، وهذه الكتب تتناول بعض فصولها أجزاء من التاريخ العماني والسياسة البريطانية تجاه حكومة سلطنة عمان، كما قام بترجمتها الأستاذ محمد أمين عبدالله تحت إشراف وزارة الثقافة والتراث القومي بسلطنة عمان.

وبعد اكتفي بما ذكرته من مصادر وثائق وهي قليل من كثير لم أطلع عليه، وقد رجعت إلى العديد من المصادر والمراجع التاريخية والجغرافية واللغوية، بالإضافة إلى العديد من الرسائل العلمية، والموسوعات، والقواميس والمعاجم والدوريات،

وهي مدونة في آخر هذه الدراسة.

هذا وقد تطلب مني جمع المادة العلمية بذل المزيد من الجهد والعناء، فقد أدى ذلك إلى ضرورة البحث عن المصادر والمراجع اللازمة من جهات مختلفة، من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها فقد زرت معرض الكتاب الدولي في مدينة الرياض الذي أقيم في 1431/3/15هـ.

وأفدت منه كثيراً ، وزرت عدد من المكتبات التي تعنى بالتاريخ مثل دارة الملك عبدالعزيز، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الأمير سلمان التابعة لجامعة الملك سعود، ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة.

كما قمت برحلة علمية إلى دول الخليج وزرت أهم المكتبات وأفدت منها كثيراً فمع هذا البحث.

والحقيقة أني قابلت عدد من الصعاب والمشقة في جمع المادة العلمية، وفي الإحاطة بأطراف الموضوع نتيجة لتعدد قبائل عمان وكثرتها وتشتت المادة العلمية، كذلك كثرة الثورات ضد السلطان في عمان، وقد واجهتني صعوبة بالغة في الإفادة من الوثائق الأجنبية – الإنجليزية والفرنسية – لأن معظمها مكتوباً بخط اليد الدقيق جداً، أدى إلى صعوبة ترجمتها للغة العربية، ولكن بحمد الله تم ترجمتها والإفادة منها.

ولا يسعني في الختام إلا أن أتوجه بوافر الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل على رأسهم الأستاذ المشرف على البحث الدكتور عبدالله بن إبراهيم التركي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القصيم، والشكر موصول لرئيس قسم التاريخ بجامعة القصيم الدكتور عبدالعزيز السنيدي لما بذله من جهد

وتحفيـز لطـلاب قسـم التـاريخ، كمـا أتوجـه بالشـكر لزوجـي الأسـتاذ/عبدالله الصمعاني – الذي بذل ما في وسعه لخدمتي لإنجاز هذا العمل، والشكر موصول لأخوتي لمساعدتهم لي، وإلى كل من تعاون معي ومن أسدى إلى معروفاً ، فلهم مني جميعاً جزيل الشكر والامتنان.

وحسبي أن هـذا العمـل جهـد مقل، فإن أحسـنت فمن الله- عز وجل- إن تكـن الأخـرى – لا قـدر الله – فمـن نفسـي، وأسـأل الله – تبـارك وتعـالى – أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

واستبيح الجميع عذراً عما يعتري هذا العمل من نقص وقصور، وهو ما لا يخلو منه عمل البشر، وأني بذلت ما في وسعي... والله من وراء القصد.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الباحثة

نـوال بنت حسن الفريـح

التمهـــيد

- أولاً: موقع عمان وأهميته.
- ثانياً: أوضاع السلطنة قبيل وفاة السلطان سعيد بن سلطان .
- ثالثاً: النظام القبلي في عمـــان.

التمهيد

أولاً: موقع عمان وأهميته:

1 – الموقع الجغرافي لعمان:

تقع سلطنة عمان[1] في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين دائرتي عرض 40 َ16 ْو 2 َ26 ْ شمالا، وبين خطي طول 50 َ51 ْ و40 َ59 ْ شرقا، ويمر وسطها مدار السرطان، وتمتد سواحلها مسافة 2000كم تقريبا من مضيق هرمز في الشمال وحتى الحدود المتاخمة لجمهورية اليمن وتطل بذلك على بحار ثلاثة هي: الخليج العربي، وخليج عمان، وبحر العرب، يحدها من الغرب والشمال الغربي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الغربي الجمهورية اليمنية، ومن الشمال مضيق هرمز، ومن الشرق والجنوب الشرقي بحر العرب، وتبلغ مساحة سلطنة عمان حوالي 309.500 كيلومتر مربع[2].

وتنقسم عمان إلى عدة مقاطعات هي: مقاطعة الباطنة التي تطل على

---

(1) عمان: ورد ت في كتاب الرحالة اليونانيين بأسماء مختلفة "عماني" Omaniبتخفيف الميم، و"حمنا" Homna و"اتنا" Attana وهي أرض عمان، وقد كانت تتمتع بشهرة واسعة في عالم التجارة وكان التجار يقصدونها من جميع الأنحاء ؛ السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: عمان (تاريخ يتكلم)، المطبعة العمومية، دمشق، 1383هـ/ 1963م، ص75، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

(2) محمد، محمود أبوالعلا: جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، مكتبة الفلاح، الكويت، (ب. ت)، ص123.

خليج عمان إلى الشمال من مسقط وهي سهل خصيب، والمقاطعة الداخلية؛ وهي مقاطعة فسيحة تضم الجبل الأخضر ومنطقة الظاهرة- سميت بذلك لأنها أول ما يظهر من سلطنة عمان للوافد من داخل شبه الجزيرة العربية، ومقاطعة جعلان إلى الجنوب من مسقط، والمقاطعة الجنوبية المسماة ظفار وتتألف من سهل ساحلي منبسط تحاذيه الجبال، كما تضم عمان مجموعة من الجزر الهامة منها: جزر كوريا موريا(1) ومصيره وأم الغنم(2) وسلامة وبناتها(3) وجزيرة مسندم(4)، وجزيرة الخيل التي تتخذ تضاريسها شكلاً يشبه رأس الخيل، هذا إلى جانب رأس مسندم التي تمتد داخل مضيق هرمز متحكمة في مدخل الخليج

---

(1) كوريا موريا: أرخبيل من الجزر في بحر العرب جنوب ساحل ظفار وهي تابعة لعمان ويسميها العرب جزر بني جلفان أو جزائر الحلانيات ؛ التركي، عبدالله بن إبراهيم ،غزاة باسم الانسانية،طبع على نفقة المؤلف،(ب،م)،1427هـ/2006م، ص394، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

(2) رأس مسندم: شبه جزيرة مساحتها 1800كيلومتر مربع تحيط بها المياه من ثلاث جهات من الشرق خليج عمان، ومن الشمال والغرب الخليج العربي، وهي ممتدة دخل مضيق هرمز لذا فهي تتمتع بموقع استراتيجي مهم، وسطحها جبلي وعر.؛ علوش، ناجي، الوطن العربي (الجغرافيا الطبيعية والبشرية).، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية 3، بيروت، 1986، ص24، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

(3) جزيرة سلامة وبناتها: هي ثلاث جزر تقع في مضيق هرمز بها فنار يستخدم لإرشاد السفن العابرة في مضيق هرمز، وهي تقع في أقصر نقطة شمال عمان.، انظر ملحق رقم (2).

(4) جزيرة أم الغنم: جزيرة صخرية تستخدمها البحرية السلطانية العمانية وهي من أشهر الجزر في مضيق هرمز وسميت بهذا الاسم لأن السكان كانوا يتركون أغنامهم يرعون فيها نظراً لتوافر العشب والمياه(المنتدى الأدبي: مسندم عبر التاريخ، حصاد الندوة التي أقامها المنتدى الأدبي بمحافظة مسندم، 81- 19 رجب1421هـ/ 16- 17أكتوبر 2000، ط2، 1428هـ/ 2007م، ص15- 17، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

العربي[1].

2 - تسمية عمان:

عمان دولة قديمة مرت بتسميات متعددة، فقد جاء ذكرها في النقوش المسمارية للسومariين والأكاديين باسم مجان بمعنى جبل النحاس، والمعروف أن النحاس ما يزال موجوداً في الجبل الأخضر في عمان[2]، كما سميت "مزون" أخذاً من المزن وهو انهمار المياه وتدفقها ويقال أن الفرس هم من أطلقوا هذه التسمية على البلاد، أما من سمى عمان عماناً فهم قبائل الأزد اليمينة وذلك لأن منازلهم كانت على واد لهم بمأرب يقال له عمان فشبهوها به[3].

3 - قع عمان:

لقد كان لموقع عمان في الركن الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية وإشرافها على كل من الخليج العربي، وخليج عمان، وبحر العرب دوراً في إعطاء موقع عمان أهمية استراتيجية كبيرة عبر العصور المختلفة، حيث تبدوا عمان من خلال رأس مسندم كحارس على أبواب الخليج العربي تتحكم في حركة الملاحة فيه، وهي حركة لا تقتصر على الملاحة المحلية في الخليج والمناطق القريبة منه، وإنما

---

(1) شلبي، أحمد: عمان في التاريخ من أقدم العصور حتى الآن، حصاد ندوة الدراسات العمانية، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ذي الحجة 1400هـ/ نوفمبر 1980، ص19.

(2) درويش، مديحة أحمد: سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1400هـ/ 1980م، ص21.

(3) الأزكوي، سرحان بن سعيد: كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق: حسن محمد عبدالله النابودة، ج1، ط1، دار البارودي، بيروت،1427هـ/ 2006، ص123.

تتعداه إلى الملاحة الدولية على خطوط التجارة الدولية بين الشرق والغرب، حيث يشكل الخليج العربي وخليج عمان وحدة جغرافية متماسكة لعبت دوراً هاماً في ربط الشعوب المقيمة على سواحلهم أو سواحل البحار المتصلة بهم، فقد كانوا سادة البحار الجنوبية بحق(1).

وقد كان لموقع عمان البحري وطبيعتها الجبلية دور كبير في تشكيل وصناعة التاريخ السياسي لها عبر العصور، حيث كان اتصال عمان بالعالم الخارجي عن طريق البحر أيسر بكثير من الاتصال بباقي شبه الجزيرة العربية، فركب العمانيون البحر وجابوه بسفنهم، واشتهروا بالملاحة والتجارة البحرية في سواحل وموانئ الشرق الأقصى والهند والموانئ الإفريقية، ولقد أعطت استراتيجية المكان شعب عمان الفرصة لأن يلعب دوراً تاريخياً بالغ الخطورة كجبهة متقدمة على تخوم جزيرة العرب الجنوبية، ويكاد يكون هذا الدور متفوقاً بكثير على حجمها ووزنها الذاتي متجاوزاً إياه إلى أبعاد وآفاق شبه محيطية(2).

فقد كان العمانيون وسطاء تجاريون بين دول المحيط الهندي ودول الخليج العربي والساحل الشرقي للبحر المتوسط، حيث كانت الموانئ العمانية على خليج عمان وبحر العرب بداية طرق القوافل التي اخترقت صحراء شبه الجزيرة العربية إلى دول شرق البحر المتوسط وسيناء كمدخل لمصر، وظل العمانيون على مر

---

(1) محمد، محمود أبوالعلا: موقع عمان الجغرافي وعلاقته المكانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1405هـ/ 1985م، ص 9.

(2) Lenden,R.G: Oman Since 1856: Disruptive Modernization in Traditional Arab Society, Perceton, 1967, P.26.

العصور يجوبون البحار والمحيطات على مر العصور، فيزودون شعوب العالم المختلفة بما توصوا إليه من حضارة وتقدم، وقد تحدث المسعودي في القرن الرابع الهجري وكذا المقدسي وابن حوقل وابن بطوطة في القرن الثامن الهجري وماركوبولو الرحالة الإيطالي وغيرهم كثير، الذين أطنبوا في وصف سفنهم ومراكبهم وذكروا الشيء الكثير عن تفوقهم التجاري البحري وعن بناء السفن في عمان الأمر الذي جعلها تمتلك قوة بحرية لها أهميتها، حيث نجحت هذه القوة في مواجهة الاستعمار البرتغالي ونجحت في تصفيته في الخليج العربي وشرق أفريقيا(1).

ويعتبر طرد العمانيون للبرتغاليين من الخليج العربي ومسقط بالذات بداية لصعود نجم القوة العمانية البحرية في مطلع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي تحت زعامة اليعاربة، حيث اتصلوا بالساحل الإفريقي الشرقي وأقاموا موانئ و مراكز لهم تعد بمثابة ملاجئ لأساطيلهم التجارية والعسكرية(2).

وقد احتفظت البحرية العمانية بدورها الفعال في الملاحة والتجارة وفي تأمين الخليج العربي حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، عندما بدأت الموجه الثانية من الاستعمار الأوروبي بقيادة بريطانيا وفرنسا، حيث عمدت بريطانيا إلى السيطرة على الخليج العربي وإبعاد جميع المنافسين عنه نظراً لأهميته الاستراتيجية فقدكان البريطانيون يرددون:" إذاكان العالم خاتماً فإن هرمز لؤلؤته"، وهو "شريان الحياة بالنسبة لنا وسيظل يسيطر على إستراتيجيتنا سنين

---

(1) محمد، محمود أبوالعلا: موقع عمان الجغرافي وعلاقته المكانية، مرجع سابق، ص33.

(2) الزرقا، محمد على: قضية عمان في المجال الدولي: عمان قديماً وحديثاً،(ب: ت، ط، م)، ص 18.

طويلة"[1].

فالخليج العربي لم يكن معبراً تجارياً فحسب، وإنما مركز من مراكز التجارة الهامة حيث تتفرع منه طرق برية لنقل التجارة للمناطق الداخلية، ومما زاد من أهميته اتصاله بسهول نهري دجلة والفرات اللذين يعتبران امتداداً طبيعياً للخليج الأمر الذي جعله حلقة هامة لنقل السلع الشرقية المختلفة إلى موانئ البحر المتوسط ومنها إلى القارة الأوربية[2].

وفي سبيل تحقيق تلك السيطرة كان عليها العمل على القضاء على القوة العمانية وتشتيتها وإحكام السيطرة عليها بشتى الطرق والوسائل، وهكذا صار الموقع المتميز لعمان وبالاً عليها حيث جر عليها بلاء الاعتداءات الخارجية نظراً للأطماع التي ساورت تلك القوى لتتخذ منها قواعد لنفسها بعد أن تقضي على سلطانها.

وكما كان للموقع الجغرافي وطبيعة سطح عمان دور كبير في إبراز أهميتها الاستراتيجية، فقد كان له اثر كبير في توزيع وطبيعة السكان، حيث ينقسم سكان عمان إلى طائفتين متميزتين في أسلوب الحياة هما[3]:

---

(1) النعيمي، عبدالرحمن محمد: الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، ط2، بيروت،1420هـ/ 1999، ص11،10.

(2) ال عمر، سعيد: الخليج العربي: تاريخه السياسي وعلاقاته بدول الشرق والغرب، ط1، مكتبة المتنبي، الخبر، 1429هـ/ 2008، ص12؛ فهمي، نعيم زكي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1393هـ/ 1973م، ص 119، 132، 132.

(3) شلبي، أحمد: المرجع السابق، ص15؛ فوزي، فاروق عمر: مقدمة في المصادر التاريخية =

- **الأول**: المجتمع القبلي البدوي: وهم سكان الجبال والسهول الداخلية، وهم شديدو المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم، وتوجههم نحو الداخل ينظرون بريبة وحذر للأجانب وتقوى بينهم سلطة الإمامة الأباضية.
- **الثاني**: مجتمع الساحل الحضري: وهم سكان السواحل العمانية وهم أشد اتصالاً بالعالم الخارجي نظراً لعملهم بالملاحة والتجارة البحرية، وتوجههم نحو الخارج يتبادلون المصالح مع شعوب العالم المختلفة.

=

العمانية، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، (ب،ت،ط)، ص45.

ثانياً: أوضاع السلطنة قبيل وفاة السلطان سعيد بن سلطان 1856م:

تولى السلطان سعيد بن سلطان[1] الحكم في عمان سنة 1221هـ/ 1806م وبولايته دخلت عمان مرحلة تاريخية جديدة، فتحت فيها أبوابها على الحضارة الأوروبية وظلت عاصمته مسقط من أهم مراكز التجارة والسياسة في حوض الخليج بأسره، كما ملكت عمان في عهده أقوى أسطول تجاري حربي في المنطقة بعد بريطانيا[2] استطاع به توطيد نفوذه في جزيرة زنجبار والمقاطعات التابعة لها في ساحل شرق أفريقيا، كما استطاع توسع نطاق هذه السيطرة بحيث تشمل مناطق أخرى بما فيها ممبسة[3] والتي كانت تحت سلطة آل المزروعي[4]،

---

(1) السلطان سعيد بن سلطان بن أحمد بن سعيد: ولد في بلدة سمايل التي تبعد عن مسقط حوالي 50كم عام 1260هـ/ 1791م، وكان من أقوى سلاطين أسرة البوسعيد استطاع أن يكون دولة ممتدة من عمان حتى سواحل شرق أفريقيا وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع دول العالم المختلفة، استمر حكمه أكثر من خمسين عاماً.

(Maubizi, V.: History Of Seyd Said Sultan Of Muscat, The Oleander Press, New York, 1984, .1).

(2) نوفل، سيد: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، ط2،(ب.ن) القاهرة،1392هـ/ 1972م، ص64، 65.

(Maubizi, V.: History Of Seyd Said Sultan Of Muscat, The Oleander Press, New York, 1984, .1).

(3) ممبسة: ميناء هام في كينيا حالياً تقع على مسافة 100ميل إلى الشمال من زنجبار، أطلق عليها العرب بساسة وهي كنية مكة، أطلقها العرب الأوائل الذين قدموا إليها من الحجاز(التركي، السابق، ص74، انظر: محلق الخرائط، ملحق رقم (1).

(4) آل المزروعي: يعود نسبهم إلى بني جابر في عمان وقد استولوا على ممبسة بعد تحريرها من يد البرتغاليين في عهد اليعاربة(أبوياسين، سمير محمد على: العلاقات العمانية البريطانية(1798–1856)، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1401هـ/1981م، ص112.

والتي تمكن من إخضاعها عام 1253هـ/ 1837م، وتبع سقوطها خضوع ساحل شرق إفريقيا من دائرة عرض 175شمالاً، إلى دائرة عرض 10جنوباً لنفوذه[1].

وقد أدى اهتمام السلطان سعيد بمنطقة شرق أفريقيا ونقل مقر حكمه إليها عام 1247هـ/ 1832م ، حيث اتخذ من زنجبار عاصمة لحكمه، إلى ازدهارها بدرجة لم تشهدها المنطقة من قبل، مما جذب أنظار الدول الأوربية ذات النشاط التجاري إليها، فقامت بتعيين قناصل لها بزنجبار[2] مثل الولايات المتحدة الأمريكية عام1252هـ/ 1837م، وبريطانيا عام1257هـ/ 1841م، وفرنسا عام1259هـ/ 1844م، وتبعها البرتغال وإيطاليا وألمانيا والنمسا والمجر، فأصبحت مركزاً هاماً للتجميع والتوزيع لمعظم السلع من الساحل إلى داخل القارة[3].

---

(1) السديس، عبد الرحمن بن على: العلاقات بين عمان وزنجبار(1277- 1308هـ/1861-1891م)، الدارة، عدد2، السنة 25، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1420هـ، ص183.

(2) زنجبار: وهي جزيرة تقع على الساحل الشرقي لقارة أفريقيا في المحيط الهندي، وقد استقر بها التجار العرب، وقد خضعت لسلطنة عمان عام 1652م وهي مركز تجاري هام منذ القرن السابع عشر. وقد أصبحت محمية بريطانية عام 1890م، ثم اتحدت مع جارتها تنجانيقا Tanganyika عام 1964م واستقلت كجمهورية سميت باسم تنزانيا. والمدينة الرئيسية في هذه الجزيرة أيضًا يطلق عليها زنزبار (زنجبار). وتبلغ مساحة هذه الجزيرة 2461كم2، جاد الرب، جسام الدين، معجم المصطلحات الجغرافية، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.ص329، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (1).

(3) المعمري، أحمد حمود: عمان وشرق أفريقيا، ترجمة: أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان،1400هـ/ 1980، ص74، 75.

وقد تباينت آراء الباحثين حول دوافع السلطان سعيد من نقل عاصمة حكمه إلى زنجبار، فمنهم من يرجعها إلى المزايا الجغرافية والاقتصادية التي تتمتع بها الجزيرة ورغبة السلطان سعيد في تأسيس دولة ذات طابع تجاري، فهي مركزاً وسط للتجارة وعمليات التبادل التجاري، كما أن ميناءها صالح لرسو السفن وتسهيل عمليات النقل والتبادل التجاري[1].

ومنهم من يرجعها إلى دوافع سياسية معللين بأن زنجبار بعيدة عن منطقته الأسيوية التي تكثر فيها المشاكل الداخلية من جانب القبائل العمانية، فلم يستطع طوال مدة حكمه أن يبسط نفوذاً حقيقياً على جميع مناطق عمان الداخلية، والمشكلات الخارجية من جانب السعوديين والقواسم وضغط الإنجليز المتزايد عليه فمع منطقة الخليج. وقد حصل في زنجبار على أمن وسلام لم يحصل عليه في مسقط مكنه من التحكم سياسياً في السواحل المجاورة[2].

والذي يظهر لي أن السلطان سعيد فضل زنجبار لدوافع سياسية حيث كانت سلطنة مسقط تدفع الزكاة للسعوديين، وواجهة مشكلات من القواسم والإنجليز.

وعندما أدرك السلطان سعيد- خاصة في سنواته الأخيرة- صعوبة الاحتفاظ بممتلكاته الأسيوية والإفريقية استقر رأيه على تقسيمها بين أبنائه حتى تكون بمنأى عن غير أفراد أسرته، على أن السلطان لم يكن يقصد فصل

---

(1) قاسم، جمال زكريا: دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقية 1741/ 1861، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،1388هـ/ 1968م، ص208.

(2) Lyne,R.N: Zanzibar In Contemprary Times, London, 1905, p33- 34.

الممتلكات بعضها عن بعض فصلاً سياسياً تاماً، فالواقع أن تفكيره لم يتعد أكثر من تقسيم إداري بين أبنائه، وذلك حفاظاً على ممتلكات السلطة وربط أجزائها بعضها بالبعض الآخر عن طريق إلزام ولديه ماجد وتركي بدفع مقدار مبلغ من المال سنوياً لأخيهما ثويني فمع مسقط كرمز للتبعية مما يثبت أنه كان لا يفكر في انفصال ممتلكاته نهائياً، إلا أن بريطانيا اتخذت من وصيته حجة لتقسيمها النهائي، وكان هدفها من ذلك أن تتمكن من السيطرة على إقليمي الدولة بسهولة واستندت في قرارها الذي اتخذته بشأن التقسيم إلى رسالة كان قد بعث بها السلطان سعيد إلى اللورد أبردين Aberdeen وزير خارجية بريطانيا في عام 1259هـ/1844م يطلب موافقة حكومته على أن يخلفه عند وفاته ابنه ثويني على مسقط وابنه خالد على زنجبار، وأن يحرم ابنه هلال[1] من كل حقوق الوراثة، وكان جواب الحكومة البريطانية آنذاك أنها لا تتدخل في الشئون الخاصة

---

(1) كان هلال هو الابن البكر للسلطان سعيد وقد ولد عام 1815م من أم حبشية ماتت عنه وهو طفل فنشأ يتيم الأم، ولعله أقرب أبناء السلطان سعيد شبهاً به، وقد نشب خلاف بينه وبين أبيه أدى إلى وجود حالة من الشك والريبة بينهما، عززها تدخل الحاشية والحريم فقام السلطان سعيد باستدعائه من بركه وأمره أن يستقر في زنجبار عام 1841، وعزم على حرمانه من حقوق الوراثة، ثم نفاه إلى لامو عام 1264هـ/ 1849م وظل بها حتى توفي عام 1267هـ/ 1851م وهو في طريقه للحج، أما خالد فقد ولد عام 1819م وهو الابن الثاني للسلطان سعيد وقد خصه بولاية العهد في زنجبار ولكنه توفي في حياة أبيه فانتقلت ولاية العهد لأخيه الأصغر ماجد، أما ثويني فقد ولد عام 1821م في مسقط لأم شركسية وقد عاش طوال حياته في مسقط ولم يزور زنجبار قط ؛ سلطان، سالمة سعيد : مذكرات أميرة عربية، ترجمة، عبدالمجيد حسيب القيسي، دار الحكمة، لندن، 1430هـ/ 2009، ص192-196.

للسلطان سعيد ولذا فلا يسعها أن تبدي رأياً معيناً حول الموضوع[1]، ولكنها في الوقت نفسه وبطريقة غير مباشرة نصحت السلطان سعيد بضرورة المصالحة والتفاهم مع ابنه، ولكن دون جدوى حيث أصر على أن يكون ثويني نائباً له على أملاكه الأسيوية، وخالد نائباً له على أملاكه الإفريقية[2].

ثم مات السلطان سعيد بن سلطان في البحر في مسيرة إلى زنجبار في مركب له "يدعى: فيكتوريا"[3] بعد أن أصابه المرض وهو في طريقه إلى زنجبار، وكان معه ابنه برغش[4]، الذي كفن أباه وحفظ جثمانه في أحد زوارق السفينة، وساروا به وهو ميت حتى أنزلوه بزنجبار فدفنوه فيها وذلك سنة 1273هـ-1856م[5]

---

(1) روث، رودولف سعيد: السيد سعيد بن سلطان(1791- 1856) وسيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار، ترجمة: عبدالمجيد حسيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، (ب.د)، ص127، 129.

(2) قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة 1417هـ-1997، ص 107-108.

(3) فيكتوريا Victoria إحدى سفن الأسطول العماني الحربي كان يستخدمها السلطان سعيد بن سلطان، وكان يقودها هلال بن عبدالله ؛ روث، رودولف سعيد، مرجع سابق، ص135.

(4) السلطان برغش بن سعيد بن سلطان: الابن السابع للسلطان سعيد ولد عام 1252هـ/ 1873م من أم إفريقية، وقد تولى حكم زنجبار بعد وفاة أخيه ماجد عام 1287هـ/ 1870م واستمر في الحكم حتى عام 1305هـ/ 1889م ؛

Al-Maamiry,A.: Omani Sultans In Zanzibar (1832- 1964), Lancers Book, London, 1987, p.18.

(5) ابن رزيق، حميد بن محمد: بدر التمام في سيرة السيد الهمام سعيد بن سلطان، تحقيق عبدالمنعم عامر ومحمد مرسي، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، 1397هـ/1977م (ب، ط)، ص460.

وكان قد استمر في الحكم اثنان وخمسون عاماً، ومات عن عمر يناهز الخامسة والستون تاركاً أربعة عشر ابناً[1].

غير أن الخلافات لم تلبث أن نشبت بين أولاده عقب وفاته، ولم يكد يعلم ماجد بخبر وفاة أبيه حتى أخفى الخبر عن أخوته في عمان لحين ترتيب أوضاعه في زنجبار وضمان ولاء الضباط والمسئولين الحصول على اعتراف الناس به، وبعد ذلك أرسل رسائل إلى إخوته ثويني ومحمد وتركي بعمان يخبرهم بنبأ الوفاة، وقيل لحامل الرسائل أن يحملها إلى مسقط ثم يعود فوراً، وعندما وصلت الرسائل لثويني أبقى رسائل تركي ومحمد معه، وأبقى أمر الوفاة سراً لبعض الوقت وأرسل بتعليماته إلى قيادات الحصون للاستعداد لأي مفاجأة، وحتى يضمن ولاء الأهالي له، وهذا يوضح لنا أن ثويني وماجد كان يعملان لمصالحهما الخاصة ويستعدان لأي صراع محتمل[2].

الجدير بالذكر أن الصراع احتدم بين ثويني وماجد[3]، حيث كان كل منهما يسعى للاستئثار بالحكم، حيث اتفقا عام 1274هـ/1857م على أن يدفع ماجد مبلغ مقداره أربعين ألف ريال نمساوي سنوياً إلى أخيه ثويني في مسقط

(1) الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد: ملامح من التاريخ العماني، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب،(ب.د)، ص182.

(2) بادجر، جورج بيرسي: مقدمة كتاب تاريخ أئمة وسادة عمان، ترجمة: محمد على الداود، ط1، مركز جمعة الماجد، عمان، 1427هـ/ 2006م، ص99، 100.

(3) عبد الساتر، لبيب: قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر، دار المجاني شعل (ب: ط، م، ت) ص 64 ؛ الحارثي، محمد بن عبدالله بن حمد: موسوعة عمان الوثائق السرية، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،ج1 بيروت، 1427هـ/ 2007م، ص 24.

مقابل حصول ماجد على حصة سنوية من الجياد العمانية، ثم نقض ماجد الاتفاق عام 1275هـ/1858م وأوقف دفع المعونة المالية مما دفع ثويني لاستخدام اسطوله لحسم الخلاف مع أخيه، فجهز حملة عسكرية سنة 1276هـ/1859م(1)، قدرت بألفين وخمسمائة رجل ، محمولة على طراد كبير وسفينة شراعية بساريتين مع اثنتي عشرة بغلة وبعض القوات التي سبقته إلى ساحل أفريقيا، وبعد مغادرته بقليل وصلت الباخرة بنجاب وعلى متنها لفتنانت كولونيل رسل Russel l:k السكرتير العسكري في حكومة بومباي ليجد السلطان ثويني قد توجه إلى زنجبار فتبعه بسرعة ثم التقيا عند رأس الحد(2) وسلمه خطاب حاكم بومباي لورد الفنستون El-phinston ، ومما جاء في الخطاب"يا صاحب السمو إذا كنتم تعتقدون بأنكم أصحاب مطالب محقة من أخيكم في زنجبار ، عليكم بإحالة هذه المطالب لتحكيم حكومة الهند"(3).

فما كان من السلطان ثويني إلا أن وافق على التراجع عن حملته ضد أخيه،

---

(1) R/15/1/136.

عن: الحارثي، محمد بن عبدالله: موسوعة عمان (الوثائق السرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص1081.

-Bennett,N.R: A History Of The Arab State Of Zanzibar, London. 1978, P.66.

(2) يطلق رأس الحد على نقطة افتراق خليج عمان عن المحيط الهندي وهي داخلة في البحر منخفضة؛ عبيدلي، أحمد: جوانب من التاريخ العربي الإسلامي في ظل الهيمنة الأوربية، دار الحداثة ط2،1406هـ/ 1984م، (ب:م) ،ص61، (انظر، جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق،ص111)، انظر ملحق الخرائط، ملحق رقم (1).

(3) القاسمي، سلطان محمد: تقسيم لإمبراطورية العمانية (1856- 1862م)، ط1، مؤسسة البيان، دبي، 1409هـ/ 1989م، ص87و 91.

وقبل بفرض هدنة على الطرفين ، وقد اشترط لقبول التحكيم ضرورة الحفاظ على وحدة البلاد وأن تظل زنجبار خاضعة للسلطنة ويعتبر كل من شطري السلطنة مندمجاً في بعضها البعض[1].

لكن ما الذي دعا بريطانيا إلى التدخل في هذا النزاع والوقوف في وجه ثويني والعمل على حماية فريق ضد آخر؟

للتصدي لمحاولات فرنسا استغلال هذه الأوضاع لمصلحتها، إذ أن تلميح ثويني بالاتجاه إلى الفرنسيين سبب قلقاً لدى الساسة البريطانيين[2] ، حيث كتب إلى نابليون الثالث كتاباً عام 1275هـ/ 1858م جاء فيها:أنه قد مضى زمن طويل دون أن نرى سفنكم الحربية تظهر في موانئنا[3]، إلا أن نابليون رفض مساعدة ثويني، وفي هذه المسألة عام 1276هـ/ 1859م، كتب الكولونيل س. ب رجبي(Rigby) الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في زنجبار يقول:إن السيد ثويني يحاول – بتشجيع من الفرنسيين – تقرير الأفكار العدوانية بشأن ممتلكات زنجبار[4]، وهذا دليل على حدة المنافسة الفرنسية البريطانية.

---

(1) درويش، مرجع سابق، ص123.

(2) طه، جاد، دور بريطانيا وألمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار، دراسة في كتاب العلاقات العربية الأفريقية، دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1399هـ/ 1977، ص7.

(3) العقاد، صلاح، الاستعمار في الخليج الفارسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1956م،ص144.

(4) فلبس، وندل ، تاريخ عمان ، ترجمة ، محمد أمين عبدالله، ط3، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، 1409هـ/ 1989م، ص147.

سعي بريطانيا إلى استغلال هذا النزاع لتقسيم السلطنة العمانية، مع السيطرة على جزئيها كل على حدة وتدعيم نفوذها به، وذلك بحجة أن ممتلكات ثويني ستتلقى الإعانة المالية بضمان من بريطانيا، وأن ماجد مدين لها بالفضل في استقلال زنجبار وتوابعها من أطماع المنافسين له خاصة ثويني.

رغبة بريطانيا بهذا التدخل الحفاظ على مصالحها؛ ذلك أنه إذا تحقق السلام في المنطقة فإن الطريق إلى الهند حيث المستعمرات البريطانية آمنا[1].

ولكي يتفادى البريطانيون اتساع نطاق هذا الصراع الذي يمكنه أن ينشر الفوضى على امتداد منطقة حوض المحيط الهندي، ويضر بمصالحهم الحيوية في تلك المنطقة اقترحوا على الأخوين المتنازعين على السلطنة إحالة الخلاف إلى هيئة تحكيم هندية بريطانية، وأخيراً اتفق الطرفان على تقديم إدعائتهم للتحكيم إلى نائب الملك والحاكم العام للهند وهو اللورد كانن Canning[2]، وكان أول عمل قام به هو الحصول على[3] تعهد من كل من ثويني حاكم مسقط وماجد حاكم زنجبار بقبول نتيجة التحكيم الذي يقوم به على ضوء التحقيقات التي ستجريها اللجنة المكونة لهذا الغرض[4] الموافقة على تحويل الإنجليز حق استخدام

---

(1) أبوياسين، سمير محمد على: العلاقات العمانية البريطانية(1798- 1856م)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1401هـ/ 1981، ص206- 207.

(2) بادجر، مرجع سابق، ص103.

(3)

(4) كريستوفر رجبي، عسكري إنجليزي تم تعينه قنصلاً لبريطانيا في زنجبار عام 1275هـ/ 1858م وهو يتمتع بمهارات لغوية وسياسية، تمكن خلال عمله في زنجبار من مد الهيمنة البريطانية في شرق أفريقيا ؛

=

القـوة لتطبيـق القـرار إذا لـزم الأمـر. وعنـدها تم تعيـين لجنـة برئاسـة العميـد وليـام كـــوجلان Coglan المقـــيم العـــام البريطـــاني في عـــدن، وعضـــوية القســـيس بادجـر Badger المهـتم بالشـئون العربيـة، والقنصـل البريطـاني كريسـتوفر رجـي Christopher Rigby في زنجبار للتحقيق في مقتضيات الأمر(1).

وبعـد أن اطلعـت اللجنـة على التقـارير الخاصـة بهـذا الخـلاف بـدأت زيارتها لمسـقط في 1276هـ - 1860م وبعـد التفـاوض والتـداول رأى كـوجلان أن قضية ثويني في إدعـاء السيادة على زنجبار عادلة، وأن السلطان سعيد لم ينو أن يقسـم ممتلكاتـه(2)، أمـا رأي رجـي – القنصـل البريطـاني في زنجبـار – فقـد كـان وجـوب استقلال زنجبار، فاستقلالها يتيح لها التوسع داخل أفريقيا وتصبح مع الزمن مملكة أفريقية كبرى. هـذا القول مشكوك في صحته فقد حكم السلطان سعيد الساحل الشرقي من أفريقيا إلى جانب عمان وطوره زراعياً وتجارياً .

غير أن اللجنة وصلت بعد التداول إلى أن المصلحة العامة لجميع الأطراف المعنية تقتضي التقسيم(3)، وهذا سيؤدي إلى ازدهار كلتا الدولتين لأن اتحادهما في

=

Ommanney, F.D.: Isle Of Cloves A view Of Zanzibar, Longman, London,1955, P.66.

(1) (IOR)L/P& S/18/B.118.

؛ حراز، السيد رجب: بريطانيا وشرق إفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1391هـ/ 1971م، ص35.

(2) إبراهيم ، عبدالعزيز عبدالغني ، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ، 1404هـ/1982، الطبعة الأولى ص58.

(3) الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز ، التطور السياسي لسلطنة مسقط وعمان من الانقسام حتى

=

دولـة واحـدة أمـر غـير طبيعـي ، وذلـك لسـوء النظـام والإدارة في الـدول العربية[1]،وأشار التقرير إلى أن انفصال مسقط عن زنجبار سيكون ضربة قاصمة لتجارة الرقيق والأهم مصلحة بريطانيا في ألا تقوم دولة محلية كبيرة في المحيط الهندي[2]، ولهذا فهو يقر شطر السلطنة، وبناءً عليه يقترح التالي:

1- أن يقر ماجدا في الاستقلال والسيادة على زنجبار وتوابعها وألا يكون لمسقط بعد هذا أي رأي في مسألة وراثة العرش في زنجبار.

2- إذا حاولت مسقط الهجوم على زنجبار، أو امتنعت زنجبار عن أداء المنحة إلى مسقط فعلى الجانب المتضرر أن يرفع شكواه إلى حكومة الهند.

3- أن يدفع ماجد لثويني أربعين ألف ريال نمساوي سنوياً كمقابل عادل عن تخلي ثويني لحقه في السيادة على زنجبار، مع دفع ثمانين ألف كراونة كمتأخرات المساعدات عن سنتين ماضيتين، وألا ينقطع دفع المبلغ مع تغيير الحكام في المنطقتين.

=

الحماية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،كلية العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والحضارة، الرياض، 1405-1406هـ، ص20.

(1) الحارثي، محمد بن عبدالله بن حمد: مصدر سابق، ص527.

(2) من الحقائق التاريخية الثابتة أن منطقة شرق أفريقية كانت هي المصدر الرئيسي لتجارة الرقيق في الخليج العربي ، والذي يعتبر معبراً لهذه التجارة إلى أسواق مناطق شرق شبه الجزيرة العربية، والعراق،وفارس ، والهند، في العصر الحديث، ولكن لم يعرف على وجه التحديد الفترة الزمنية التي بدأت فيها تجارة الرقيق داخل القارة الأفريقية، إلا أنه من المتفق عليه أن هذه التجارة لم تأخذ حجمها الكبير إلا على يد الأوروبيين؛ التركي، المرجع السابق، ص153.

ولضمان تنفيذ تحكيم الحاكم العام فقد اقترح العميد كوجلان شرطان هما:

1 - وجد أي سبب مهما كان نوعه باستثناء محاولة مكشوفة من جانب السيد ثويني أو ورثته لانتهاك استقلال سيادة زنجبار، يبرر للسيد ماجد أو ورثته وقف المساعدات المالية المنصوص عليها.

2- في حال القيام بأي محاولة من هذا القبيل من قبل حاكم مسقط أو من الناحية الأخرى، في حال فشل عاهل دولة زنجبار لأي سبب مهما كان نوعه في دفع المساعدة المالية المذكورة أعلاه، فإن على الجهة المتضررة تقديم القضية لنائب الملك الحاكم العام للهند قبل التقدم لحل النزاع عن طريق اللجوء للسلاح(1)، كذلك أوصى كوجلان بتعيين وكيل سياسي بريطاني في مسقط لرعاية المصالح البريطانية.

وقد تم إصدار هذا القرار التاريخي الذي أعلنه اللورد كاننج عام 1278هـ/1861م والذي يقضي بفصل زنجبار وما يتبعها من ممتلكات السلطان سعيد عن مقر حكمه في عمان(2)، ثم كتب اللورد كاننج في قرار التحكيم يقول:

---

(1) الحارثي، مصدر سابق، ص 530، 531؛ درويش، مديحة احمد: مرجع سابق، ص123.

(2) القاسمي، سلطان محمد:مرجع سابق، ص313؛ قرار لجنة التحكيم البريطانية بفصل زنجبار والمناطق الأفريقية عن عمان R/15/1/163 . رسالة من نائب الملك في الهند إلى السيد ثويني حاكم مسقط حول قرار التحكيم في النزاع على زنجبار، وجواب السيد ثويني بقبوله الحكم.الوثيقة رقم (1) الحارثي، المصدر السابق، ص1081؛ الزرقا، محمد: عمان قديماً .. وحديثاً ، ج2،(ب: ن، م، ت،ط) ص165، انظر: ملحق الوثائق ملحق رقم (1).

"إنني مقتنع بأن هذه الشروط عادلة ومشرفة لكما معاً ، لما كنتما قد قبلتما تحكيمي بعد تروٍ ودراسة ، فإنني أتوقع أن تلتزما به وأن تنفذاه دون إبطاء"[1].

كما أبلغهما بكتابة أنه لا يجوز اعتبار المعونة السنوية السالفة الذكر اعترافاً من السلطان ماجد بتبعيته زنجبار لمسقط ولا اتفاقاً شخصياً بين الأخوين وإنما هي بمثابة تعويض لحاكم مسقط لقاء تنازله عن كافة حقوقه في زنجبار، وكحد لمشكلة الفوارق بين التركتين.

وقد رد عليه السلطان ثويني برسالة، ومما جاء فيها " إن ما جاء في رسالتكم كان مرضياً لنا بالتمام وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقراركم بيننا وأخونا ماجد، ونعبر لكم عن قبولنا به بقلوبنا، ولا نجد من العبارات ما يمكن أن يعبر حقيقة عن مشاعرنا تجاهكم.... ونحن نعلق آمالاً ضمنية على تنفيذ ورقة التحكيم التي تقدمتم بها"[2].

وقد عززت الحكومة البريطانية انفصال الإقليمين بجهود دبلوماسية عن طريق إشراك فرنسا في الاعتراف بالوضع الجديد، وصدر نتيجة ذلك بيان إنجليزي فرنسي مشترك عام 1279هـ-1862م تعلن فيه الدولتان احترام استقلال كل من سلطنتي عمان وزنجبار[3].

---

(1) الخصوصي، بدر الدين: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جـ2، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت،1408هـ/ 1988م، ص27.

(2) خطاب السيد ثويني بن سعيد بالموافقة على قرار لجنة التحكيم(R/15/1/163) رقم (2) الحارثي، المصدر السابق، ص1083، انظر: ملحق الوثائق، ملحق رقم (5).

(3) ج.ج.لوريمر: مصدر سابق القسم التاريخي،جـ2،ص732؛ الشاروني، يوسف: البوسعيديون =

وقد تعرض هذا القرار لنقد بعض الباحثين في القانون الدولي العام، لأن هذا التحكيم جرى بشأن دولة واحدة وليس دولتين متنازعتين كما تقتضي شروط التحكيم[1]، ومع ذلك فقد سعت بريطانيا لإكسابه نوعاً من الشرعية الدولية ، وعمدت إلى جعل فرنسا تعترف بهذا التحكيم[2]، وعلى كل حال فإن هذا البيان علاقتها بكل من السلطتين وأتاح لهما فرصة للتدخل بحجة تنفيذ الضمان.

لقد جزأ هذا التحكيم دولة موحدة عرفت بأنها"الدولة البحرية الأولى" وفكك اقتصادها ووحدتها السياسية[3].

غير أن الحل الذي فرضته حكومة الهند البريطانية للمشكلة كان أسوأ من المشكلة نفسها، لأنه قوض بدوره اقتصاد هذه الدولة ووحدتها "الجيوسياسية"[4]،

=

حكام سلطنة عمان،مركز الحضارة العربية، القاهرة،(ب:ت)،ص105.

(1) قاسم، المرجع السابق، ص 87.

(2) الخصوصي، المرجع السابق ، ص28.

(3) غباش، حسين، عمان الديمقراطية الإسلامية(1500- 1970)، ترجمة: أنطوان حمصي، دار الجديد، بيروت، 1997، ص206.

(4) القاسمي، خالد بن محمد: عمان تاريخ وحضارة، ط2،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1421هـ/ 2001ص74.

الجيوسياسية: هذا المصطلح مشتق من كلمتين" جيو" وهي تعني باليونانية الأرض، وكلمة "سياسة" ويقصد سياسة الدول، وقد صاغه لأول مرة العالم السويدي كجلين Kejlen للدلالة على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة، وتعني كلمة الجيوسياسية العلاقة بين الجغرافيا والسياسة والاقتصاد، خاصة ما يتعلق منها بالسياسة والعلاقات الخارجية للدول بالنسبة لمختلف الأبعاد المحلية والإقليمية والقارية والدولية (لمزيد من التفاصيل راجع: تيلور، بيتر، ولد فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام

=

وبذلك أدى إلى إضعاف النشاط التجاري للملاحين العمانيين[1].

إن هذا التقسيم بين أبناء السلطان سعيد فيه شيء من الإجحاف وعدم التكافؤ التجاري والمالي ، فالأملاك الأفريقية كانت مواردها أكبر بكثير من موارد عمان، كما أنه شجع فارس على فصل الممتلكات الفارسية عن سلطنة مسقط.

ولعل من أبرز الآثار المترتبة على تقسيم السلطنة العمانية بهذا الشكل قد عاد بأضرار بالغة لاسيما على الشطر الأسيوي من السلطنة[2]، حيث أن السلطان سعيد عندما توفي كانت معظم السفن الحربية والتجارية الخاصة به راسية في ميناء زنجبار، وبالتالي يكون قد استولى عليها ماجد، كما اضطر ثويني عام 1280هـ- 1863م إلى تصريف العدد القليل من السفن العمانية التي ظلت في ميناء مسقط بسبب الإهمال[3]، كذلك تدهورت تجارة عمان التقليدية مع زنجبار ثم في عام 1278هـ/1861م اضطر عدد كبير من التجار العرب الهجرة إلى زنجبار لانعدام الفرص الاقتصادية في عمان، كما أسهمت الكارثة الاقتصادية بحدوث كارثة سياسية محققة وذلك بسبب انخفاض الدخل الجمركي والدخل

=

رضوان، اسحق عبيد، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1422هـ/ 2002م.

(1) مؤلف مجهول: عمان تاريخاً وعلماء، ترجمة: محمد أمين عبدالله، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان،1400هـ/1980م، ص20، انظر كذلك: عثمان، مختار نور الدين وآخرون: عمان عبر التاريخ، مكتبة الفلاح ، (ب:ط، م، ن) ص 171.

(2) العتيبي، غالب عوض: المرجع السابق، ص48.

(3) عبد الساتر، لبيب: المرجع السابق، ص64.

الضرائبي من الحركة الملاحية في عمان"[1].

وتحولت مسقط بسبب ذلك التقسيم إلى إمارة صغيرة ذات تأثير ضعيف في السياسة الدولية، فخسرت بذلك مركزها السياسي والتجاري الذي كانت تحتله من قبل في منطقة المحيط الهندي.

(1) الشاروني، يوسف: البوسعيديون حكام سلطنة عمان، مركز الحضارة العربية، القاهرة، (ب.د.ت)، ص105و 106.

ثالثاً: النظام القبلي في عمان:

أ -نظام القبيلة ومميزاتها :

أهم ميزة تتميز بها القبيلة هي العصبية القبيلة بين العائلات الرئيسية في القبيلة يؤديان إلى تماسكها والتحام أجزائها، لذلك فإن القبيلة تعتمد على التماسك من خلال صلة الدم والنسب والذي بدونه تفنى وتهلك(1)، فأهل القبائل لا يصدق دفاعهم ذودهم إلا إذا كانوا عصبية وأهل نسب واحد لأنهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم(2).

وأهم ما يميز أهل القبائل الاهتمام بالأنساب، حيث تقسم الأنساب إلى طبقات هي الشعب، فالقبيلة، ثم العمارة، ثم البطن ، ثم الفخذ، ثم الفصيلة، ثم العشيرة(3).

والرئاسة في القبيلة لا تكون إلا بالعصبية، ومن عصبية غالبة لكل العصبيات في القبيلة الواحدة، لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلبة عصبية الرئيس لهم أقروا له بالإذعان والإتباع، والشيخ أو الرئيس يتولى الأمر بالوراثة، وتعطى للابن

---

(1) الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد: ملامح من التاريخ العماني، مكتب الضامري للنشر والتوزيع، السيب،(ب.د.ت)، ص237؛ مقدمة بن خلدون، ص131؛ هندرسون، ادوارد: ذكريات عن الأيام الأولى في دولة الإمارات وسلطنة عمان، موتفريت للنشر، دولة الإمارات العربية المتحدة ، (ب: ت، ط) ص: 39.

- Heard-Bey, F.: From Trucial States To United Arab Emirates(Society In Transition), Longman, London, 1997.P.18.

(2) ابن خلدون، عبدالرحمن: مقدمة بن خلدون، دار الفكر، (ب.ت.م)، ص128.

(3) الخروصي، المرجع السابق، ص238.

الأكبر، والابن يخلف والده حتى إذا كان شاباً صغيراً في المشيخة[1].

وكما لكل قبيلة شيخ فإن لكل فخذ أو تقسيم شيخه الخاص الذي يعتبر نفسه مسؤولاً عن الآخرين، وللشيخ مسؤوليات متعددة أهمها إرساء العدالة بين أبناء القبيلة ووسيلة الشيخ في ذلك القرآن والسنة والعادات والتقاليد، وكلما وضع الشيخ هذه القواعد نصب عينه أطاعه أتباعه بولاء[2].

ففي المجتمع القبلي حيث لا سلطة لحكومة مركزية، يترأس الشيخ هذا البناء، وتنحصر مهامه في معظم القبائل بالمحافظة على تعاليم الدين وإقامة الصلاة، والبت بالمسائل المختلفة والمتعلقة بالدفاع والحرب والسلام ، وعقاب المخطئين ، وتطبيق العدالة، وجمع الزكاة وإدارة الأموال، ومراقبة جميع الشؤون المتعلقة بالمجتمع . وتختلف تفصيلات هذه الأمور من قبيلة إلى أخرى حسب حجم وأهمية القبيلة ومدى إمكانياتها وسعتها[3].

والجدير بالذكر أن شيخ القبيلة يدير كل تلك الأعمال دون أن يكون لديه

---

(1) س.ب مايلز: الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة: محمد أمين عبدالله، ط4، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1994، ص 283؛ مقدمة بن خلدون، ص132؛ المشيخة: جاء في لسان العرب أن المشيخة مشتقة من كلمة شيخ، والشيخ هو الرجل الذي استبان به السن وظهر عليه الشيب لسان العرب، ص2373.

(2) س.ب مايلز ، مرجع سابق، ص283.

(3) ولكنسون، جون: الإمامة في عمان، ترجمة: الفاتح حاج التوم، وطه أحمد طه، مركز الوثائق والبحوث، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 1427هـ/ 2007م، ص157؛ ب. ج. سلوت: عرب الخليج في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية، ترجمة:عايدة خوري، الطبعة الأولى 1993م (ب:م،د) ، ص70.

16- قبيلة بني قتب:

بني قتب قبيلة قحطانية سنية غافرية، تسكن في الجزء الجنوبي من الظاهرة[1]،وهم بدو منهم من يعمل بالصيد على ساحل الظاهرة، ومنهم من يعمل بالرعي[2].

17- قبيلة بني النعيم:

النعيم قبيلة أزدية قحطانية سنية غافرية تسكن في منطقة الظاهرة، وأكبر منطقة تجمع لهذه القبيلة هي منطقة البريمي،[3] وهم بدو يعملون بالرعي[4].

(1) الظاهرة: منطقة الظاهرة سميت بذلك لأنها أول ما يظهر للقادم من الجزيرة العربية من سلطنة عمان وهي أرض جبلية تتخللها الواحات والسهول الخصبة والوديان التي تعتبر مصدر للمياه في الصحراء شلبي، أحمد: مرجع سابق، ص19، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

(2) الخروصي، مرجع سابق، ص256؛ الطيب، محمد سليمان: مرجع سابق، ص53.

(3) البريمي: واحة تتألف من تسع قرى تقع في منطقة الظاهرة، يفصل بينها وبين مسقط والباطنة جبال الحجر وهي تتمتع بموقع استراتيجي مهم حيث يمر بها عدة طرق تربط شرق جزيرة العرب بسواحل الباطنة؛ لاندن، المرجع السابق، ص359. انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم(2).

(4) نفس المرجع السابق: الخروصي، ص255، شركة الزيت العربية الأمريكية، مرجع سابق، ص193-194.

جهاز إداري وظيفي لمساندته ، وهذا دليل قوة الشيخ وقدرته على تحمل المسئولية وصرامته في مواجهة الصعاب، وإلى جانب الشيخ هناك القاضي الذي يتولى المشاكل الشرعية، أما في الحرب الشيخ قائد لا يقبل النقاش، وعلى الشيخ أيضاً حق التوسط بين القبائل لإيقاف الحرب أو إنهاء المشاجرات[1].

ب -النظام القبلي في عمان:

القبيلة هي العامل الفعال في سياسة عمان منذ هجرت القبائل إليها في الألف الأول قبل الميلاد، فسكان عمان ذوو أصول قبلية منذ أقدم عصور التاريخ حتى العصر الحديث[2]، فالقبيلة هي الوحدة السياسية الأساسية في عمان[3]، ثم قام التحالف بين هذه القبائل[4]، حيث التفت القبائل الصغيرة والضعيفة حول القبائل الكبيرة من أجل حماية النفس والحصول على الغنائم عند الغزو[5].

---

(1) الحارثي، محمد عبدالله : المصدر السابق، ص 345.

- Clements, F.: Oman, World Bibliographical Series, Clio Press, Oxford, Vol.29,1993, P.104.

(2) أبوالعلا، محمود: جغرافية إقليم عمان(سلطنة عمان ودولة الإمارات)، مكتبة الفلاح، الكويت، (ب.ت)، ص 29.

(3) كانت عمان من النواحي الجغرافية والسياسية والتاريخية أكثر أجزاء شبه الجزيرة العربية عزلة، وبالنسبة لاتصالات عمان بالأقطار العربية الأخرى فقد ظلت لقرون عديدة أشبه بجزيرة يفصلها البحر من ناحية والصحراء من ناحية الأخرى ، كما يعتبر سكانها العرب في المستوى الحضاري كسائر العرب الآخرين بوجه عام ؛ ويلسون: المرجع السابق،ص43.

(4) س .ب. مايلز: الخليج بلدانه وقبائله ، مر جع سابق، ص248.

(5) متولي، محمد، وأبو العلا،محمود: جغرافية الخليج (الخليج العربي وخليج عمان ودول شرق الجزيرة العربية)، مكتبة الفلاح (ب: ت، م، ط) ص 157.

والغالبية العظمى من سكان عمان ذوي عنصر عربي وبالنظر إلى صفاتهم يمكن وصفهم بأنهم سكان متجانسون(1) حيث تنقسم القبائل العمانية إلى أقسام وهي: جمهور، وشعب، وقبيلة، وإمارة، وبطن، وعشيرة، وفصيلة، ورهط، وفخذ، وبيت، وتنتمي القبائل العمانية إلى قسمين كبيرين هما: قحطان وعدنان، اللذان هاجرا إلى عمان بطريقين:

1. الطريق الجنوبي: حيث سلكت القبائل القحطانية اليمنية السهل الساحلي لبحر العرب حتى إقليم جعلان أو إقليم الجوف في غرب مرتفعات الحجر الشرقي ومنه انتشرت القبائل المهاجرة إلى مرتفعات عمان وسهل الباطنة.
2. الطريق الشمالي: حيث سلكت القبائل العدنانية هذا الطريق عبر مرتفعات عمان وسهل الباطنة طريق البريمي وإقليم الظاهرة إلى داخل عمان.

ثم أخذت هذه القبائل العدنانية والقحطانية في الانتشار داخل عمان من خلال حركة داخلية وفقاً لإمكانياتها ووفقاً لما تسمح به القبائل الكبيرة القوية المستقرة في الأماكن الغنية بمواردها المائية(2).

وللقبائل العمانية عدد من الأنظمة تسير عليها، أذكر منها على سبيل المثال: نظام الرفيق والذي يعين عادة لمساعدة الضيف القادم من قبيلة أخرى أو أي غريب يحل ضيفاً على القبيلة(3)، وهذا يعني أنه مسؤول عن سلامته، فلو

---

(1) ج.ج. لوريمر : المصدر السابق، "القسم الجغرافي " ص1763؛ ويلسون:المصدر السابق، ص43.

(2) متولي، محمد، وأبو العلا،محمود: مرجع سابق، ص160.

(3) ولكنسون، جون، المرجع السابق، ص 175؛ ج.أ بترسون: القبائل والسياسة في شرقي شبه =

افترضنا أن القبيلتين في حالة سلام ، وجرى حادث ما للضيف في منطقة القبيلة الأخرى خلال فترة عمل الرفيق، فإن موت أو ضرر آخر يلحق بالضيف يعني أن عاراً كبيراً قد لحق بقبيلة الرفيق وقد يكون هذا سبباً لنشوب حرب بين القبيلتين(1).

ولعل أهم ميزة في عمان هي رسوخ وثبات واستمرار النظام القبلي ، فقد تمتع بالثبات والسلام، واستمر حكم بعض الشيوخ لعشرات السنين كما استمر حكم بعض عائلات الشيوخ لقرون، لأن الهدف من هذا النظام هو الاستمرار والسلام وقد تحقق لهم ذلك(2).

وقد أدت تلك الثنائية القحطانية العدنانية إلى ثنائيات كثيرة في المجتمع العماني ولكن تحت أسماء متعددة منها الهناوية والغافرية وهما أكبر فريقين ظهراً خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أثناء الحرب الأهلية التي نشبت بسبب خلافة الأئمة اليعاربة، فبعد وفاة الإمام سلطان بن سيف اختلفت القبائل فيمن يخلفه في الإمامة، حيث أصر شيخ قبيلة بني غافر على تعيين سيف ابن الإمام السابق سلطان إماماً، وأصر شيخ قبيلة الهناوية على تعيين مهنا بن سلطان أخو الإمام السابق إماماً بحجة أن سيف لا يزال صغيراً وغير قادر على

=

الجزيرة العربية. ترجمة: حسين علي اللبودي، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، 1399-1979، (ب،د) ص 12).

(1) هندرسون، ادوارد، المرجع السابق، ص47؛ س.ب مايلز، المصدر السابق،ص250.

(2) الهيني، صبري فارس: الخليج العربي (أرضه، سكانه، اقتصادياته، جيوبوليتكتيه)، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2004، (ب:م)ص 163.

إدارة شئون المسلمين، وبذلك انقسم المجتمع العماني إلى فريقين هما: بني غافر وحلفائهم من القبائل، وبني هناءه وحلفائهم من القبائل[1] الهناوية نسبة إلى قبيلة بني هنا الأزدية القحطانية وكانت بزعامة خلف بن مبارك الهنائي[2] وينتمي معظمهم للمذهب الأباضي،أما الغافرية نسبة إلى قبيلة بني غافر العدنانية وكانت بزعامة محمد بن ناصر الغافري[3] ومعظمهم من السنة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ليس كل قبيلة قحطانية هناوية، وليس كل قبيلة عدنانية غافرية، فقد كانت هناك قبائل العوامر والحرث وقبيلة يال سعد هناوية رغم أنها عدنانية، بينما كانت قبائل المساكرة وبني خروص وآل نعيم غافرية رغم أنها قحطانية[4].

وقد كان لهذه الازدواجية دور كبير في تحقيق توازن القوى في المجتمع العماني،

---

(1) أبوالعلا، محمود، مرجع سابق، ص 31.

(2) خلف الهنائي، هو خلف بن مبارك الهنائي المعروف بالقصير الذي تولى زعامة القبائل الهناوية في النزاع بين الهناوية والغافرية عندما اختلف شعب عمان فيمن يتولى الإمامة بعد وفاة سلطان بن سيف اليعربي (السالمي، أبو بشير محمد شيبة نور الدين: نهضة الأعيان بحرية عمان، مرجع سابق، ص127).

(3) محمد بن ناصر الغافري، هو محمد بن ناصر العطابي الغافري الذي تولى زعامة القبائل الغافرية عندما نشب النزاع بين الغافرية والهناوية عندما اختلف شعب عمان فيمن يتولى الإمامة بعد وفاة سلطان بن سيف اليعربي، ابن رزيق، حميد بن محمد: بدر التمام في سيرة السيد الهمام سعيد بن سلطان، تحقيق عبد المنعم عامر، ومحمد مرسي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1397هـ، 1977م، ص312.

(4) Miles, S.B: Countries and Tribes Of The Persian Gulf, London, 1966,PP. 413- 438.

؛ السالمي، أبو بشير محمد شيبة نور الدين: نهضة الأعيان بحرية عمان، دار الجيل، بيروت، (ب.ت)، ص 125. مصطفى، عوني: سلطنة الظلام في مسقط وعمان، منشورات دار الآداب، ط1، بيروت، 1964، ص17.

حيث كان لكل قبيلة الحق في أن تختار التحالف الذي تنتمي إليه، وكانت كل قبيلة تختار التحالف الذي لا تنضم إليه القبيلة الخصم، ونظراً لأن الانتماء لأي من هذين التحالفين لم يكن أمراً مطلقاً فقد كان في مقدور أي قبيلة أن تنسحب من أحدهما لتنضم للآخر، الأمر الذي أدى إلى ظهور شخصيات قيادية مؤثرة يمكنها أن تؤمن لنفسها تأييد القبائل في كلا الفريقين مثل الشيخ خلف زعيم الهناوية، والشيخ محمد زعيم الغافرية(1)، وذلك في فترة حكم الإمام سيف بن سلطان عام 1145هـ/ 1732م، 1145-1154هـ/ 1732-1741م(2).

(1) ج.ا. بترسون: القبائل والسياسة في شرق شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص21.

(2) الإمام سيف بن سلطان، هو الإمام سيف بن سلطان اليعربي الملقب بـ"قيد الأرض" أحد أئمة الدولة اليعربية التي حكمت عمان في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي؛ ابن رزيق، المصدر السابق، ص292.

جـ -نبذة عن أهم القبائـــل:

1- قبيلة البوسعيد :

قبيلة أزدية قحطانية كبيرة تسكن في مدن آدم ونزوى وعز وماجور وسمد ومحيول، وهناك جزء صغير منهم في الباطنة، وهم هناويون، وأباضيوا المذهب(1).

ومن هذه القبيلة الإمام أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد بن خلف بن سعيد بن مبارك مؤسس دولة "البوسعيد" وجدَّ الأسرة الحاكمة الآن في عمان.

ولولا هذا الرجل وما تميز به من مواهب لفتت إليه نظر الإمام سيف بن سلطان اليعربي(2) لظلت قبيلة البوسعيد مغمورة خاملة الذكر، حيث عينه الإمام سيف والياً على صحار(3) فعمل على تخليص عمان من المحتلين الفرس، وأخذ نجمه يعلوا بين القبائل نتيجة خدماته الجليلة فتم انتخابه إماماً(4) بعد موت الأمام سلطان بن مرشد اليعربي (5).

---

(1) ابن رزيق، حميد بن محمد بن: مرجع سابق، ص2؛ س.ب مايلز: المصدر السابق، ص269.

(2) سيف بن سلطان: هو الإمام سيف بن سلطان بن سيف بن سلطان بن سيف بن مالك، وفد تولى الإمامة وهو صبي ؛ السالمي، نور الدين، مرجع سابق، ص 141).

(3) صحار مدينة تجارية وتعتبر ميناء هام في عمان على ساحل الباطنة (معجم البلدان: الجزء 393/3).

(4) الحارثي، المصدر السابق 365.

(5) الإمام سلطان بن مرشد: هو سلطان بن مرشد بن عدي اليعربي، وهو آخر الأئمة اليعاربة حيث انتقلت الإمامة إلى قبيلة البوسعيد باختيار أحمد بن سعيد إماماً؛ السالمي، نور الدين: المصدر السابق، ص150.

2– قبيلة الحرث:

الحرث قبيلة مهمة في منطقة الشرقية بسلطنة مسقط، وهي قبيلة عدنانية الأصل، انضمت إلى الحزب الهناوي وهي أباضية المذهب،وتنقسم قبيلة الحرث إلى خمس عشائر وسبعة عشر فخذاً يعيشون في نزوى وإبرا ومضيرب والسيب، وهي من أغنى القبائل وأكثرها نفوذاً في الجزء الشرقي من عمان حيث يعملون بالزراعة والتجارة، وقد هاجر جزء منهم إلى زنجبار حيث وصلوا إلى مراكز كبيرة هناك وحققوا ثروات كبيرة(1).

3– قبيلة الجنبة:

قبيلة قحطانية وتعتبر من أكبر القبائل في سلطنة عمان وهي يمنية الأصل، لكنها تنتمي إلى الحزب الغافري سياسياً وهم من المسلمين السنة، وقد استقر جزء من القبيلة وبقي الجزء الآخر بدوياً، وعاصمتهم مدينة صور حيث يعمل جزء كبير منهم في البحر، وتنقسم قبيلة الجنبة إلى خمسة أفخاذ هي: الجوير، الغاليين، العرامة، المخانة، والفوارس (2).

وتمتد أراضي قبيلة الجنبة من ميناء صور عبر الساحل إلى كوريا موريا، وتقع

---

(1) المحرمي، حامد بن مسلم بن بخيت: الشمائل في انساب القبائل، المركز الفني للطباعة ، ط3، دمشق، 2005، ص 252.

(2) الخالدي، سعود الزيتون: معجم قبائل الخليج في مذكرات لوريمر (دليل الخليج)، (ب.ت.ط.م.)، ص61- 63.(أنظر:

Carter, I.: Tribes In Oman, Peninsular Publishing, London, p.29.

ولاية صور في أقصى الركن الجنوبي الشرقي من سلطنة مسقط[1]. وتعتبر من البلدان التاريخية والمدن العمانية العريقة يشتغل سكانها بالتجارة مع الهند وزنجبار وقد كانت في الماضي مركز لتجارة الرقيق[2].

4- قبيلة آل سعد:

آل سعد قبيلة عدنانية لكنها تنتمي إلى الحزب الهناوي [3]. وتحتل منطقة واسعة يقدر طولها خمسة وعشرون ميلاً على ساحل الباطنة.

وهم أغنياء يملكون آلاف أشجار النخيل وأراضي للزراعة.ويملكون قوارب للتجارة والصيد، ولهم ستة أفخاذ رئيسية هي: آل حيز، آل هلال، جنيجره، خويطر، المغابشه، شويكات[4].

5- قبيلة بني ريام:

بني ريام قبيلة قحطانية لكنها تنتمي إلى الحزب الغافري[5]، وهم يسكنون الوديان الخصبة للجبل الأخضر في وسط عمان، حيث يعملون بزراعة الكروم والقمح[6].

---

(1) البلال، ناصر بن علي: قبائل الجنبة وميناؤهم التاريخي صور(مدخل تاريخي حضاري لجنوب بلاد العرب)، دار الحرم للتراث ، القاهرة ، (ب: ت، ط) ، ص158.

(2) دشتي،محمد إسماعيل: شقائق النعمان في تاريخ الخليج والكويت وإيران والإمارات والجزيرة العربية وعمان، ط1، دار المحبة، دمشق، 1425هـ- 2004م، ص423.

(3) الخروصي، سليمان بن خلف: المرجع السابق، ص283.

(4) لوريمر : المصدر السابق ، ص2044/2943؛ مايلز، المصدر السابق، ص269.

(5) الخروصي، المرجع السابق ، ص251؛ المحرمي، حامد بن مسلم، المرجع السابق، ص230.

(6) س.ب. مايلز: مرجع سابق، ص299.

6- قبيلة بني بوعلي[1]:

بني بوعلي قبيلة أزدية قحطانية، لكنها تنتمي إلى التكتل الغافري حتى عام 1226هـ/ 1811م حيث اعتنقوا مبادئ الدعوة السلفية بعد دخولهم تحت الحكم السعودي في عهد الأمير سعود بن عبدالعزيز.

ويعملون بالملاحة وصيد الأسماك[2]، وتنقسم هذه القبيلة إلى أربعة أفخاذ وهي بني رزيق والجعافرة والسندة والفهود[3].

7- قبيلة بني هناءة :

---

(1) هذه القبيلة هي الوحيدة في سلطنة عمان التي خاضت معركة برية مع قوة بريطانية ، ففي سنة 1235هـ- 1820م استطاعوا أن يهمزوا فرقة من الجنود الهنود الذين يعملون في الجيش البريطاني ولكنهم عوقبوا عقاباً شديداً في السنة التالية 1236هـ- 1821م وفي نفس المكان حيث خسرت خسائر قوية، وتم أسر شيخ القبيلة"محمد بن علي"، وقد تحدث جيمس ريموند ولستد عن هذه المعركة فقال:"وكان شيخهم ضمن أولئك الجرحى فأسر مع الجرحى الآخرين الذين سيقوا كلهم إلى بومباي،فاستبقوهم هناك لحولين كاملين ثم أطلقوا سراحهم وأعيد إليهم اعتبارهم،ورجع هؤلاء الرجال إلى أهاليهم محملين بالهدايا وكذلك المال اللازم لإعادة بناء مدينتهم. وهنا يجدر بي أن أشير إلى أنه منذ ذلك التاريخ الذي جرت فيه تلك المعركة وحتى هذه اللحظة لم يطأ هذه الأرض أوروبي سواي"؛ سمور، زهدي عبدالمجيد، تاريخ ساحل عمان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، منشورات ذات السلاسل، الكويت،(ب.ت)151/1، الحارثي، ومحمد بن عبدالله بن حمد، مرجع سابق، ص352-353، ولستد، جيمس ريموند، تاريخ عمان رحلة في شبه الجزيرة العربية، ترجمة عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2002، ص55.

(2) الحارثي، المصدر السابق، ص352؛ ابن بشر، عثمان: عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق:محمد الشمري، ج1، دار الحبيب، (ب،م،ت)،ص 276).

(3) الخالدي، المرجع السابق، ص285.

قبيلة أزدية قحطانية، وهي أباضية وينسب لها الفريق الهناوي أثناء الصراع على الإمامة إبان القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وهنا يجب أن نميز بين بني هناءة بوصفهم قبيلة من قبائل عمان والهناوية بوصفهم فريق سياسي كان له دور كبير في تاريخ عمان[1].

وتسكن هذه القبيلة في نزوى[2]، كما يحيطون بجبل الكور إحاطة السوار بالمعصم، وأغلبهم يعملون بالزراعة[3].

8- قبيلة الشحوح :

قبيلة أزدية قحطانية[4]،سنية المذهب، تشوب لغتها ثقافة فارسية قوية وتأثير في الألفاظ فعال، ويقيم معظمهم على الساحل الشمالي لعمان، وبعضهم يعمل في البحر والزراعة[5].

---

(1) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوب للخليج الفارسي، مطبعة مصر، القاهرة، 1953، ص163- 164.

(2) نزوى: تقع في المنطقة الداخلية من سلطنة مسقط وتبعد عن مسقط نحو 164 كيلو متراً ؛ ابن رزيق، المصدر السابق، ص292.

(3) الطيب، محمد سليمان: قبائل سلطنة عمان عن أنسابها وفروعها وديارها وأعلامها، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، الخبر، السعودية، 1429هـ/ 2009م، ص65.

(4) الخروصي، مرجع سابق، ص245.

(5) ج.ج.لوريمر: المصدر السابق، القسم التاريخي ص1782.

9- قبيلة الحجرين:

الحجريين قبيلة أزدية قحطانية كبيرة في الشرقية، وهي هناوية أباضية المذهب[1].

وهم يسكنون في الأغلب على سفوح جبال الحجر، غير أنهم انحدروا منذ وقت بعيد إلى أرض الشرقية المنخفضة حيث تقع الآن بلادهم على مسافة غير بعيدة من بلاد الحرث وهي الوادي الرئيسي في هذه المنطقة[2].

ويرعون الجمال ويتاجرون مع بومباي وزنجبار وفي الماضي كانت القبيلة أكثر أهمية، ومن أفخاذهم المحاسنة، أولاد بوهيد، واليهارمة، والحبابشة، والمحادة[3].

10- قبيلة بني بوحسن:

بني بوحسن قبيلة قحطانية[4]، وهي قبيلة هناوية أباضية المذهب وتعمل هذه القبيلة بالزراعة، وأهم المحاصيل التي تزرعها (التمر—الذرة) وهي مقسمة إلى اثني عشر فخذاً وأربعة قبائل صغيرة وقيادة القبيلة ليست لشيخ واحد بل مقسمة بين ثلاثة شيوخ[5]، وهي القبيلة الوحيدة الموالية للإمامة ولاءً تاماً في تلك المنطقة، وهم يعملون بالزراعة، ومنهم بدو وحضر[6].

---

(1) الخروصي، مرجع سابق، ص247.

(2) شركة الزيت العربية الأمريكية : مرجع سابق،ص137.

(3) س.ب.مايلز: المصدر السابق ، ص259؛ الحارثي، المصدر السابق،ص360.

(4) الخروصي، المرجع السابق، ص259.

(5) س.ب. مايلز : المصدر السابق ، ص253.

(6) شركة الزيت العربية الأمريكية : مرجع سابق ، ص142.

11- قبيلة الحبوس:

قبيلة عدنانية هناوية أباضية المذهب[1]، وتنقسم هذه القبيلة إلى أحد عشر فخذاً معظمهم بدو ، ولكنهم استوطنوا، ويزرعون الأرض، ويعد النخيل أهم ما يزرعونه كما يقومون برعي الجمال [2].

12- قبيلة بنو رواحة:

قبيلة عدنانية[3]،وهم هناويون أباضيوا المذهب[4]، وتحتل القبيلة منطقة من أهم المناطق فالجزء الأعلى من العقبة الرئيسية التي تمتد من عمان الوسطى إلى الساحل في قبضة هذه القبيلة وعرف باسمها وادي بني رواحة ويعملون بالزراعة والتجارة والنقل، ويملكون قدراً كبيراً من النخيل[5].

13- قبيلة بنو غافر :

بنو غافر قبيلة عدنانية أباضية المذهب[6]، وإليها ينسب الحزب الغافري في الصراع الأهلي الذي دار في عمان إبان القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر

---

(1) الخروصي، المرجع السابق، ص275.

(2) س.ب.مايلز: المصدر السابق، ص257؛ شركة الزيت العربية الأمريكية: المرجع السابق،ص136.

(3) الخروصي، المرجع السابق، ص275.

(4) س.ب .مايلز : المصدر السابق، ص268.

(5) شركة الزيت العربية الأمريكية : المرجع السابق، ص150.

(6) الخروصي، المرجع السابق، ص273.

الميلادي حول الإمامة[1].

وهم يسكنون نواحي وادي بني غافر الممتد من سفوح الحجر الشرقية حتى خليج عمان، ومنهم الحضر ويعملون بالزراعة ومنهم البدو الرحل[2].

14– قبيلة الحراسيس :

الحراسيس قبيلة قحطانية، وهي قبيلة سنية إلا أن بعضهم أباضيون وينتمون للحزب الهناوي، وهم يتحدثون اللغة السامية القديمة التي انحدرت من اللغات التي كانت شائعة في جنوب الجزيرة العربية، كما يتكلمون العربية كذلك في اتصالهم بالقبائل العربية المجاورة، وهم يسكنون السهول الواقعة شرقي الربع الخالي وجنوب مناطق قبيلتي الدروع وآل وهيبة، وأغلبهم بدو يعملون بالرعي[3].

15– قبيلة العوامر :

العوامر قبيلة عدنانية، أباضيوا المذهب، وهم ينتمون للحزب الهناوي سياسياً[4]، منهم البدو الذين يتجولون في الصحراء ومنهم الحضر الزراع[5].

---

(1) س.ب. مايلز: المصدر السابق، ص288.

(2) الحارثي، المصدر السابق، ص357.

(3) شركة الزيت العربية الأمريكية : المرجع السابق، ص139.

(4) نفس المرجع السابق، ص159.

(5) الحارثي، المصدر السابق، ص 354.

الفصل الأول

موقف القبائل العمانية من التقسيم البريطاني للسلطنة (1277هـ - 1861م)

- **المبحث الأول:**
- **تمهيد .**
- **المبحث الثاني:**
- **أثر تقسيم السلطنة على أهم القبائل العمانية .**
- **المبحث الثالث:**
- **ثورة القبائل العمانية عام (1277هـ – 1861م) .**
- **أولاً: أسباب ثورة القبائل العمانية عام (1277هـ – 1861م).**
- **ثانياً ثورة بعض القبائل العمانية عام (1277هـ – 1861م).**
- **ثالثاً: ثورة القبائل الغفارية . عام (1277هـ – 1861م) .**
- **رابعاً: ثورة قبيلة آل سعد وبنو جابر عام 1277هـ/ 1861م .**
- **خامساً: ثورة قبيلة الجنبة وبنو بوعلي عام 1282هـ/ 1865م.**
- **أولاً: أسباب ثورة قبائل الجنبة وبنو بوعلي**
- **ثانياً: أحداث الثورة.**

الفصل الأول :

موقف القبائل العمانية من التقسيم البريطاني للسلطنة (1277هـ/1861م)

تمهيد:

ظهر البريطانيون لأول مرة في الخليج العربي في بدايات القرن الحادي عشر الهجري /القرن السابع عشر الميلادي، وذلك بغرض التجارة، وكانت فترة المائة وخمسين التالية من تاريخ البريطانيين في المنطقة فترة صراع مستمرة مع قوى أوروبية أخرى منافسة كالبرتغاليين والهولنديين والفرنسيين ومع القوى المحلية من العرب والفرس، ففي عام1160هـ/ 1747م كانت مصالح بريطانيا في الخليج العربي ما تزال متمثلة بشركة الهند الشرقية ووكلائها، وقد تمكنت من توقيع اتفاق مع حاكم بوشهر عام1176هـ/ 1763م منحها امتيازات واسعة على السواحل التابعة له وجعل من بوشهر أهم مراكز النفوذ البريطاني في منطقة الخليج[1].

لم تكد تحصل بريطانيا على معاهدة السلام البحري عام 1269هـ/ 1853م، حتى سعت جاهدة إلى تأكيد سيطرتها على المشيخات العربية القائمة على امتداد الساحل العربي للخليج، فاستغلت فرصة الخلافات القائمة في بعض المشيخات لكي تتدخل في شؤونها الداخلية ، كما استغلت فرصة وجود تطلعات لبعض القوى الأوروبية الخارجية لكي تزيد من تدخلها في تلك المشيخات

---

(1) الهيتي، صبري فارس: الخليج العربي(أرضه، سكانه، اقتصاده، جيوبولتيكيته)، الوراق للنشر والتوزيع، (ب.م)، 2004، ص42- 45.

ولكي تجبرها على التوقيع على مزيد من المعاهدات والاتفاقات المجحفة في حق تلك المشيخات ابتداءً من مسقط في الجنوب وحتى الكويت في الشمال(1).

وفيما يتعلق بمسقط(2) نجد أنها كانت عاصمة لدولة كبيرة مترامية الأطراف تمتد بممتلكاتها عبر سواحل شبه الجزيرة العربية الجنوبية الشرقية، وأجزاء من الساحل الفارسي- الساحل الإيراني حالياً -، هذا إلى جانب زنجبار وسواحل تنزانيا والصومال في شرق أفريقيا والتي أخذت تخطوا في عهد السلطان سعيد بن سلطان خطوات سريعة، فزادت مواردها زيادة كبيرة مقارنة بالأراضي الأم في عمان(3).

ولقد سلكت بريطانيا طرقاً عدة للسيطرة على منطقة الخليج بصفة عامة وعمان بصفة خاصة، كان بعضها سياسي والبعض الآخر اتخذ الطابع العسكري، وفي جميع هذه الطرق كانت لا تعدم بريطانيا الحجج لكي تبرر فعلتها. فقد اتخذت من ادعاء محاربة القرصنة سبباً(4)، ومن محاولتها التصدي لتجارة الرقيق سبباً آخر(5)، ومن إنقاذ القوى الشرعية الحاكمة ومساندتها سبباً ثالثاً(6) وهكذا غير أن كل هذه الادعاءات كانت أسباب ظاهرية، أما السبب

(1) الخصوصي، المرجع السابق ، ص15.

(2) Kelly, J.b: Britain and Persian gulf 1795–1880, oxford, 1968 , p. 534.

(3) الشمري، هزاع بن عيد: المعجم الجغرافي لدول العالم، (ب.د.م)،1401هـ/ 1981، ص347.

(4) ولستد، المرجع السابق ، ص137 .

(5) التركي، المرجع السابق ، ص352 .

(6) مؤلف مجهول، عمان إلى أرواح الشهداء تحية إكبار وإجلال ، ط2، سلسلة البحوث العربية =

الأساسي فكان يكمن في سعي بريطانيا فرض سيطرتها الاستعمارية على منطقة الخليج والقضاء على أي قوة محلية يمكن أن تظهر وتقف ضد تحقيق أطماعها، ويعبر عن تلك السياسة تصريح "بلمرستون" وزير خارجية بريطانيا عام1254هـ/ 1838م بقوله" إن مهمتنا في الخليج العربي هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيداً عن نفوذ أي دولة أخرى تستطيع منازعتنا هذه السيطرة، ولكن بشرط ألا تكلفنا هذه السياسة نفقات باهظة"[(1)].

وفي سبيل إنجاز هذه السياسة قامت بريطانيا بربط أقطار الخليج العربي بما فيها عمان بمجموعة من التعاقدات والمعاهدات، وكان اهتمام بريطانيا بعمان في أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر الهجريين (أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي) وليد أسباب ودوافع عدة لعل أهمها الموقع الاستراتيجي لعمان بالنسبة للطرق المؤدية إلى الهند، ولسلامة وأمن أساطيلها في المنطقة[(2)].

=

للصحافة والنشر ، دمشق ،(ب.ت)، ص86.

(1) سمور، زهدي عبد المجيد، تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، منشورات ذات السلاسل، الكويت، (ب.ت)، ص 136.

(2) لقد كان لفرنسا علاقات تجارية مع عمان من خلال قيام أسطول عمان بنقل بضائع الفرنسيين من مستعمراتهم في موريشيوس وبوروبون في المحيط الهندي، والتي كانت تدر أرباحاً وفيرة لعمان، وعندما أبدى الفرنسيين رغبتهم في إقامة وكالة لهم في مسقط رحب السلطان بذلك، لكن فرنسا تهاونت في هذا الأمر، حتى قامت الثورة الفرنسية عام 1789 ونشوب الحرب بين فرنسا وانجلترا عام1208هـ/ 1793م وإدراك فرنسا لأهمية موقع مسقط بالنسبة لها، فأعادت بعث الفكرة من جديد وكلفت بوشمب الرحالة والجغرافي الذي يجيد اللغة العربية ليكون ممثلاً لها في =

يضاف لما سبق ظهور تنافس أوربي حول عمان بالذات من جانب فرنسا والتي كانت تريد اتخاذ مسقط كنقطة وثوب لتحقيق أطماعها في منطقة الخليج والمستعمرات البريطانية في الهند، فقامت بعقد اتفاقية تجارية مع سلطان عمان لإقامة وكالة لها في مسقط عام1199هـ/ 1785م(1).

وزاد من حدة هذه المنافسة ما تتميز به مسقط، حيث كانت أكبر قوة بحرية محلية في منطقة الخليج ويمكن لبريطانيا استخدام أسطولها التجاري في ترويج تجارة الهند في منطقة الخليج علاوة على الاستفادة منها كمركز لتموين السفن القادمة من الهند والذاهبة إليها بالماء العذب والفحم الحجري والطعام، هذا فضلاً عن كونها مخزناً هاماً للبضائع يصعب وصول القراصنة إلى سواحلها، كما كانت مسقط بأملاكها في شرق أفريقيا تشكل سوقاً تجارياً كبيراً لصالح البريطانيين ، ومن مصلحة هؤلاء أن يكون بينهم علاقات طيبة وأن تقوم بينهم صورة من صور التحالف(2)، وكان الإشراف على الأسطول التجاري من اختصاص المقيم العام

=

مسقط، إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح أيضاً، وذلك بسبب ضرب الفرنسيين لسفن عمانية راسية في ميناء مسقط أثناء حربها مع انجلترا، الغزو الفرنسي لمصر والذي أثار مشاعر العالم الإسلامي، لذلك لم يكن في استطاعة سلطان عمان استقبال قنصل فرنسي في بلاده في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تعتدي على العالم الإسلامي؛ العقاد، صلاح، الاستعمار في الخليج الفارسي،(ب.م) القاهرة،1956، ص32.

(1) مهنا، محمد نصر، والنبراوي، فتحية، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، منشاة المعارف، الإسكندرية،(ب.ت)، ص224.

(2) الحمدي، صفحات من تاريخ الخليج العربي الحديث ، دار الحكمة ، لندن، (ب: ت.ط) ، ص167، السيد، خالد المطري، جغرافية الخليج العربي، ط2، الدار السعودية للنشر، جدة، =

في الخليج العربي[1].

وكانت بريطانيا تدرك أن وقوع منطقة عمان في يد قوة أخرى غيرها كفيل بإثارة الكثير من المتاعب لتحقيق أطماعها في المنطقة[2]، خاصة وأن مسقط كانت تمثل منطقة التحكم الاستراتيجي لكثير من مداخل المنطقة ولذلك حرصت بريطانيا على إبعاد عمان عن أي تأثير لأي دولة عظمى أو أي قوى إقليمية طامحة، ولذلك نجدها تحذر محمد علي والي مصر من محاولته فرض أي سيطرة على ساحل عمان[3].

وعقب اغتيال الإمام عزان بن قيس[4] في عام 1287هـ / 1871م كانت بريطانيا أحد العوامل الأساسية التي عرقلت عودة نظام الإمامة في عمان حيث تؤكد المصادر أن كل ما كان يحصل عليه السلاطين من رواتب سنوية من قبل الحكومة البريطانية كانوا ينفقون أكثر للحصول على ولاء القبائل لهم حتى لا يفكروا في عودة نظام الإمامة ، وكان حفظ النظام تجاه ثورات القبائل من

=

2001، ص21.

(1) البسام، حياة، أحداث هامة في تاريخ الخليج العربي ، دار الشبل ، الرياض ، (ب.ت)، ص107.

(2) ج.ج. لوريمر، المصدر السابق 358/1 ، 1639/3 .

(3) مهنا، محمد نصر، دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، (ب: ط. ت) ، ص213.

(4) عزان بن قيس : هو عزان بن قيس بن أحمد بن سعيد البوسعيدي، اجتمع أهل عمان من العلماء والرؤساء لاختيار إماماً لهم فوقع اختيارهم عليه إماماً للقبائل الإباضية؛ السالمي، المصدر السابق ، 247/2، شركة الزيت العربية الأمريكية ، المرجع السابق ص38 .

مسؤولية إحدى السفن البريطانية[1].

من الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت تعقد المعاهدات غير المتكافئة مع عمان طوال القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، كما سعت إلى تجزئتها إلى وحدات سياسية متعددة ، فقد اقتطعت بريطانيا الساحل المهادن[2] من السيطرة العمانية وانفردت بعقد اتفاقيات مع مشايخه[3]، كما سعت إلى فصل ملحقات عمان الأفريقية عن الأرض الأم الأسيوية تمهيداً للسيطرة عليها.

وقد كانت أعظم ضربة سياسية وإستراتيجية وجهتها السياسة البريطانية لعمان قرار التحكيم الذي أصدرته بين ابني السلطان سعيد (ثويني وماجد) والذي تمكنت من خلاله عام 1277هـ - 1861م ، من فصل أملاكهما الإفريقية عن الأسيوية، رغبة منها في السيطرة على أملاك عمان الغنية في شرق أفريقيا وبالذات زنجبار.

بالإضافة إلى ذلك كانت بريطانيا سبباً في كثير من المشكلات السياسية والاقتصادية التي عانت منها مسقط ، كما كانت بريطانيا سبباً غير مباشر في الجمود الذي أصاب عمان وجعلها في مناطقها الداخلية بعيدة عن أي تطور

---

(1) درويش ، المرجع السابق ، ص127 .

(2) الساحل المهادن: هو الساحل العربي للخليج العربي الممتد من الكويت شمالاً حتى الإمارات العربية جنوباً ، وقد أطلق عليه الأوروبيون اسم ساحل القراصنة Pirate Coast وبعد عقد اتفاقية 1853 صار يطلق عليه اسم الساحل المهادن أو ساحل الصلح البحري
(Foreign Office: Handbook, No.67, The Persian Gulf, P.43).
انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (1).

(3) إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني ، علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، دارة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، 1402هـ/ 1982م ، (ب: ت) ، ص257.

حضاري لأن الداخل اعتبر الساحل قد سقط بمهادنته للإنجليز وأن التمسك بقواعد الدين واستمرار القبيلة كفيل بحماية الداخل من هذا السقوط فزاد ذلك من اتساع الفجوة بين الداخل والساحل وباعد بين أهله بالرغم من أنهم أصحاب بلدٍ واحد وبني جلدة واحدة(1).

و لذلك نشطت حركات المقاومة ضد الوجود والتغلغل البريطاني في الأراضي والشئون العمانية،لم تقتصر مقاومة الوجود البريطاني والسيطرة البريطانية على الشعب العماني فقط، بل كان هناك من السلاطين مَن قاوم هذه السيطرة وحاول التخلص منها أمثال عزان بن قيس وفيصل بن تركي، لكن القوى في عمان لم تكن متكافئة، كما أن مصالحاها لم تكن متوافقة معظم الأوقات في اتجاه واحد، مما أدى لتسهيل مهمة المستعمر البريطاني(2).

ومما مكن لبريطانيا في عمان قوة أسطولها البحري والذي كان لسطوته على البحار ولقوته في الساحة الدولية أثر كبير في نجاح عملياته وتمكنه من دعم تغلغل نفوذ بريطانيا في كثير من مناطق ودول العالم ومنها عمان، هذا إلى جانب السياسة البريطانية القائمة على أساس فرق تسد والتي نجحت في كثير من المناطق في كثير من الأحيان، عمدت بريطانيا منذ أن وطئت أقدامها أرض الخليج العربي على سياسة محكمة حيث اتخذت ركيزتين أساسيتين هما :

الأولى : سياسة التفكك والاضطرابات الموجودة في المنطقة منذ وصول بريطانيا إليها والمحافظة عليها بل مضت إلى تشجيع هذا التفكك وتفتيت

---

(1) السالمي، المصدر السابق ، 281/2 .

(2) ولكنسون، جون: المرجع السابق ، ص269

الوحدات السياسية ، وخير دليل على ذلك تشجيعها انفصال مسقط عن زنجبار انفصالاً نهائياً .

الثانية : احتكار منطقة الخليج العربي وإبعاد أي منافس ضدها لذلك نجدها سعت إلى إبعاد فرنسا عن منطقة الخليج ولم تتيح لها أي فرصة لمشاركتها في ثروات منطقة الخليج واستعماره. حيث استخدمت بريطانيا القوة البحرية من أجل إحكام السيطرة على منطقة الخليج وتأديب شيوخ القبائل وإبعاد أي منافس لها في المنطقة[1].

---

(1) قاسم، جمال زكريا: دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840 – 1914م ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط2، 1394هـ/ 1974م ، 7/1).

أثر تقسيم سلطنة عمان على أهم القبائل العمانية :

كما تقدم فإن بريطانيا اختارت اللورد كانتج (canning) حاكم الهند العام ليباشر التحكيم. وكان للورد كاننج رأي مسبق في التحكيم، لأن فيه تحيز واضح إلى جانب ماجد ورفضه الاعتراف بأي حق لثويني في السيطرة على أملاك عمان – والتي تشمل مسقط وزنجبار – وقد أجبر ثويني على قبول التحكيم والالتزام بما فيه بينما لم يتخذ مع ماجد أي إجراء(1).

وقد تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق وأسفرت جميع نتائجها عن تأييد لوجهة نظر ثويني وحقه في السيادة على كلٍ من مسقط وزنجبار ودحض لكل الحجج التي تذرع بها السلطان ماجد في موقفه(2)، إلا أن القرار الأخير صدر مغايراً لكل ذلك طالما أن الحاكم العام قد حدد موقفه من البداية(3).

وفي عام 1277هـ/1861م صدر قرار لجنة التحكيم بفصل شطري السلطنة عن بعضهما، على أن يبقى ماجد حاكماً على زنجبار والممتلكات

---

(1) مهنا، محمد نصر، النبراوي، فتحية، المرجع السابق، ص179.

(2) كيلي، جون، بريطانيا والخليج 1795 – 1870م ، ج2، ترجمة، محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ، 1979م ، ص248؛ حراز، السيد رجب ، بريطانيا وشرق أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية،جامعة الدول العربية ، القاهرة 1971م،(د:ط)، ص35.

(3) لمزيد من التفاصيل حول الانقسام وطبيعة العلاقات بين مسقط وزنجبار؛ السديس، عبدالرحمن بن علي، العلاقات بين عمان وزنجبار 1277- 1308هـ/ 1861 – 1891م، مجلة الدارة، العدد الثاني، السنة الخامسة والعشرون ، الرياض ، 1420هـ / 1999م.

الأفريقية، كما يبقى ثويني حاكماً لمسقط[1] على أن يدفع حاكم زنجبار لمسقط مبلغاً سنوياً قيمته 40 ألف ريال نمساوي– كما تقدم – على سبيل التعويض نظراً لعدم تكافؤ الإيراد المالي للقسمين، وعلى إثر ذلك سارعت بريطانيا بإنشاء قنصلية لها في مسقط فضلاً عن تلك الموجودة أساسا في زنجبار.

وقد كان هذا التقسيم ضربة قاضية للدولة التي كونها السلطان سعيد حيث تحولت مسقط بسبب ذلك إلى إمارة صغيرة ذات تأثير ضعيف في السياسة الدولية فخسرت بذلك مركزها السياسي بالإضافة إلى مركزها التجاري والاقتصادي الذي كانت تحتله من قبل[2].

كما كان هذا التحكيم والتقسيم منفذاً خطيراً لفرض السيطرة البريطانية على المنطقتين ، حيث أصبح سلاطين عمان يسعون للحصول على الاعتراف البريطاني عند توليهم الحكم وذلك حتى يضمنوا الحصول على الإعانات المالية والتي تدفعها زنجبار سنوياً[3]. فقد كان باستطاعة بريطانيا إذا لم تكن راضية أو معترفة بحاكم مسقط أن تدفع حكام زنجبار إلى وقف هذه المساعدات المالية المتفق عليها. ومنذ عام 1288هـ/ 1871م تولت بريطانيا بنفسها دفع هذه الإعانة فكان من السهل عليها استغلالها كسلاح تشهره في وجه حكام مسقط

---

(1) Aitchison, op. cit, vol. XI, p. 225.

(2) فليبس، المرجع السابق ، ص115 – 117؛ الزرقا، المرجع السابق، ص165 ؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة: مسألة عمان تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمان، الدورة التاسعة عشر ، المرفق رقم 16 ، الأمم المتحدة نيويورك ، 1966م ، ص189.

(3) Busch, B.C : Britain and the Persian Gulf , 1894 – 1914, London, 1967,p.17.

كلما أرادت ذلك[1]، وأتاحت المعونة الفرصة أمام الإنجليز لاستخدامها كأداة للضغط على السلطان للامتثال لإرادتهم.

وفي عام 1278هـ و1862م صدر التصريح البريطاني الفرنسي المشترك والذي أعلنت فيه كل منهما تعهدها باحترام استقلال كل من مسقط وزنجبار[2]. وكان هذا التصريح في صالح بريطانيا إلا أنه أصبح فيما بعد أكثر نفعاً وفائدة لفرنسا التي استغلته أفضل استغلال[3].

بعد هذا التقسيم التفت ثويني إلى تثبيت حكمه في داخل عمان، وأراد استمالة أخاه تركي الذي كان يظهر عدم رضاه عن التقسيم وكان يحكم منطقة صحار، لكنه لم يستطع إخضاعه، ولهذا أخذ تركي يدبر المؤامرات ضد أخيه أملاً أن يخلفه على عرش السلطنة[4].

ثم أخذ ثويني يعمل على ضم عمان الداخلية والمناطق الجبلية التي كانت تخضع لحكام محليين لا يقرون سلطة البوسعيديون عليهم باعتبارهم جبابرة –حسب التعبير الأباضي– وكانوا يحلمون بعودة الإمامة وكانت الأنظار دائماً موجهة لعزان بن قيس وهو أحد أفراد عائلة البوسعيد الذي اشتهر بورعه وتقواه

---

(1) لوريمر ، المصدر السابق ، ص246 ، ولسون ، المصدر السابق ، ص243.

(2) انظر النص العربي للتصريح في ملحق الوثائق، رقم (6).

(3) Greater Britain , parliamentary papers. IX. 1999, p. 12;

؛ القاسمي، خالد محمد: عمان مسيرة قائد وإرادة شعب ، دار الثقافة العربية ، الشارقة، الطبعة الأولى (ب.ت)، ص47.

(4) قاسم، المرجع السابق، ص93.

لذلك حاول ثويني ضم "الرستاق" التي انتقل إليها عزان بن قيس[1] لمواجهة الثورات التي قامت بها القبائل العمانية في مواجهة النفوذ البريطاني وخضوع السلطان له، وفيما يلي ذكر لبعض ثورات القبائل العمانية ضد النفوذ البريطاني.

ثورة القبائل العمانية عام 1277هـ/ 1861م:

أولاً: أسباب ثورة القبائل العمانية عام 1277هـ/ 1861م

لقد تعددت أسباب ثورات القبائل العمانية، وكان لكل قبيلة وكل مجموعة من القبائل أسبابها للثورة، ولكن بالرغم من ذلك كان هناك أسباب مشتركة بين هذه القبائل لهذه الثورات أهمها:

1– تقسيم سلطنة عمان إلى قسمين وتزايد النفوذ البريطاني بهما؛ القسم الأسيوي وعاصمته مسقط، والقسم الإفريقي ومركزه زنجبار، وقد كان هذا التقسيم ضربة قاصمة للسلطنة سياسياً واقتصادياً.

أما من **الناحية السياسية** فقد أضعف من المكانة السياسية لسلطنة عمان، حيث حول عمان إلى إمارة صغيرة ذات تأثير ضعيف في السياسة الدولية، ومكن بريطانيا من السيطرة على القسمين الأسيوي والإفريقي من السلطنة، حيث أصبح سلاطين عمان يسعون للحصول على الاعتراف البريطاني لأن ذلك فيه ضمان لاستمرار الإعانة المالية لسلطان مسقط، أما سلطان زنجبار فيرى أن

---

(1) الرستاق: في وسط الباطنة وهي العاصمة الثالثة من ثلاث عواصم كانت في العهود السابقة (نزوى وصحار والرستاق) والرستاق ذات تاريخ عريق معروف ومن أبرز معالمها التاريخية حصن الرستاق وحصن الحزم وقد شيدا في حكم اليعاربة ، ابن رزيق ، المصدر السابق، ص278–417، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

للبريطانيين الفضل الأول في الحفاظ على ملكه وعرشه، فهذا التقسيم جعل القسمين في حاجة لبريطانيا، ويصف أحد الكتاب عملية التحكيم التي أدت لتقسم السلطنة إن ما جرى – على الرغم من اسم التحكيم الذي أطلق عليه– لم يكن تحكيماً حقيقياً ولا حتى وساطة بل كان تدخلاً، وهو تدخل غريب جداً لأنه لم يعتمد على القسوة والتعسف بل على القانون ظاهراً على الأقل[1].

وقد ترتب على هذا التقسيم أن أصبح لبريطانيا اليد الطولا في عمان، حتى أن سلطان مسقط ثويني أصبح لا يبرم أمراً دون موافقة أو استشارة المقيم البريطاني في مسقط، الذي أصبح يتدخل في كل صغيرة وكبيرة في عمان مما استفز مشاعر العمانيين الذين وجدوا سلطانهم خاضع خضوع تام للبريطانيين فما كان منهم كردة فعل إلا الثورة والتمرد [2].

أما من **الناحية الاقتصادية** فقد فكك هذا التقسيم اقتصاد عمان وأسهم في إضعاف نشاطها التجاري البحري لصالح القوى الغربية خاصة بريطانيا، لأنه طوال مدة حكم السلطان سعيد والتي امتدت لأكثر من 50 عاماً نجده عمل على ربط زنجبار بأرض عمان الأم اقتصادياً واجتماعياً، حيث استوطنت أعداد كبيرة من القبائل العربية العمانية في زنجبار وعملت بالزراعة والتجارة والنقل البحري بين القسمين، حتى أن عائدات زنجبار كانت تفوق عائدات مسقط

---

(1) غباش، مرجع سابق، ص206.

(2) أبوعليه، عبدالفتاح حسن: الدولة السعودية الثانية، ط2، مؤسسة الأنوار، الرياض، 1397هـ/ 1977م، ص132.

ذاتها، وكان السلطان سعيد يدعم مسقط من عائدات زنجبار[1]، وقد أدى هذا التقسيم وما تبعه من عداء بين مسقط وزنجبار إلى فقدان العديد من القبائل العمانية خاصة العاملة في البحر لمصدر مهم من مصادر رزقها ودخلها الهامة، خاصة مع قيام الأسطول البريطاني بملاحقة السفن العمانية العاملة بين الشطرين الإفريقي والأسيوي بحجة وقف تجارة الرقيق، ولكن كان الهدف الأساسي من هذه الملاحقة هو تأكيد الانفصال بين الشطرين سياسياً واقتصادياً[2].

2– مولاة سلاطين عمان لحكومة الهند البريطانية مما أضر بمصالح القبائل العمانية.

لقد كان لمولاة سلاطين عمان للبريطانيين وتوقيعهم لمعاهدات تنطوي على أضرار بالغة للرعية معهم، دور كبير في ثورات القبائل العمانية ضد السلاطين لأنهم رأوا منهم عدم اهتمام بمصالح الرعية، بل والتضحية بها في سبيل مصالح ذاتية أنانية لأقوام غرباء عنه وعنهم، وكان من أشد طبقات المجتمع العماني استياءً طبقة التجار والقبائل العاملة بالتجارة، لأن هذه الاتفاقيات هددت بشكل مباشر موارد رزقهم وطرق حياتهم، ومن هذه الاتفاقيات الاتفاقية الموقعة بين عمان وبريطانيا عام 1255هـ/1839م[3] الأمر الذي أدى إلى فتح البلاد

(1) الحارثي، المصدر السابق، ص 522.

(2) التركي، مرجع سابق، ص499.

(3) اتفاقية 1255هـ/1839م: هي معاهدة تجارية بين سلطنة عمان وبريطانيا وقعت في مارس 1839 وتم التصديق عليها في تموز عام 1840 ومن النصوص التي وردت بها(1– للرعايا البريطانيين حق تملك الأراضي والعقارات في ممتلكات السلطان ولا يحق تفتيش دورهم ودور تابعيهم إلا بموافقة القنصل على ذلك. 2– يتمتع خدم الرعايا البريطانيين بحصانة من التوقيف مثل الحصانة التي يتمتع بها

=

للتجار الهنود على أنهم رعايا بريطانيين، وقد تمكنوا من السيطرة على قطاعات كبيرة من التجارة العمانية نظراً لمقدرتهم التجارية الكبيرة، والرعاية التي حظوا بها من سلاطين عمان باعتبارهم حلقة الوصل بين السلطان وحكومة الهند البريطانية(1)، حتى أصبحت الأموال الثابتة غير المنقولة التي بيد الهنود أو المرهونة لديهم ثلاثة أرباع ما يملكه العمانيون خلال عام 1277هـ/1861م(2)، وقد أثار هذا حفيظة وكراهية القبائل العمانية تجاه الهنود والإنجليز والسلطان نفسه.

3- مكافحة تجارة الرقيق واستغلالها من جانب بريطانيا لمناهضة التجار العمانيين في المحيط الهندي والبحار الجنوبية، ودعم سلاطين عمان لهذا التوجه من خلال توقيع المعاهدات والاتفاقيات.

فقد رأى رجال الدين في موافقة السلاطين للبريطانيين وتوقيع مثل هذه المعاهدات خروجاً على الدين؛ لأن امتلاك الرقيق أمر أقره الإسلام، ومن ثم فإلغاؤه حرام شرعاً، ومن يقوم به لا تجب طاعته ولو كان السلطان، ولذلك تسببت مثل هذه الاتفاقيات، وما تلها من إجراءات من جانب البريطانيين في ثورات ضد سلاطين عمان والنفوذ البريطاني في عمان، حيث استغل الأسطول البريطاني اتفاقية 1261هـ/ 1845م(3) في مهاجمة السفن العمانية بحجة عملها

=

أسيادهم. 3- لا تزيد الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة إلى أملاك السلطان عن 5%) ؛ درويش، المرجع السابق، ص178.

(1) روث، مرجع سابق، ص162- 164،

(2) التركي، مرجع سابق، ص496.

(3) L/P&S/10/606.(Treaties &Undertaking : The British Government and

=

في تجارة الرقيق الأمر الذي أدى إلى القضاء على السفن العمانية التي تعمل في مجال التجارة بين سلطنة عمان وشرق أفريقيا وإتلاف ومصادرة حمولتها، بل ومهاجمة السفن الموجودة في الموانيء العمانية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للقبائل العمانية وانتقال ملكية السفن التجارية الكبرى إلى المرابين الهنود الذين كانوا يملكون تلك القوافل التجارية[1].

4- استعانة سلاطين عمان بالأجانب خاصة البريطانيين في إخضاع القبائل العمانية لسلطانهم.

فكثيراً ما كان يستعين سلاطين عمان بالأجانب خاصة البريطانيين لإخضاع القبائل المتمردة، بل واستعداء الإنجليز ضد بعض القبائل بهدف إيجاد المسوغات لتأديب تلك القبائل وإخضاعها، والحصول على الدعم اللازم من الإنجليز لتحقيق ذلك، لا يستثنى من ذلك أحد خلال تلك بدايةً من السلطان سعيد بن سلطان وحتى فيصل بن تركي، ومن ذلك استعانة السلطان سعيد بن سلطان بالإنجليز في القضاء على ثورة قبائل آل بنو بوعلي ضده بسبب تزايد نفوذ البريطانيين في عمان عام 1236-1237هـ/1820-1821م، حيث

=

The Sultans Of Maskat and Oman, (1845- 1914). 1917, 421.

(1) وقعت هذه المعاهدة بين حكومة جلالة ملكة بريطانيا وايرلندة وجلالة السلطان سعيد بن سلطان سلطان عمان بالأصالة عن نفسه وعن ورثته في الثاني من أكتوبر عام 1845 وقد نصت على:(1- منع تصدير الأفارقة الذين يعيشون في مناطق تابعة للسلطان إلى مناطق أخرى للعمل كعبيد 2- منع تصدير العبيد إلى مناطق تابعة له في أسيا أو منطقة البحر الأحمر والخليج العربي)، وقد مثل البند الثاني مسوغ لمهاجمة السفن العمانية العاملة بين مسقط وزنجبار؛ التركي، المرجع السابق، ص499.

استغل اتهاماً موجهاً من شركة الهند البريطانية ضد هذه القبيلة بالقرصنة ليحث البريطانيين على تأديبهم، ووجد البريطانيين في هذا الطلب ما يوافق هدفهم بتأكيد هيبتهم بين القبائل العربية في المنطقة فقاموا بتجريد حملات مشتركة لتأديب وإخضاع تلك القبيلة(1)، وقد سار على هذا النهج أبناءه بعده الأمر الذي جعل القبائل العمانية تتحين الفرص للثورة والانتقام من السلطان وأتباعه وحلفاءه الإنجليز.

وفي هذا السياق سنعرض لعدد من الثورات التي قام بها عدد من القبائل العمانية وأهم الأسباب المباشرة لاشتعالها وأهم النتائج التي ترتبت عليها وذلك على النحو التالي:

ثانياً: ثورات القبائل العمانية عام 1277**هـ**/ 1861.

(1 -2): **ثورة القبائل الغافرية عام** 1277**هـ**/ 1861**م :**

لقد عرفنا أن سكان عمان غالبيتهم من العرب الذين ينتمون إلى فرعين رئيسيين هما اليمنيون (القحطانيون)، وهم أول من وفد إلى عمان واستقروا في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد، والنجديون(العدنانيون) من وسط وشرق الجزيرة العربية وسكنوا شمال عمان ثم تحركوا باتجاه الشرق إلى جنوب وشرق عمان(2).

وقد نشب صراع طويل بين الكتلتين نظراً لتطلع القحطانيين الدائم

---

(1) العاني، عبدالمجيد عبدالحميد، من صور المقاومة العربية للنفوذ البريطاني آل بني بوعلي في عمان 1820/ 1821، مجلة التربية والعلم، عدد5، العراق، تشرين الأول 1987، ص 134- 176.

(2) Phillps, W.: Oman A history, London, 1967, P. 53.

للاستئثار بالسلطة بحكم أنهم أول من وفد إلى عمان، وقد تر ك هذا النزاع أثاراً كبيرة على القبائل المعنية حيث أصبحت القبائل العمانية في تجمعين كبيرين هما التجمع الغافري والتجمع الهناوي، التجمع الغافري ضم معظم القبائل النجدية وإن لم يمنع وجود قبائل قحطانية وفقاً لمصالح كل قبيلة، وأهم قبائل هذا الحزب؛ بني غافر وبني قتب وبني بوعلي وبني كعب، أما الحزب الهناوي فقد ضم القبائل اليمنية ومنها بني هناء وبني ياس والحبوس والشحوح والعوامر(1).

بعد صدور قرار التحكيم وانفراد ثويني بالحكم على مسقط وانفراد أخوه ماجد بزنجبار خالفه أهل نخل وقتلوا واليه سويلم بن سالمين، ثم بنو لهم قلعة في مقابل حصن السلطان وولوا عليها من قبلهم جابر بن حمير اليعربي. فما كان من السلطان ثويني إلا أن حاصر جابر بن حمير ومن معه، وهنا تدخل شيخ آل وهيبة ناصر بن على لتحقيق الصلح بين الطرفين، فأبى جابر بن حمير، فقام ناصر بن على بإغراء عدد من القبائل الغافرية بالمال وأخرجهم عن طوع جابر وساروا إلى بلدانهم، ثم عاد مرة أخرى إلى جابر بن حمير وكلمه في أمر الصلح، فقال له جابر: اصنع ما شئت!! وذلك بعد أن رأى ضياع تأييد الغافرية له ففرض له – ستة آلاف قرش– فخرج من نخل وذهب إلى سيجا(2) فتعقبه السلطان ثويني بجيوشه، ولكنه تمكن من الفرار واللجوء إلى بني بوحسن في جعلان(3).

---

(1) عبدالله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ط1، الكويت، 1981، ص122.

(2) سيجا: قرية في منطقة الباطنة الداخلية،المصدر السابق، ابن رزيق، المصدر السابق،ص407، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

(3) السالمي، نور الدين ، المصدر السابق ، ص230.

(2 -2) ثورة قبيلتي آل سعد وبنو جابر (1277هـ - 1861م) :

في عام 1277هـ/1861م ثارت قبيلة آل سعد وبنو جابر ضد ثويني بعد قيامه بإلغاء قرار إعفائهم من الزكاة والذي كان قد اتخذه والده سعيد في السابق، هذا إلى جانب تحريض من قيس بن عزان في الرستاق، حيث كان هناك خلاف بين قيس بن عزان وهلال بن محمد بن أحمد والي السويق الذي كان يميل للسلطان ثويني لأنه ابن عمه وكان ثويني يدعمه، وقد وقع بينه وبين آل سعد وهم أهل الباطنة خلاف[1]، فتحولوا إلى قيس بن عزان ليكونوا تحت إمرته لما يرون فيه من آثار الصلاح وكان طبعه موافقاً لطباعهم وسيرته موافقة لسيرتهم، وتواجه الفرقان حيث قتل هلال بن محمد وقيس بن عزان في هذا الثورة[2]، ولكن ابنه عزان الذي خلف والده قيس أسرع بالاستيلاء على السويق[3] والخابورة[1].

---

(1) المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

(2) قصة مقتل قيس وهلال يقول السالمي : " وجاء قيس ومعه خيار آل سعد وكانوا قد أرادوا أن يقيموا الحجة على هلال ليأخذوه ببينة وبصيرة فإن امتنع عن الحق يقتلوه وكان قيس على رأس الأمر، وكان هلال قد أحس بذلك في نفسه فأخذ خنجره في يده يعبث به فكلمه قيس وقال له: إن ثويني جبار ولا يجوز لك أن تعينه على المسلمين ونريد منك أن تكف عن معونته ، فقال : أنا وثويني لا نفترق ، فقال له قيس: كان على هدىً أو ضلال لا تفارقه ؟ قال هلال لا أجد منه بداً ، فلما يأسوا منه سل قيس كتارته من غمدها وضرب هلالا لكنه لم يتمكن منه، فقام هلال بطعن قيس بخنجره فقتله، ووثب هلال إلى فرسه وهو مصاب فرماه أصحاب قيس بالرماح فقضى عليه ومات الرجلان". انظر : السالمي، نور الدين ، المصدر السابق ، ص231.

(3) حصن السويق : يقع بالقرب من شاطئ خليج عمان ، يتميز حصن السويق بأبراجه المستديرة على ثلاث من زواياه . انظر : رزيق، حميد ، المصدر السابق، ص435 ، 463 .

حيث قام آل سعد بمهاجمة حصن السويق ، واستولوا عليه وجاءوا بأولاد حمود بن عزان وهم صغار فجعلوهم فيه لاستثارة عواطف الناس ضد ثويني، لكن ثويني لم يأبه بذلك وسار إليهم بجيشه فلقيهم عند الملدة[2]،فاقتتلوا واستمر العداء والقتال بين الجانبين سنة كاملة، حدث خلالها اضطرابات عظيمة[3] حتى تم الصلح بين الطرفين واستعاد بموجبه ثويني السويق، وبعد أن استتب الآمر له فيها سار إلى الرستاق التي كان يتحصن بها عزان بن قيس وبنو عمه فحاصرها، ولكنه لم يتمكن من دخولها[4].

ويرى السالمي أن سبب عدم تمكنه منها يعود إلى وصول القوات

=

(1) الخابورة : إحدى ولايات منطقة الباطنة بسلطنة عمان، يحدها من الشمال الغربي ولاية صحم، ومن الجنوب الشرقي ولاية السويق، تشتهر بمزارع النخيل، ابن رزيق، حميد، المصدر السابق، ص437 ، 466، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

(2) الملدة : قرية في منطقة الباطنة بعمان، تابعة لولاية المصنعة حسب التقسيم الإداري، هي منطقة زراعية لوقوعها في سهل الباطنة. تربط ولايات الرستاق وعبرى بالعاصمة مسقط ، وأيضاً شمال الباطنة بجنوبها، ابن رزيق، المصدر السابق ، ص392 – 418، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

(3) بعد مقتل هلال وثب آل سعد على حصن السويق للاستيلاء عليه لكنهم وجدوا مقاومة شديدة من قبل من فيه وكانت أخت هلال "جوخه بنت محمد بن الإمام" هي التي تزعمت المقاوم، وقيل أنها استنجدت بثويني ضد آل سعد فلم يلب طلبها لأنه كما قيل لا يريد أخذ الحصن من يدها وهي منتصرة، وانتظر حتى يأخذه آل سعد فإن أخذوه تمكن من حربهم واسترداد الحصن وقد تم له ما أراد، السالمي، نور الدين: المصدر السابق ، ص232 .

(4) Ravinder, K.: op. cit, p. 33 .

السعودية[1]. والحقيقة أن ثويني ما كان ليرجع من الرستاق لولا أنه وجد قوة السعوديين تقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم والعون لعزان بن قيس عن الحاجة إليه، وقد تلقى عزان وعداً بذلك من تركي بن أحمد السديري[2]– أمير السعوديين في البريمي –[3].

وتعود خلفية هذه الثورة التي قادها عزان بن قيس و استمرت وتطورت حتى غيرت مجرى تاريخ أسرة آل بوسعيد– إلى قيام ثويني بقتل حمود بن عزان الذي كان سجيناً لديه بسجن الجلالي، وعندما علم أخوه قيس بن عزان بذلك قام بالاستيلاء على كافة حصون صحار وما حولها إذ كانت تحت يد أخ حمود سلفاً واخذ يناوئ ثويني[4].

ويرجع نجاح قيس في مواجهته لثويني إلى تحالفه مع الشيخ سلطان بن صقر

---

(1) السالمي، المصدر السابق ، ص233 .

(2) تركي بن أحمد السديري: عينه الإمام فيصل بن تركي أميراً في الإحساء عام 1270هـ، ثم حل محل أبيه في جهات عمان بعد سنة 1278هـ، وكان له جهد مشابه لجهد أبيه في الإحساء ثم في الجهات العمانية وظل هناك حتى اغتيل عام 1285هـ،العثيمين، المرجع السابق، ص348؛ Winder, B.: Saudi Arabia in the Nineteenth century, New York, 1965 ,p.202.

(3) المطوع، عبد الله بن صالح: عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان ، مخطوطة محفوظة بمركز الوثائق والمخطوطات بدارة الملك عبد العزيز تحت رقم (1)، انظر أيضاً: العثيمين، عبد الله: تاريخ المملكة العربية السعودية، ط13، مكتبة العبيكان، الرياض، 1426هـ، 2005م، ص348.

(4) ابن رزيق، مصدر سبق ذكره ، ص549.

القاسمي[1]، فبجهدهما المشترك استولى قيس بن عزان على شناص[2] وخورفكان[3]. تبين لنا من العرض السابق لثورة القبائل الغافرية وقبائل آل سعد وبنو جابر اعتراض هذه القبائل على حكم السلطان ثويني ومناهضتها لسياسته في السلطنة لاستشارته الدائمة للمقيم البريطاني في الخليج، وقبوله لقرار التقسيم الذي أضر بمصالحهم الاقتصادية، ويمكن تحديد أهم نتائج هذه الثورات فيما يلي:

- ضعف سيطرة السلطان ثويني على المناطق الداخلية نظراً لميل القبائل العمانية إلى قيس بن عزان الذين رأوا فيه سمات الصلاح والتمسك بالعادات والتقاليد الخاصة بالشعب العماني والبعد عن النفوذ البريطاني.
- تزايد النفوذ السعودي في عمان نظراً لتحالف بعض القبائل مع السعوديين في البريمي بقيادة تركي بن أحمد السديري، حيث دعاهم شيخ قبيلة آل وهيبة ناصر بن علي للتدخل ضد السلطان ثويني .
- الانفصال بين سكان الساحل العماني والداخل العماني نظراً لاختلاف

---

(1) مايلز ، المصدر السابق ، ص349.

(2) **شناص** : منطقة حدودية مع الإمارات العربية وقريبة من مرحا وكان ميناؤها يستخدمه الغزاة لرسو سفنهم الحربية، ابن رزيق، المصدر السابق ، ص497، انظر ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

(3) **خورفكان** : تقع على ساحل عمان ، يحول بينه وبين البحر جبل وبه نخل وعيون عذبة؛ الحموي، ياقوت: المرجع السابق، 400/2، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

المصـالح والتوجهـات والتحالفـات؛ ممـا أدى إلى شـدة الاضـطرابات والحروب بين مناطق الداخل والساحل في عمان.

- تبين ضعف شخصية السلطان وعدم مقدرته على حسم كثير من القضايا، وقد كان يطلب المشورة من المقيم البريطاني في الخليج ويطلب المدد من الإنجليز وهذا أدى بدوره إلى الافتراق والخلاف الشديد بين السلطان في مسقط وشيوخ القبائل في الداخل.

ثورة قبيلة الجنبة وبنو بو علي (1282هـ/ 1865م) :

أولاً : أسباب ثورة قبائل الجنبة وبنو بوعلي :

1- انهيار التفوق البحري والتجاري الذي كانوا يتميزون به، حيث أن رجال قبيلة الجنبة يعملون بالتجارة والمهن البحرية، وكان كبار تجار قبيلة الجنبة يملكون مخازن كبيرة ويتاجرون مع بمباي وزنجبار وموانئ البحر الأحمر وكان من ضمن تجارتهم التي يزاولونها تجارة الرقيق، وتعتبر قبيلة الجنبة من أكبر القبائل العمانية التي تتاجر بالرقيق بين هذه الموانئ، وقد تأثرت هذه التجارة بما وقعه سلاطين مسقط من اتفاقيات مع البريطانيين، مكنتهم من السيطرة على الأنشطة التجارية في منطقة الخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي بفضل سفنهم الحديثة، وكان رجال قبيلة الجنبة يتميزون[1] بميزة فريدة وهي أنهم يبنون سفنهم الشراعية بأيديهم ويسافرون بها إلى سائر بلاد العرب والهند وشرق أفريقيا والخليج والبصرة[2].

2- الأثر السلبي للمعاهدات التي أبرمها السلطان سعيد مع الحكومة البريطانية

---

(1) أطلق على أهالي قبيلة الجنبة الصوريون نسبة إلى ميناء صور العماني الذي يعتبر الميناء الرئيسي لهذه القبيلة ، وكانوا يتقاسمونه مع بعض رجال قبيلة بني بو علي، ويقع هذا الميناء في إقليم صور الذي يمتد عند الأطراف الجنوبية الشرقية لجبال الحجر الشرقي، قد أتاح لها معطيات بيئية وطبيعية مثالية لقيام عدد من المرافئ والموانئ البحرية المحمية من الأمواج والرياح، وكان من أبرزها ميناء صور، مما ساعد على قيام صناعة مبكرة لوسائل النقل البحرية، وشجعهم على ركوب البحر منذ الألف الخامسة قبل الميلاد؛ مايلز، المصدر السابق، ص261، ولستد، جيمس ريموند: المصدر السابق، ص45؛ البلال، ناصر علي، المرجع السابق ، ص174.

(2) ولستد، المرجع السابق ، ص62 .

بشأن التجارة –خاصة ما يتعلق بمنع تجارة الرقيق، وحق إنشاء الوكالات التجارية للبريطانيين ورعاياهم– على القبائل العمانية خاصة العاملة في البحر مثل الجنبة وبنو بوعلي؛ حيث عقد السلطان سعيد مع البريطانيين معاهدة عام 1237هـ/ 1822م(1)، التي كان لها بالغ الأثر في الحد من قوة عمان العسكرية والاقتصادية.

كذلك معاهدة عام 1255هـ/ 1839م والتي عقدت بين السلطان سعيد والبريطانيين أتاحت الفرصة للرعايا الهنود لمزاولة التجارة بحرية تامة في جميع أنحاء السلطنة العمانية وكان هذا عامل قوي لغضب كثير من القبائل العمانية(2)، لأنها فتحت المجال على مصراعيه أمام الأجانب لمزاولة كافة الأنشطة الاقتصادية.

ثم جاءت معاهدة عام 1261هـ/ 1845م(3) والتي جعلت الحكومة البريطانية تتجرأ على تضييق الخناق أمام المراكب الشراعية العربية ، وكان من ضمن هذه المراكب والسفن، سفن قبيلة الجنبة التي لها باع طويل في المجال

---

(1) I.O.R.,F/4/913: Letter From Fairfax Moresby Caption Majaty,S Ship Menal To Sir Robert Fanguhar, in 29th August 1822.

(2) البلال، ناصر علي: المرجع السابق ، ص176 .

(3) معاهدة عام 1261هـ/ 1845م : كانت هذه المعاهدة أيضاً بين الإنجليز والسلطان سعيد حيث قدم فيها السلطان سعيد جزر كوريا – موريا هدية منه للتاج البريطاني ، كما حددت هذه المعاهدة الصادرات والواردات الإنجليزية بالنسبة للسلطنة.

Aitchison, C. u (ed), op. cit. pp 52-216.

؛ الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي ، إقليم شبه الجزيرة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، طبع بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية على نفقة سليمان الراجحي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، الطبعة الأولى، 1414هـ/1993،2/24،23.

البحري والتجارة البحرية – تحت حجة مكافحة الرقيق وعملت على تفتيش هذه السفن، الأمر الذي أدى إلى عرقلة التجارة العمانية[1].

3- السياسة البريطانية تجاه السلطة العمانية والتي قامت في أساسها على الحصار والإفقار والإخضاع، وذلك من خلال سد كثير من مصادر الدخل للقبائل العمانية خاصة ما يتصل منها بالبحر والتجارة فنجد أن الحكومة البريطانية بعد أن سيطرت سيطرة تامة على السلطان حيث تدخلت في كثير من الشؤون الداخلية للسلطنة وبعد أن منعت تجارة الرقيق وتراجعت تجارة التمور[2]،نجدها تتصدى لقيام القبائل العمانية بالتجارة في السلاح، والذي وجدت فيها الكثير من القبائل العمانية لا سيما قبيلة الجنبة وبنو بو علي بديل عن تجارة الرقيق، فاتجهت إلى تجارة الأسلحة وتصديرها إلى أفريقيا وفارس ، وأفغانستان[3].

ولكن الحكومة البريطانية سعت جاهدة إلى منع تجارة الأسلحة، وقامت سفنها الحربية بالمنطقة بمهاجمة وتفتيش السفن التجارية العمانية وادعت أنه تهريب غير مصرح به وسنة القوانين والقيود على هذه التجارة بما يحقق أهدافها وحفاظاً

(1) رياض، محمد، الخليج والخليجيون قبل عام 1930م، دراسة في الجغرافيا والسكان والاقتصاد ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 36 ، السنة 9 ، الكويت ، 198م، ص262 ؛ الحارثي، المصدر السابق ، ص35؛ الشركة العربية الأمريكية ، المرجع السابق ، ص27 .

(2) الفريجي، المرجع السابق ، ص77 .

(3) ج.ج. لوريمر: المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 3765/6 ؛ إبراهيم، عبدالغني عبدالعزيز، سياسة الأمن لحكومة الهند ، ص92 .

على مصالحها في الخليج العربي ومنطقة المحيط الهندي[1]، وهكذا خضع السلطان للإدارة البريطانية التي سعت لتدمير كثير من الأنشطة التجارية والاقتصادية لأغلب القبائل العمانية لاسيما قبيلة الجنبة وبنو بوعلي التي نحن بصدد الحديث عنها.

ثانياً: أحداث الثورة:

في عام 1282هـ/1865م أعلنت قبيلة الجنبة وقبيلة بنو علي الثورة ضد السلطان ثويني الذي خضع للإدارة البريطانية، ومنحهم شيء من الحرية في عمان، ثم إن الثوار طلبوا النجدة[2] من الأمير السعودي في البريمي- تركي بن أحمد السديري – فمنذ انتشار الدعوة السلفية في أوائل القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي[3]– سعت الدولة السعودية إلى مد نفوذها شرق

(1) عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد، الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث (1778-1914م)، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،دب:ت، ص156؛ الهاشمي، رحيم كاظم، تجارة الأسلحة في الخليج العربي 1881-1914، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لجامعة البصرة عام 1992، ص87؛ السعدون، خالد: بريطانيا وتجارة السلاح في الخليج العربي، مكتبة الشاقة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1429هـ -2008م ،ص18.

(2) ترجع العلاقات الوثيقة بين قبيلة الجنبة وبنو بوعلي والدولة السعودية إلى أنهم يعتنقون المذهب السني على خلاف كثير من القبائل العمانية التي تميل للمذهب الأباضي؛ ياغي، إسماعيل: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض 1421هـ، ص69.

(3) الدعوة السلفية هي دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب والتي تهدف إلى إفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة، ومحاربة الشرك بجميع أنواعه، وسد الذرائع المؤدية إليه. ومن أبرز أهدافها، =

وغرب وجنوب وشمال الجزيرة العربية قدر المستطاع، وعملت على نشر الدعوة السلفية في عمان وامتد النفوذ السعودي إلى منطقة البريمي التي أصبحت فأصبحت توالي وتساعد بعض القبائل العمانية.

وكان السبب في ذلك أن كثير من القبائل في عمان ترجع إلى أصول غافرية نجدية، كما أن عمان منطقة غنية في اقتصادها الزراعي والرعوي والتجاري، وكان التقدم السعودي في عمان بين مد وجزر والذي يهمنا علاقتهم بالسلطان ثويني، فأول احتكاك لهم مع السلطان كان عند وصول القائد السعودي سعد بن مطلق المطيري[1] عام 1261هـ/1845م إلى البريمي ثم أرغامه للسلطان ثويني على دفع الزكاة لهم، ولكي يعزز مطالبه اجتاح ساحل الباطنة وهنا تدخلت بريطانيا لتسوية الأمر، وانسحب المطيري من منطقة ساحل الباطنة[2].

=

أيضاً، القضاء على البدع في الدين وتطبيق الشريعة الإسلامية في كل أمور الحياة، وذلك في ظل دولة قادرة على تحقيق تلك الأهداف؛ البسام، عبدالله: تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق، بخط نور الدين شريبة الورقات، 11أ، 15أ، 19ب، 21ب، 24أ؛ ابن باز، عبدالعزيز بن عبدالله، الإمام محمد بن عبدالوهاب دعوته وسيرته. ، مكتبة دار السلام، ط3، الرياض ، 1412هـ ، ص41.

(1) سعد بن مطلق المطيري، هو سعد بن مطلق بن الملعبي العوني المطيري قائد الجيوش السعودية في عمان (البريمي) وقد جاء في طلب ثأر أبيه سنة 1250هـ الذي قتل على يد قبائل الحميرية عام 1228هـ؛ ابن رزيق، المصدر السابق 537؛ السالمي، المصدر السابق،ص158؛ ابن بشر، المصدر السابق ، 276.

(2) ساحل الباطنة : تعرف منطقة الباطنة بساحل الباطنة إذ أنها تحتل موقعاً جغرافياً حيوياً على ساحل خليج عمان ممتدة من خطمة ملاحة شمالاً إلى رأس الحمراء جنوباً ، وتضم عدد كبير

=

ثم وجه المعتمد البريطاني خطاباً إلى الإمام فيصل بن تركي[1] يحتج فيه ضد هذه السياسة في عمان[2] ثم انتهى الخلاف بعقد اتفاق بين ثويني وسعد على مقدار الزكاة خمسة آلاف ريال نمساوي سنوياً[3] وتم هذا الاتفاق تحت ضغط السفن البريطانية الحربية التي كانت تجوب سواحل عمان تهدد وتتوعد[4].

وفي عام 1281هـ/1864م حدث خلاف بين السلطان ثويني والأمير السعودي في البريمي – تركي السديري- حول مسألة الزكاة ، ولما علم بذلك عزان بن قيس – شيخ الرستاق- حول ولاءه إلى الأمير السعودي بمسألة

=

من الولايات منها:صحار، الرستاق، شناص، صمم، لوى، الخابورة، البكري، أبو عبيد جزيرة العرب من كتاب الممالك والمسالك، تحقيق عبدالله يوسف الغنيم، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ط1، 1397هـ-1977م، ص37، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم(2).

(1) فيصل بن تركي هو الإمام فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود ولد عام 1203هـ في الدرعية وهو ثاني حكام الدولة السعودية الثانية بعد الإمام تركي بن عبدالله وهو أكبر أبناءه ووالدته هي هياء بنت محمد الفقيه من أهالي ضرماء من قبيلة العناقر من بني تميم؛ أبوعلية، عبدالفتاح حسن، الدولة السعودية الثانية 1256- 1319هـ/ 1840 -1891م ، الرياض ، 1394 هـ (ب: د، ط) ، ص (66)؛ آل سعود، هذلول سعود، تاريخ ملوك آل سعود ، ط1، الرياض، مطابع الرياض، 1380هـ، 1961م ص19.

(2) Wardden , F "Historical sketch of Muscatase leetion from the Record of Bombay, new series XXIV , p.216 .

(3) مايلز ، المصدر السابق ، ص344.

(4) Badger . George percy , op. cit p.XCI.

الزكاة[1].

فكلفت حكومة بريطانيا المعتمد السياسي بلي Pelly[2] أن يرسل تقريراً حول الخلافات التي حدثت بين سلطان مسقط والسعوديين وأن يبذل مساعيه لتسوية الأوضاع هناك[3]، فزار بلي مسقط وتوصل إلى أن الخلاف ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: يخص عزان بن قيس – شيخ الرستاق – الذي خلع ولاءه لمسقط ودخل تحت لواء السعوديين وتبعه عدد من القبائل العمانية[4].

القسم الثاني: أن الأمير السعودي طالب برفع مبلغ الزكاة من سلطان مسقط[5]، فأبرق الرائد بلي إلى الإمام فيصل يقول له: أنه يريد أن يعرض وساطته بينهما ثم كتب إلى حكومة بومباي أنه يشك في رد مطمئن من جهة

---

(1) عبدالله بن صالح المطوع، المخطوطة، ص113.

(2) بيلي: لويس بيلي عمل سكرتيراً في المفوضية البريطانية في طهران، ثم مقيماً سياسياً في زنجبار عام 1278هـ/ 1861م، وبعد ذلك أرسل إلى الخليج العربي ليكون قيماً لبريطانيا في بوشهر، وقد أنهى حياته عضواً في البرلمان البريطاني عن حزب المحافظين، وقد مات عام 1313هـ/ 1895م؛ التركي، مرجع سابق، ص413.

(3) دفتر دار، هاشم، على هامش احتلال البريمي، المنهل، مجلة شهرية للآداب والعلوم والثقافة والسنة 2، ج6 جمادي الثانية 1375هـ ، يناير – فبراير 1956م، ص292- 294.

(4) السالمي، المصدر السابق، ص232؛ آل عمر، سعيد بن عمر: تاريخ المملكة العربية السعودية في دليل الخليج لـ (ج .ج لوريمر)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى ، 1417هـ/1996م، ص105.

(5) ابن رزيق ، المصدر السابق، ص552؛ شركة الزيت العربية الأمريكية، المرجع السابق، ص330.

الإمام فيصل لأن نجد قوية ومسقط ضعيفة والإمام فيصل يستطيع أن ينتصر على السلطان ثويني ثم نوه الرائد بلي أن فيصل سيرفض الوساطة البريطانية لأنه يعرف أنها ستدعم الجانب الضعيف[1]، وقد طلب بلي من عزان بن قيس الحضور إلى مسقط فرفض عزان وقال أن وساطته جاءت متأخرة لأنه دخل تحت ولاء السعوديين أما الوكيل السعودي فقد وصل إلى مسقط وطالب بزيادة الزكاة[2].

وبناء على توصيات الرائد بلي أرسل السلطان ثويني مبعوثاً إلى الأمير السعودي ومعه خطاب جاء فيه: أنه قد وفى بالتزامه بأداء الزكاة المفروضة عليه سلفاً، أما فيما يخص أمر الزيادة المقترحة فإنه في انتظار ما تسفر عنه وساطة بلي[3].

وفي هذه الأثناء كانت قوات الثوار من قبائل الجنبة وبنو بوعلي قد طلبوا الدعم من الأمير السعودي في البريمي تركي بن أحمد السديري ، الذي أمدهم بالسلاح والرجال، ووقف معهم ضد السلطان ثويني والسلطات البريطانية ،

(1) القاسمي، المرجع السابق، ص298؛ بلي، لويس، المصدر السابق ص10،9.

(2) شركة الزيت العربية الأمريكية، المرجع السابق، ص27.

(3) ابن بشر ، المصدر السابق 110/2؛ أمين سعيد، المرجع السابق، 161/1.

(IOR) L/P&S/20/C 240 the précis of Najid affairs, P.21 .

عن: الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز، مرجع سابق؛ الفيل، محمد رشيد: مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثانية، العدد 84، شوال 1396، تشرين الأول 1976م، ص25؛ المختار، صلاح الدين، تاريخ المملكة العربية السعودية ماضيها وحاضرها، ج1، مكتبة الحياة ، بيروت، د.ن ، ص327.

فهجم الثوار على حصن مدينة صور(1)، ولم تستطع الحامية التابعة للسلطان أن تقاوم الثوار أكثر من يومين فقط(2).

وفي اليوم الثالث تمكن الثوار من الاستيلاء على المدينة، وأثناء الاستيلاء على السوق تضرر بعض أصحاب المحلات التجارية، الذي كان معظمهم من رعايا حكومة الهند البريطانية (البانيان)(3)، حيث قتل واحد منهم وجردوا من كل شيء قبل أن يسمح لهم بمغادرة صور إلى مسقط، ثم اشتكى هؤلاء الرعايا إلى الممثل السياسي في مسقط، حيث قاموا بتقديم قائمة بالأضرار والخسائر التي لحقت بهم من جراء هذا الاعتداء ، وقدروها بسبعة وعشرين ألف ريال نسماوي(4)، وهنا نلاحظ موقف ثوار قبائل الجنبة وبنو بوعلي من الهنود الذين اعتبروهم من أهم أسباب الركود الاقتصادي الذي عانوا منه خلال تلك الفترة وعندما علم بذلك الوكيل السياسي البريطاني كتب إلى السلطان أن يتخذ إجراءات حازمة ضد هؤلاء الثوار وحلفائهم.

لكن الحكومة البريطانية أدركت تماماً أن السلطان ثويني لا يستطيع القيام

---

(1) هذا الحصن بناه الأمير السعودي المشهور مطلق بن محمد المطيري؛عبدالله بن صالح المطوع، المخطوطة،ص115، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

(2) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق، 732/2.

(3) البانيان Banyans:هم طبقة من التجار الهنود الهندوس في عمان والذين اقترن نشاطهم بالتجارة الخارجية وقد اعتادوا الإقامة في عمان لفترات طويلة تتراوح بين 15- 20 سنة تتخللها زيارات إلى عائلتهم في الهند والتقديم القرابين في معابدهم، وكانوا لا يعدون من رعايا السلطان العماني، وكان البانيان من أقوى الجاليات من حيث المركز الاقتصادي وكانوا يتمركزون في مدن مسقط ومطرح وصور؛ التركي، مرجع سابق، ص133- 134.

(4) التركي، المرجع السابق، ص412.

بقمع هذه الثورة وإعادة ممتلكات رعاياها، لذلك عزمت على التدخل حتى لا تتعرض مصالحها وهيبتها للخطر، فكتب الوكيل السياسي إلى الإمام فيصل ونائبه السديري في البريمي يحتج باسم الحكومة البريطانية(1).

وفي عام 1281هـ/1864م توفي الإمام فيصل بن تركي وخلفه ابنه عبدالله، وعندما علم الإنجليز بذلك أرسلوا الرائد بلي إلى مسقط حيث زار السلطان ثويني ونقل إليه موافقة الحكومة البريطانية بمده مدفعين وذخيرة(2)، ثم وضح بلي أنه يستعد لمحاصرة المواني السعودية في القطيف(3) والعقير(4) وتلقى تأكيداً من

---

(1) (IOR) L/P & 5/20/C the précis of Najid affairs , p , 21.

عن: الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز، مرجع سابق.

(2) الحارثي، المصدر السابق،ص36.

(3) القطيف: تقع على الساحل الشرقي من شبه جزيرة العرب على الخليج العربي، وقد وصفتها المصادر البريطانية في تلك الفترة بأنها ميناء بحري مهم وتوجد بها قلعة حربية وهي الآن إحدى مدن المملكة العربية السعودية؛ المسعودي، علي بن الحسين بن علي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط4، مطبعة السعادة، القاهرة، 1384هـ-1964م ، 63/2. أنظر كذلك: الجاسر، حمد: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية ، "معجم مختصر" القسم الثالث، منشورات دار اليمامة، الرياض (ب: ت)، ص1169، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (1).

(4) العقير: ميناء سعودي يقع على شاطئ الخليج العربي على 80 كيلومتر عن مدينة العيون، وقد سمي بالعقير من اسم قبيلة عجير التي سكنت المنطقة خلال الألف الأول قبل الميلاد، كان هذا الميناء يشكل الميناء الرئيسي للإحساء والمناطق الداخلية بالهند والصين وسوقاً مهماً ورئيسياً من الأسواق التجارية القديمة المطلة على الخليج العربي؛ الناجم، سعد عبدالرحمن، الفريدة، خالد: العقير أدواره التاريخية والتجارية والسياحية، الإحساء، الغرفة التجارية الصناعية بالأحساء 1428هـ، ما زال تحت الطبع في مكتبة الملك فهد الوطنية؛ ابن بطوطة، المرجع السابق، =

السلطات البحرينية أنها ستقدم المعونة لهم وقد طلب بلي من السيد تركي بن سعيد[1] أن يتحرك مع أسطول مسقط إلى البحرين، وذلك لتنفيذ الحصار ثم تقدم بلي مع سفن السلطان ونزل في طريقه على الموانئ البحرية في ساحل عمان[2].

ثم استعد السلطان ثويني وقام بتنظيم قبائله للتقدم نحو البريمي[3] وعندما علم السعوديون وحلفائهم من قبائل الجنبة وبنو بوعلي بذلك هاجموا منطقة تدعى صحم[4]، وطردوا الرعايا الهنود البريطانيين الذين كانوا بها وغرق واحداً منهم[5].

وكانت الخطة المزمع تنفيذها من قبل الرائد بلي أن يستولي السلطان ثويني على البريمي – الموقع الرئيسي للسعوديين في عمان – حيث يتقدم السلطان ثويني إلى البريمي في الشمال الغربي من عمان، وستساعده الحكومة البريطانية

=

ص186، انظر: ملحق الخرائط ، ملحق رقم (1).

(1) السيد تركي بن سعيد تصالح مع أخيه السلطان ثويني في هذه الفترة لذلك كان يسانده في الحصار ضد السعوديين؛ محمد الحارثي، المصدر السابق، ص36.

(2) القاسمي، نورة محمد، الوجود الهندي في الخليج العربي 1820- 1947م، (ب: د، م،ط) 1996م، ص298.

(3) لاندن، روبرت جيران، المرجع السابق، ص256.

(4) ولاية صحم إحدى ولايات منطقة الباطنة بسلطنة عمان. بها العديد من الحصون والقلاع التي أقيمت لحمايتها من الغزوات على مر التاريخ وأهمها (حصن السوق)؛ ابن رزيق، المصدر السابق ص344؛ أبو عبيد البكري، المرجع السابق، ص38، انظر: ملحق الخرائط، ملحق رقم (2).

(5) ج.ج. لوريمر، المصدر السابق ، 737/2.

بحصار الموانئ[1] السعودية في الخليج العربي ، حتى ينشغل السعوديون بحصار الموانئ عن إرسال المدد اللازم للبريمي، وعندما علم بلي بوفاة الإمام فيصل طالب ثويني بسرعة تنفيذ الخطة – لأنه كان يعرف أن العلاقات سيئة بين ابني الإمام عبدالله وسعود قبل أن تنحل مسألة ولاية الحكم في الرياض ويستقيم للسعوديين أمرهم[2].

ثم بدأ الطرفان بتنفيذ الخطة حيث قامت سفينة هاي فلاير(High flyer) التي يقودها الكابتن باسلي Pasley في عام 1282هـ-1865م. بزيارة لمسقط لتلقي التعليمات ثم إلى صحار حيث سلم فيها مدفعين وذخيرة إلى أحدى سفن السلطان ثويني، ثم أبرق بلي إلى قائدة السفينة باسلي حيث قال إن الحكومة البريطانية لن تساعد السلطان ثويني عن طريق البر ولكنها تكتفي بالمساعدة البحرية. وأن أهم ما يساعد السلطان ثويني هو محاصرة الموانئ السعودية لأنها ستشغلهم عن مشكلة البريمي[3]، وقد تقرر في اجتماع مشترك بين قائد السفينة والمقيم البريطاني بلي و باسلي أن يرسل أولاً إنذار إلى السعوديين قبل الهجوم على قلاعهم، وتحقيقاً لهذا الاجتماع أرسل باسلي الإنذار ولم يرد السعوديون عليه. يقول قائد السفينة: أنه يحمل خطباً من المقيم إلى الإمام فيصل جاء فيه:"لقد غزا سموكم أراضي سلطنة مسقط التي هي دولة مستقلة لها علاقات

(1) Ravinder, K. ,op.cit.o.p.36 -36 .

(2) الذكير، مقبل: في مسودة تاريخه عند حديث عن الخلاف بين أبناء الإمام فيصل، مكتبة كلية الآداب، جامعة بغداد ، رقم 569، ص86.

(3) الحارثي، المصدر السابق، ص35.

مع الحكومة البريطانية ، ولهذا أطلب إليكم أن ترسلوا اعتذار مكتوباً عن تلك الحوادث، كما أطلب إليكم أن يحمل مندوبكم الذي يأتي بالاعتذار مبلغاً وقدره سبعة وعشرون ألف دولار هي عبارة عن قيمة الممتلكات التي استوليتم عليها"(1).

ثم تسلم بلي تقرير فشل هذه المهمة لذلك قام بضرب الدمام ولكنه فشل أيضاً، لذلك قرر بالقيام بعمل سريع وحاسم ضد عرب الجنبة وبنو بوعلي حلفاء السعوديين في صور .

لذلك في عام 1282هـ- 1866م توجه بلي إلى صور على ظهر السفينة "هاي فلاير" ثم أصدر تحذيراً إلى زعماء قبيلة الجنبة بأنه سيقصف مدينتهم(2) إن لم يدفعوا فوراً سبعة وعشرين ألف ريال نسماوي كتعويض عن الخسائر التي لحقت بالرعايا الهنود البريطانيين في صور، فأبدى هؤلاء الزعماء موافقتهم على دفع هذا المبلغ(3)، لكنهم طلبوا مهلة حتى عودة سفنهم التجارية في البحر، فلم يوافق "بلي" على إعطائهم مهلة فقصفت السفينة هاي فلاير بنيرانها القلاع ودمرت جميع قوارب القبيلة(4) وأحرقت كمية كبيرة من الأخشاب المستخدم في صناعة السفن، وتم إحراق جزء من المدينة، وقتل عدد كبير من قبيلتي الجنبة وبنو

---

(1) (IOR) L/P& S/20/C240 The précis of najid affairs.p.28.

عن(الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز، مرجع سابق، الملاحق.

(2) يذكر أنه في عام 1277هـ/ 1861م تآمر زعماء قبيلة الجنبة مع بعض تجار الرقيق في زنجبار لاغتيال المعتمد السياسي البريطاني هناك ؛ جون كيلي، المرجع السابق،ص466.

(3) الحارثي، المصدر السابق، ص35.

(4) التركي، المرجع السابق، ص414.

بوعلي[1]،وهكذا قمعت الحكومة البريطانية ثورة قبيلة الجنبة وبنو بوعلي ضد السلطان العماني،وتبين لنا من هذه الثورة ما يلي:

- أن السلطان ثويني وقع تحت الحماية البريطانية وأغلب قراراته تأتي من المعتمد البريطاني في الخليج حتى في الشؤون الداخلية للدولة.
- بحث القبائل العمانية عن تحالفات لحماية مصالحها في مواجهة البريطانيين والسلطان الخاضع لهم –كما فعل قبيلتا الجنبة وآل بوعلي حيث تحالفت مع الدولة السعودية لإنقاذها ودعمها ضد السلطان والحكومة البريطانية– ويرجع لجوء تلك القبائل للسعوديين لاشتراكهم في نفس المذهب وهو المذهب السني، وقوة السعوديين ذلك الوقت.
- سعت بريطانيا حثيثاً لتدمير التجارة البحرية التي تعتمد عليها أغلب القبائل العمانية، لذلك لحق هذه القبائل الضرر الجسيم من هذه المعاهدة – أعني – معاهدة عام 1261هـ/ 1845م.
- بحث أغلب القبائل العمانية عن من يحميها من الرقابة البريطانية فاتجهت إلى طلب الحماية من فرنسا – المنافس الأول لبريطانيا في الخليج- حيث وافقت على منح أعلامها للسفن العمانية حتى لا تتعرض سفنهم البحرية للتفتيش لأن بريطانيا تذرعت بمنع تجارة الرقيق وعدم نقلهم في السفن من زنجبار إلى عمان فعملت على تفتيش السفن ومراقبتها، وهذه الذريعة ليست في محلها لأن الهدف من ذلك هو السيطرة على مياه الخليج العربي.

---

(1) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق، ص737/2؛ عبيدلي، المرجع السابق،ص61.

- كثرة التمرد والثورات من القبائل العمانية وهذا تعبيراً لعدم رغبتها بالحكم العماني والسيطرة البريطانية.
- قطع كثير من أرزاق التجار العمانيين الذين يجبون البحار من أجل كسب لقمة العيش وبهذه السياسة التي اتخذتها بريطانيا ووافقها السلطان العماني أدرجت كثير من أفراد القبائل في دوامة الفقر والحرمان لذلك أصبحت الثورة هي الحل الوحيد أمامهم وللتعبير عن سخطهم.

الفصل الثاني

دور القبائل العمانية في إعادة نظام الإمامة

- المبحث الأول : تمهيد: نبذة تاريخية عن الإمامة الأباضية.
- المبحث الثاني : تطور العلاقة بين بريطانيا والسلطان ثويني وابنه سالم وأثره على القبائل العمانية.
- المبحث الثالث : ثورة القبائل العمانية ضد السلطان سالم والنفوذ البريطاني في عمان وإعادة نظام الإمامة الأباضية(إمامة عزان بن قيس).
- المبحث الرابع : الموقف البريطاني من ثورة القبائل العمانية الهناوية ودورها في انهيار الإمامة الأباضية.

دور القبائل العمانية في إعادة نظام الإمامة

تمهيد: نبذة عن الإمامة الأباضية:

سميت الأباضية بهذا الاسم نسبة إلى "عبدالله بن أباض"[1] الذي تعتبره المصادر الأباضية مؤسس المذهب الأباضي، أما العلماء الأباضيون فينسبون المذهب إلى "جابر بن زيد الأزدي العماني"[2]، ويبدوا أن جابر كان الإمام الروحي وفقيه الأباضية ومفتيهم، وكان بالفعل هو الشخص الذي بلور الفكر الأباضي بحيث أصبح متميزاً عن غيره من المذاهب، بينما كان ابن أباض المسؤول عن الدعوة والدعاة في شتى الأقطار[3].

أما بالنسبة لوصول الدعوة الأباضية إلى عمان فيرجع إلى منهج جابر بن زيد في نشر الدعوة خلال فترة نفيه في عمان فضلاً عن الرابطة القبلية التي تربطه ببني قومه من أزد عمان، ثم الدور الذي قام به أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة في ترسيخ أقدام الدعوة في عمان بصورة علمية مدروسة من خلال اختيار الدعاة من

---

(1) عبدالله بن أباض: ينسب إليه المذهب الأباضي؛ أطفيش، محمد بن يوسف: رسالة شافية في بعض التواريخ، مطبعة حجرية، الجزائر، 1299هـ، ص49.

(2) جابر بن زيد الأزدي العماني: هو الإمام الروحي وفقيه الأباضية ومفتيهم، وكان بالفعل هو الشخص الذي بلور الفكر الأباضي بحيث أصبح متميزاً عن غيره من المذاهب الإسلامية، وكان جابر قد أخفي معتقده واستعمل التقية الدينية فلم يخطر على بال أحد أنه زعيم هذا المذهب الأباضي والمنظر والمؤسس له من النصف الثاني للقرن الأول الهجري؛

Rubinacci, R.: "Notizia di alcuni manosritti Ibaditi Press L'Inversitario Orientale de Napole", A.I.O.N.s.,3, 1949,P.413- 439.

(3) خليفات، عوض محمد: الأصول التاريخية للفرقة الأباضية، ط4، الجامعة الأردنية، عمان ، 1426هـ/ 2005م، ص9.

قبائل الأزد العمانية نفسها ممن تتوافر فيهم الكفاءة العلمية والمهارة في استقطاب الناس إلى الدعوة الأباضية، أمثال محمد بن المعلا، وموسى بن أبي جابر الأزكوي، والربيع بن حبيب عمر الفرهودي[1].

فقد استطاع هؤلاء الدعاة نشر الدعوة الأباضية في عمان، واستجابت لهم بعض القبائل الأزدية العمانية، والتي تمثل القوة البشرية المؤثرة في تاريخ عمان السياسي[2]، ومنذ اعتناق أهالي عمان المذهب الأباضي أصبح تاريخ عمان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمذهب الأباضي بحيث لا يمكن فهم تاريخ عمان بمعزل عن تاريخ المذهب الأباضي وتطوره، ويأتي نظام اختيار الإمام في عمان وما يرتبط به من شروط دليل على ارتباط التاريخ السياسي لعمان بالمذهب الأباضي، فاختبار الإمام هو انعكاس لرؤية وفلسفة ومبادئ المذهب الأباضي.

فانتخاب الإمام في عمان كان يخضع لشروط معينة لشخص الإمام من أهمها: الجهاد في سبيل الله والدفاع عن الوطن ومكافحة الشر والتحلي بالخصال الحميدة والفقه والإيمان والمرؤة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[3]، كما أن الإمام مراقب في سلوكه من كافة أفراد المجتمع العماني، بحيث يكون مثلاً أعلى

---

(1) العقيلي، محمد رشيد: الحركة الأباضية في عمان وعلاقاتها السياسية مع الدولة العباسية حتى سقوط الإمامة الثانية، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد1، 1405هـ/1985م، ص208 ؛ طعيمة، صابر: الأباضية عقيدة ومذهباً، مؤسسة خليفة للطباعة بمطابع دار الجيل ، بيروت، لبنان، 1986، ص132- 145.

(2) هاشم، مهدي طالب: الحركة الأباضية في المشرق العربي نشأتها وتطورها حتى نهاية القرن الثالث الهجري، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب، جامعة بغداد، 1977، ص 86.

(3) السير، المرجع السابق، ص19.

للأمة[1]. ولكن ماذا تعن كلمة إمام في اللغة العربية؟[2]

وعادة ما يتم اختيار الإمام عن طريق الانتخاب ممن فيه سمات الخير والصلاح، وقد استمر انتخاب الإمام في عمان حتى النصف الأول من القرن السادس الهجري، النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي. ثم أتى بعد هذه القرون فترة انقطاع وظل منصب الإمام شاغراً فترات زمنية غير متعاقبة[3]، وفي عام 1034هـ/1624م اختير إماماً من اليعاربة[4]، ويدعى ناصر بن مرشد[1]،

---

(1) السيابي، سالم حمود، الحقيقة والمجاز تاريخ الأباضية باليمن والحجاز، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، (ب:ط)، 1400هـ/1980م، ص79.

(2) أم القوم أي تقدمهم، والإمام كل من ائتمر به قوم سواء أكانوا على الخطأ أم الصواب، والإمام في اللغة : هو الإنسان الذي يؤتم به ، فقد ورد في قوله تعالى : ﴿ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ﴾ [الأنبياء : 73] ، وقوله تعالى : ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم ﴾ [التوبة: 12] ، وهنا تدل أئمة على الزعماء الذي يدعون إلى الشر والمقصود في الآية بالدرجة الأولى، هم زعماء بطون قريش ؛ روث، رودولف سعيد: المرجع السابق ، ص222، ابن منظور، جمال الدين: معجم لسان العرب، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر، 1301هـ ؛ زلوم، عبدالقادر: المرجع السابق، ص72 ؛ نوفل، سيد: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة،ط2، دار المعرفة، القاهرة، (ب:ت) ص58 ؛ الحجري، محمد بدر: عمان الشورى في التاريخ السياسي لحكم الإمامة نجاح وإخفاق التجربة، ط1، مطابع النهضة، (ب: م)، 2002م.

(3) التركي، عبدالله بن إبراهيم: قيام الإمامة في عمان (1331-1339هـ/1913-1920م)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 46، محرم 1430هـ، ص273.

(4) اليعاربة: هي أحد الأسر التي حكمت عمان وجزء من شرق أفريقيا وظهر منها عدد من الأئمة في تلك الفترة، وكان اليعاربة أول من نقل الإمامة إلى نوع من النظام الوراثي العائلي، أول إمام منهم هو ناصر بن مرشد اليعربي حكم عام 1034هـ/1624م، وقد كرس جهده في إخراج
=

وقد ظل الأئمة يتم اختيارهم من هذه القبيلة على ما يقرب قرن من الزمان.

وحين قامت الدولة البوسعيدية في عمان 1157هـ/1744م ضعف نظام الإمامة، ولم يلق اهتمام من قبل حكام الأسرة البوسعيدية، إلا في عهد أحمد بن سعيد[2] الذي تولى في الفترة ما بين عامي 1157-1198هـ/1717-1783م[3]، ثم تولى الحكم ابنه سعيد بن أحمد من بعده بين عامي 1198-1218هـ/1783-1803م[4]، وبوفاته لم يسع أي سلطان من البوسعيديين (ممن توارثوا السلطة) إلى اتخاذ لقب إمام، ولم يحاول أي منهم أن يحظى بتأييد ديني له وهذا بدوره أدى لسخط القبائل[5].

وفي عام 1285هـ/1867م استولى عزان بن قيس البوسعيدي

=

البرتغاليين من عمان، وتنتمي هذه القبيلة إلى الأزد من قحطان ؛ ابن رزيق، المصدر السابق، ص262-284 ؛ سلطان، سالمة سعيد، مذكرات أميرة عربية، ترجمة، عبدالمجيد حسيب القيسي،دار الحكمة، لندن، الطبقة السادسة،1430هـ/2009م، ص23.

(1) الإمام ناصر بن مرشد: هو ناصر بن مرشد بن مالك بن أبي العرب، من ولد نصر بن زاهران، وهو أول إمام في اليعاربة وأول من قامت به دولتهم وكانوا قبل ذلك رؤساء في الرستاق وما يليها؛ السالمي، المصدر السابق، 3/2، ولكنسون، المرجع السابق، ص207.

(2) الإمام أحمد بن سعيد هو: الإمام أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد البوسعيدي الأزدي العماني، أباضي المذهب، توفي في حصن الرستاق سنة 1188م-1774م، انظر ابن رزيق، المصدر السابق، ص350.

(3) ولكنسون، المرجع السابق، ص77.

(4) الإمام سعيد بن أحمد هو: الإمام سعيد بن الإمام أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد البوسعيدي اليمني الأزدي، ابن رزيق ، المصدر السابق، ص388.

(5) الفارسي، عبدالله بن صالح: البوسعيديون حكام زنجبار، ترجمة: محمد أمين عبدالله، (ب:د،م) الطبعة الرابعة، 1426هـ/2005م، ص7.

علـى الحكـم العمـاني بعـد انـدلاع ثـورة القبائـل العمانيـة الـتي خلعـت ولاءهـا للسـلطان العمـاني[1]، ثم أعلـن نفسـه إمامـاً علـى عمـان واصـطبغت فـترة حكمـه الـتي اسـتمرت حـتى عـام 1287هـ/1871م بالصـبغة الإسـلامية الأباضـية[2]، ولكـن حكومـة الهنـد البريطانيـة عملـت علـى إسـقاطه فـتم لهـا ذلـك. ومنـذ ذلـك التـاريخ لم تجـر محاولـة لإعـادة نظـام الإمامـه إلا عندما قامت ثورة القبائل الأباضية عام 1331هـ/1913م[3].

---

(1) عبد ربه، المرجع السابق، ص311 .

(2) الإمام عزان بن قيس: بايعه الشعب العماني على شروط الإمامة الأباضية وقد عثر على نص البيعة من أوراق الشيخ سعيد الخليلي وهو ما يلي: "بسم الله الرحمن الرحيم قد بايعناك على طاعة الله ورسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصبناك إماماً علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط أن لا تعقد راية ولا تنفذ حكماً ولا تقضي أمراً إلا برأي المسلمين ومشورتهم، وقد بايعناك على إنفاذ أحكام الله تعالى وإقامة حدوده وقبض الجبايات وإقامة الجمعات ونصرة المظلوم وإغاثة الملهوف وأن لا تأخذك في الله لومة لائم، وأن تجعل القوي ضعيفاً حتى تأخذ منه حق الله والعزيز ذليلاً حتى تنفذ فيه حكم الله، وأن تمضي على سبيل الحق أو تفني روحك فيه وأن تعطينا على ذلك عهد الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين" ؛ السالمي ، المصدر السابق ، ص2/247 ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية، المرجع السابق، ص40.

(3) البدواوي، سيف محمد ،بريطانيا والخليج العربي سنوات الإنسحاب، مكتبة الفلاح، (ب: م، ت، ط)، ص20.

تطور العلاقة بين بريطانيا والسلطان ثويني وابنه سالم وأثره على القبائل العمانية:

تعد علاقة السلطان ثويني بالحكومة البريطانية امتداد لعلاقة والده فقد انتهج نفس السياسة في بداية حكمه ثم تطور الأمر وذلك بالتدخل المباشر من قبل الحكومة البريطانية في كثير من المشكلات الداخلية بين السلطان وبعض القبائل مما أثار غضب كثير من قبائل عمان[1].

وقد كان للسلطان ثويني علاقة بالبريطانيين وذلك في عهد أبيه قبل أن يتولى مقاليد الحكم في سلطنة عمان، وذلك أثناء مشكلة تأجير بندر عباس[2]، حينما استنجد السلطان ثويني بالمقيم البريطاني في الخليج لمساعدته في استعادة بندر عباس[3] من الفرس لكن المقيم البريطاني لم يستجب له، بل منع كذلك مساعدة شيخ أبو ظبي لثويني في هذا الموقف المحرج[4].

وبعد أن تولى السلطان ثويني الحكم تدخلت بريطانيا تدخلاً مباشراً وذلك عندما منعته من تنفيذ حملته التي أعدها عام 1275هـ/1858م لاسترداد

---

(1) سلطان، سالمة بنت السيد سعيد: المصدر السابق، ص30.

(2) عثمان، مختار نور الدين وآخرون: المرجع السابق، ص171.

(3) بندر عباس: ميناء مهم لإيران يقع في جنوب إيران على الخليج العربي، وتعتبر مدينة بندر عباس عاصمة محافظة هرمز وأهم مدنها الاقتصادية وظلت المدينة تحت الإدارة العمانية حتى عام 1258هـ/1868م. انظر: الشمري، هزاع ، المعجم الجغرافي الأول العالم، دار أمية للنشر، الرياض، الطبعة الثالثة، 1410هـ/1990م، ص89. انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (1) .

(4) المطوع،عبدالله صالح:المخطوطة،ص112،انظر أيضاً:كيلي، جون:المرجع السابق، ص227.

ممتلكات أبيه الأفريقية وضمها تحت السيطرة المركزية في مسقط، ووجهت إليه إنذاراً شديد اللهجة، لذلك أذعن ثويني لمطالب بريطانيا[1].

ثم أخذت العلاقات بين ثويني وبريطانيا شكلاً آخر عندما تدخلت بريطانيا في المشكلة بينه وبين أخيه ماجد، وتم ترشيح اللورد كاننج حاكم الهند العام ليباشر التحكيم –كما تقدم الحديث عن ذلك- ثم صدر الحكم الذي يقضي بانفصال زنجبار عن مسقط، وأعلن الجانب الإنجليزي أنه اعتمد في حكمه على الشرع الأباضي[2] السائد في عمان ومسقط الذي ينص على أن الحكم ينتخب من ا لشعب، وعلى أن غالبية الشخصيات ذات الشأن في عمان أعلنت تأييدها لثويني وفي زنجبار لماجد[3].

كما أن بريطانيا ساعدت السلطان ثويني ضد أخيه تركي حاكم صحار وبسبب تلك المساعدة استطاع ثويني القبض على أخيه تركي واستولى على صحار، كذلك أعان الوكيل البريطاني بنجلي -Banjly- ثويني ضد ثورة قيس بن عزان بشكل صريح وملفت للنظر وبتصرفاته هذه أهمل أوامر حكومته وهي عدم

---

(1) درويش ، المرجع السابق ، ص123، فلبس، المرجع السابق، ص136.

(2) هذه حجة تذرعت بها بريطانيا أن ما توصلت إليه من حكم في هذه القضية يتماشى مع تطبيق الشرع ولكن الصحيح أن المذهب الأباضي يعتمد على انتخاب الإمام الذي فيه علامات الخير والصلاح والورع والعلم، ولا يعتمد على المبدأ الوراثي الذي سار عليه حكام الأسرة البوسعيدية ولكن بريطانيا أرادت أن تكسب رضى القبائل العمانية بإعلانها هذا البيان،؛ الحجري، المرجع السابق، ص31.

(3) أوبنهايم، ماكس فون، من البحر المتوسط إلى الخليج (العراق والخليج)، ترجمة:محمود كبيبو، ط1، دار الوراق للنشر، لندن، 2009م، 415/2.

التدخل في البر، ولهذا فقد عنفته وأبدلته بالوكيل الجديد مالكولم Malcolm [1].

أما المعاهدات التي تمت بين الحكومة البريطانية وسلطنة مسقط في عهد السلطان ثويني، فأهمها تلك الاتفاقية التي لم يشترك فيها ولكنه أقرها والتي تمت بين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية في عام1278هـ/1862م، وتم إصدار بيان تتعهد فيه كلا الحكومتين باحترام استقلال كلاً من سلطنة زنجبار ومسقط[2].

كما وقع سلطان مسقط والحكومة البريطانية معاهدة عام 1281هـ / 1864م لتسهيل تنفيذ مشروعات التلغراف[3].

---

(1) إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني: سياسة الأمن، المرجع السابق، ص134 .

(2) وقد جاء في نص الاتفاق " رأت صاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا وصاحب الجلالة إمبراطور فرنسا، تقديراً منهما لما للمحافظة على استقلال صاحب السمو سلطان مسقط، وصاحب السمو سلطان زنجبار من أهمية، أن يتعهد كل منهما قبل الآخر باحترام استقلال هذين الحاكمين" ؛

Fo371/109817/ P.59- 77/Part.V/ Muscat No.1, Anglo- French Declartion The Independence Of Muscat & Zanzibar ,March 10, 1862.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (6) .

(3) وقد جاء في هذه المعاهدة التي حضرها من الجانب البريطاني المقيم البريطاني في الخليج العربي لويس بيلي Lewis Pelly والوكيل السياسي لصاحبة الجلالة ملكة بريطانيا وأيرلندا هربرت ديسبراو Herbert Despera من الجانب العماني السلطان ثويني بن سعيد، " يكون لحليفتي القديمة المخلصة الحكومة البريطانية الحرية في إنشاء خط أو أكثر من خطوط المواصلات التلغرافية في أي جهة داخل الأراضي التابعة لولاية مسقط، وللحكومة البريطانية كذلك الحرية في إنشاء خط أو أكثر من خطوط المواصلات التلغرافية في أية أراضي يمكن أستأجرها من شاه فارس".

=

وقد فرضت بريطانيا على السلطان ثويني الالتزام بهدنة دائمة في البحر، وبذلك فقد حكام مسقط قوتهم البحرية(1).

ومع إثارة الخلاف مع السعوديين في البريمي(2) والسلطان ثويني عام 1281هـ/ 1864م أرسل بلي إلى حكومة الهند بضرورة إرسال دعم عسكري لمساعدة السلطان ثويني في مواجهة السعوديين وحلفائهم من القبائل العمانية، وقال إن ثويني أصبح ضعيفاً حين انفصلت عنه زنجبار، وأن الانفصال من عمل الهند البريطانية، وعليها يقع مسؤولية مساعدته لأنها هي التي أضعفته(3)، وذكر في رسالته أن الاتفاق المعقود بين سلطان مسقط والحكومة البريطانية عام 1213هـ/ 1798م هو اتفاق هجومي دفاعي، وإنه يجب عليها أن تعمل على حماية ثويني من المد السعودي(4).

=

Fo371/109817/ P.59- 77/Part.V/ Telegraph Agreement Relating To The Stat Of Muscat and Territories Held On Lease by Sultan From The Shah Of Persia , November 17,1864.

(1) أوبنهايم، المرجع السابق، 418/2.

(2) بلاغ من قلم المطبوعات بشأن قضية منطقة البريمي، جريدة أم القرى، عدد 1458، السنة الثلاثون، الجمعة 18رجب 1372هـ، إبريل 1953م.

(3) ويلسون، مرجع سابق، ص 180.

(4) تخوفت بريطانيا من الحملة الفرنسية على مصر والشام عام 1213هـ/ 1798م لأنها كانت تهدد مصالح بريطانيا في المنطقة والهند، لذلك أجبرت السلطان سعيد على توقيع اتفاقية لحماية مصالحها في المنطقة ومن أبرز بنودها(– السماح للسفن الإنجليزية بدخول الموانئ التابعة للسلطنة– منع الفرنسيين من إقامة مراكز لهم في مسقط. — إرساء علاقات الصداقة والتحالف بين بريطانيا ومسقط) ؛

Skeet, I.: Muscat and Oman (The End Of an era), The Travel Book Club, =

وكان ثويني قد طلب مده بالذخيرة والسلاح، لكن الحكومة البريطانية طلبت من بيلي أن يبذل مساعيه للوساطة بين الطرفين، وفي نهاية الأمر وبناء على مشورة بلي جرى تزويد السلطان ثويني بالمال والسلاح، خاصة بعد حادث ميناء صور أثناء ثورة قبيلتي الجنبة وبنو بوعلي واستيلائهم على الميناء بمساعدة السعوديين في البريمي، حيث عزز هذا الحادث من موقف بيلي، الذي قام بزيارة السلطان ثويني في مسقط واخبره بأنه بدأ يستعد لحصار الموانئ السعودية[1]، كما قدمت الحكومة البريطانية مدفعين للسلطان ثويني وقامت السفينة هاي فلاير / High Flyer بضرب ميناء صور، ثم اتجه بيلي إلى رأس مسندم ينتظر أخبار سقوط البريمي، ولكن الأخبار جاءت بوفاة ثويني وتولي ابنه سالم أمر السلطنة في مسقط[2].

وتفيد المصادر أن سالم ابن ثويني [3] هو الذي قتل والده بتحريض من

=

London, 1975,.217.

(1) F.O.195- 803. Trans Of Arabic News From The Consul General (Baghdad) To British Embassy (Constantinople), March 1866.

(2) الحارثي، مرجع سابق ص36؛ علوش، ناجي: الوطن العربي "الجغرافيا الطبيعية والبشرية "، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية(3)، بيروت، 1986، ص 24.

(3) سالم بن ثويني بن سعيد بن سلطان: هو ابن للسلطان ثويني من أمة له، عمل مساعدا لأبيه في تدبير شئون السلطنة، وكان حاكماً لإقليم صحار، وقد طمع في الحكم فاغتال أبيه ثويني بمساعدة السعوديين عام 1282هـ/ 1866م، وسجن عمه تركي ابن سعيد، وبايعته القبائل العمانية الغافرية سلطناً، لكنه لم يحظى بتأييد القبائل الهناوية، وكان ضعيف الشخصية، وقد استطاع عزان بن قيس من إسقاطه وأعلن الإمامة الأباضية من جديد في عمان، وانتهى المطاف بسالم في الهند حيث مات بها عام 1290هـ/

=

السعوديين وحلفائهم من القبائل العمانية، حيث استمال السعوديون سالم إليهم، وبدلاً من أن يتولى سالم قيادة القوات العمانية ضد السعوديين قام بقتل أبيه وأعلن نفسه خليفة لأبيه في عام 1282هـ/ 1866م(1).

وبعد مقتل السلطان ثويني أرسل سالم رسالة إلى بيلي المقيم البريطاني في الخليج يخبره فيه بوفاة والده، وأنه أصبح الحاكم لمسقط لأنه يدرك تماماً أنه لا يستطيع الاحتفاظ بمنصبه إلا بمساعدة الإنجليز لذلك سعى في رسالته إلى بيلي إلى إقناعه بأن والده قد توفي بسبب الحمى، وأنه سيسير وفق توصيات المقيم البريطاني(2)، لكن المقيم البريطاني رفض الاعتراف به حاكماً على مسقط، فما كان من سالم إلا أن أرسل مبعوثان إلى بومباي هما حمود بن سعيد بن خلفان، وناصر بن على طلباً للاعتراف به سلطاناً على عمان ومتنصلاً من اغتيال والده ثويني، وأخيراً اعترفت به الحكومة البريطانية بعد أشهر قليلة من ولايته في سبتمبر 1282هـ/ 1866م، وكانت الحكومة البريطانية قد أصدرت قبل ذلك قراراً بتجميد العلاقات مع حاكم مسقط، وذلك لعدة اعتبارات؛ أهمها صداقتهم الحميمة للسلطان ثويني، وخوفهم من تضرر مصالحهم في عمان، لذلك أصدر الحاكم العام في بومباي قراراً بمراقبة الأحداث وإتباع الوسائل الكفيلة بعلاجها،

=

1873م.(شركة الزيت العربية الأمريكية، مرجع سابق، ص34- 37).

(1) قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1417هـ، 1997، ص 122.

(2) I.O.R/L.P/S/20/C240. The Précis Of Nejid Affairs. P.27.

واقترح تجهيز السفينتين كلايد Clyde، وهج روز Hug Rose للعمل والمراقبة، وحماية أمن ومصالح الهنود البانيان الذين يعدوا من الرعايا البريطانيين هناك(1).

ومع صدور قرار نائب الملك في الهند السير "جون لورنس john Lawrence " بالاعتراف بسالم بن ثويني سلطان على عمان، أمرت حكومة الهند الرائد بيلي أن يعترف بسالم سلطاناً على عمان، والسفر إلى مسقط ليقدم اعتراف حكومته رسمياً بسالم كحاكم لعمان، وفي يناير 1283هـ/ 1867م أرسلت الكابتن أتكنسون Atkinson لإعادة فتح الوكالة السياسية البريطانية في مسقط(2).

ويبدوا أن بريطانيا لم يكن أمامها سوى الاعتراف بسالم كحاكم لعمان نظراً لأن هذا كان بالفعل هو الأمر الواقع، كما أن الاعتراف بسالم يغلق الباب أمام أطماع عمه ماجد سلطان زنجبار، والذي رأى في عدم وجود حاكم معترف به في مسقط فرصة لإعادة توحيد السلطنة، حتى أنه أرسل لحاكم الهند يطلب السماح له بإرسال حملة لتأديب سالم على قتله أبيه، ولكن هذا التوجه من ماجد لا يتوافق مع مصالح بريطانيا التي سعت لتقسيم السلطنة في أعقاب وفاة السلطان سعيد حتى يسهل عليها السيطرة على القسمين(3).

---

(1) I.O.R/15/6/4/Under Secretary, G Of I, S.G. B, 11.

عن: الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز، مرجع سابق، الملاحق.

(2) لاندن، روبرت جيران: مرجع سابق، ص 340.

(3) Colomb: Slave Catching In The Indian Ocean , P.121;

أرشيف زنجبار: رسالة من ماجد بن سعيد سلطان زنجبار إلى حاكم الهند العام حون لورانس، 13 ربيع الآخر 1284هـ/ 13 أغسطس 1867.

ورغم نجاح سالم في الحصول على الاعتراف من جانب البريطانيين، إلا أن هذا لم يكن يعني استقرار الأوضاع له في عمان حيث ثار عليه عمه تركي بن سعيد واستطاع تأليب القبائل العمانية ضده، حيث طاف على قبائل الظاهرة والشرقية طلباً للتأييد للإطاحة بابن أخيه سالم متهماً إياه بقتل أخيه ثويني، وأخيراً تمكن من الحصول على تأييد بطون من قبائل الشرقية وجعلان؛ حيث كسب تأييد عناصر من قبائل الحرث، وأغلبية قبائل بني بوحسن، والحجريين ، واستطاع أن ينظم قواته وأتباعه ويزحف بهم نحو مسقط حيث استولى على مطرح صيف عام 1283هـ/ 1867م، وأخذ يعد العدة لدخول مسقط(1).

وعندما علم أتكنسون بذلك أرسل إلى السلطات البريطانية في الهند طلباً للتدخل السريع لصالح السلطان سالم، مؤكداً أن سياسة الحياد في هذا الصراع تضر بالمصالح البريطانية، نظراً لوجود تحالف بين تركي بن سعيد والسعوديين، وعلى ذلك أرسلت الحكومة البريطانية تحذير إلى تركي، ووصل المقيم البريطاني بيلي على السفينة الحربية أكتافيا إلى مطرح، واستطاع إقناع تركي بالاستسلام والإقامة في الهند مقابل راتب شهري له قدره ستمائة ريال نمساوي، فقبل تركي العرض وسافر إلى بومباي(2).

ويمكن إرجاع فشل تركي في ثورته ضد سالم إلى:

---

(1) لاندن، مرجع سابق، ص 343.

(2) Ravinder, K.: Op. cit, P.42- 44.

1- افتقـاده لتأييـد وإجمـاع القبائـل العمانيـة، حيـث رفضـت قبائـل الظـاهرة التعاون معه، كما رفض الشيخ صالح بن على الحارثي أكبر شيوخ الحرث التعـاون معه وآثر الحياد نظراً لعلاقته القديمة بوالد سالم السلطان ثويني، وتبعه في ذلك معظم بطون الحرث، كما رفض الشيخ سعيد بن خلفان الخليلـي أحـد علمـاء الأباضـية البـارزين في تلـك الفـترة تأييـد تركـي في مساعيه(1).

2- دعـم البريطـانيين لسـالم بـن ثـويني في مواجهـة عمـه تركـي خاصـة الكـابتن أتكنسـون الـذي عمـل على حشـد الـدعم المالي والسياسـي لسـالم مـن قبـل الحكومـة البريطانيـة، وتأكيـد أن مصـالح بريطانيـا في خطـر إذا مـا تعـرض مركز السلطان سالم في عمان للخطر، وأعطيت الفرصة لتركي ومن يدعمه من قبائل الداخل العماني في الوصول لمسقط والسيطرة على الحكم.

وهكـذا نجـد أن الصـراع بـين الأخـوة وتلاعـب بريطانيـا بهـم وفقـاً لمصـالحها الخاصـة في عمـان ومنطقـة الخلـيج العـربي كـان لـه أثـر كبـير في إضـعاف وتشـتيت القبائـل العمانيـة في حلبـة هـذا الصـراع، فهـي تـارة تجـد نفسـها في مواجهـة تزايـد النفوذ الأجنبي وخاصة البريطاني منه، وتارة أخرى تجد نفسها في مواجهة بعضها البعض نتيجة لدعم القبائل العمانية لأبناء السلطان سلطان بن سعيد في صراعهم مع بعضـهم البعض على السلطة، ولقـد صب الانقسـام بين القبائـل العمانيـة في

---

(1) السالمي، تحفة الأعيان ، مصدر سابق، ص230.

مصلحة تزايد النفوذ الأجنبي، ومصلحة أبناء السلطان سلطان بن سعيد المتحالفين مع النفوذ الأجنبي وخاصة البريطاني، حيث كانوا يستنصرون بهم على بني جلدتهم من العمانيين.

ولذلك نجد السلطان سالم أرسل رسالة شكر وامتنان للحكومة البريطانية على موقفها معه في مواجهة هذه الثورة(1)، وقد تكفلت الحكومة البريطانية بإقامة السلطان تركي في بومباي، كما طالبت سالم بتخصيص مركب لخدمة عمه تركي وأسرته(2).

ولم يتوقف الدعم البريطاني للسلطان سالم بن ثويني عند هذا الحد بل تدخلت لدى عمه ماجد سلطان زنجبار لمواصلة تقديم المعونة المالية التي نص عليه قرار التحكيم، بعد أن توقف عن دفعها بحجة عدم شرعية حكم سالم لاغتياله لأبيه، حتى أنهم دفعوا جزء من المبلغ كمعونة لسالم لحين تسوية الأمر مع السلطان ماجد، وأخيراً وافق ماجد على مواصلة دفع الإعانة واستأنف الدفع عام

---

(1) جاء في رسالة السلطان سالم بن ثويني إلى نائب الملك في الهند" أود أن أعبر لكم عن عظيم امتناني للخدمات التي قدمتها الحكومة في إسكات الأخطار التي هددت بلادي أخيراً..." ؛

L/P/15/6/1, H.H Sayed Salim ToH.SGovernor Of Bombay, September 27. 1867.

(2) بعد أن وصل السيد تركي إلى بومباي طلب من الحكومة البريطانية استقدام أسرته فتطوع السلطان سالم بإرسال سفينة إلى دبي لأخذ أسرة عمه تركي، وأرسل المقيم البريطاني خطاباً يطلب إلى حشر بن مكتوم حاكم دبي تيسير سفر أسرة تركي إلى بومباي ؛

I.O.R/15/6/1, Translation Of Addressed To H.H Sayid Salim Sultan Of Muscat, Jumadi elthany 17, October 16, 1867.

1284هـ/ 1868م[1].

كما تدخل البريطانيون لمساعدة السلطان سالم في قضية إيجار ميناء بندر عباس، حيث تمكنوا من تمديد الإيجار لمدة ثمانية سنوات مع رفع قيمة الإيجار[2].

---

(1) لاندن، مرجع سابق، ص 259 ؛

I.O.R./Copy Of Telegram, August 30, 1867.

(2) لقد انتهز الفرس انشغال السلطان سالم بن ثويني بالمشكلات الداخلية ومحاولاته لتثبيت حكمه، وتأخر حاكم بندر عباس العماني عن دفع الإيجار فأرسلوا حملة استولت على الميناء، وهنا هم سالم بإرسال حملة لاسترداد الميناء بالقوة، وهنا تدخل البريطانيين للحفاظ على السلم البحري في الخليج الذي يصب في مصلحة البريطانيين، ومنعوا هذه الحملة وتوسطوا في النزاع وتوصلوا لاتفاق باستمرار الإيجار مع رفع قيمته لمدة ثمان سنوات ويكون التزام الحكومة الفارسية في هذا الاتفاق مع أفراد أسرة السلطان سعيد فقط ولا يكون الاتفاق سارياً غيرها ؛ ج.ج. لوريمر؛ مصدر سابق، ص 742.، عثمان، مختار نور الدين وآخرون، مرجع سابق، ص172.

ثورة القبائل العمانية الهناوية ضد السلطان سالم بن ثويني والنفوذ البريطاني في عمان وإعادة نظام الإمامة الأباضية:

إن الهيمنة البريطانية على سلاطين مسقط أدت إلى استياء أغلب القبائل العمانية، التي كانت تتحين الفرص للثورة في مواجهة هذه الهيمنة، ومحاولة تخليص عمان من النفوذ البريطاني المتزايد في شئونها، وكانت الإمامة الإباضية تمثل أهم عوامل التصدي لهذه الهيمنة وهذا النفوذ، لذلك رأى العمانيون أن إعادة نظام الإمامة الأباضية كفيل بتخليص عمان من نفوذ البريطانيين، وسطوة سلاطين أسرة البوسعيد الضعفاء الخاضعين لنفوذ الهيمنة البريطانية حتى أنهم لا يقطعون أمراً في شؤون السلطنة الداخلية أو الخارجية دون مشورة المقيم البريطاني في الخليج، وقد برز هذا بقوة في عهد السلطان ثويني، وابنه السلطان سالم الذي أثار بضعفه وخضوعه للمقيم البريطاني ثورة القبائل العمانية، ويمكن تحديد أسباب ثورة القبائل العمانية بقيادة عزان بن قيس ضد السلطان سالم بن ثويني إلى الأسباب التالية:

أسباب ثورة القبائل العمانية الأباضية ضد السلطان سالم بن ثويني:

1- إخفاق السلطان سالم بن ثويني في إقامة علاقات طيبة مع القبائل العمانية، وقيامه بتدبير مؤامرة لقتل صالح بن على الحارثي(1)، الذي امتنع أثناء ثورة تركي بن سعيد من معاونة تركي ضد سالم، ولكن مؤامرة سالم

---

(1) صالح بن على الحارثي: هو شيخ قبيلة الحرث، وزعيم القبائل الهناوية الأباضية تتلمذ على يد الشيخ سعيد بن خلفان كبير مشايخ المذهب الأباضي في هذه الفترة، وكان من الساعيين لإعادة الإمامة الأباضية مرة أخرى إلى عمان ؛ السالمي ، المصدر السابق ، 290/2 .

أخفقت، حيث علم بها صالح بن على زعيم قبائل الهناوية، ومنذ هذا التاريخ بدأ صالح يعمل على الإطاحة بسالم من حكم السلطنة.

2- ما أشيع من اتهامات لسالم بن ثويني بأنه يتعاون مع السعوديين الوهابيين ويستخدم عدداً من السعوديين في قواته، هذا إلى جانب تفضيله وتقريبه للقبائل الغافرية السنية مما أثار عليه القبائل الهناوية الأباضية[1] وأخذ يطبق الخناق على الهناويين.

3- عدم تمسك السلطان بتعاليم الإسلام وفقاً للمذهب الأباضي، هذا إلى جانب ما تميزت به الإدارة العمانية من فساد إداري كبير مما أدى إلى أهدار المال العام، وإهمال مصالح البلاد[2]، وقد أرجع علماء المذهب الأباضي هذا الفساد وعدم التمسك بالمبادئ الأباضية إلى التخلي عن نظام الانتخاب وإتباع نظام الوراثة في الحكم[3].

4- خضوع السلطان سالم بن ثويني للحكومة البريطانية في كثير من الأمور؛ كمنع تجارة الأسلحة استيراداً وتصديراً، ومنع تجارة الرقيق، وإتباع البريطانيين سياسة تضييق الخناق على تجارة القبائل العمانية وتدمير سفنهم[4].

---

(1) Germain: Que'Que Most Sur I' Oman et le Sultanate de Mascate, Bulletin de la Societe de Geographic, cinquieme Serie Tome VI Annee 1868, P.364.

(2) غباش، مرجع سابق، ص221. ؛ ولكنسون، مرجع سابق ، ص22.

(3) قاسم، مرجع سابق، ص126.

(4) ياغي، العلاقات البريطانية في القرن التاسع عشر، مجلة الدارة، السنة السادسة، عدد 3، الرياض، جمادى الآخرة1401هـ/ إبريل 1981، ص128.

5- عدم تقبل الأباضيون لنظام الحكم في السلطنة لأنه قائم على نظام الوراثة، وليس الانتخاب وهذا يتعارض مع تعاليم الإسلام وفقاً للمذهب الأباضي الذي يقضي بانتخاب الإمام.

أحداث الثورة:

كانت شروط الثورة ضد سالم بن ثويني قد اكتملت، فقد تدهورت الأوضاع ووصلت لحد لم يعد لعمان معها من مخرج سوى بثورة تنفتح على نهوض حقيقي، والسبيل الوحيد لذلك من وجهة نظرهم هو التمسك بروح الإمامة، التي لم تنطفئ جذوتها في أي مرحلة من مراحل التاريخ العماني، فالذي أفل كان هو منصب الإمامة، أما روح الإمامة الأباضية فباقية في النفوس تنتظر البعث عندما تحين الفرصة(1).

وكان على رأس هذه النهضة أربعة من علماء وزعماء الأباضية في عمان هم؛ سعيد بن خلفان الخليلي ومحمد بن سليم الغاربي وصالح بن على الحارثي وعزان بن قيس(2).

فبعد أن نجا صالح من المؤامرة التي دبرها له سالم بن ثويني عمل على تكوين حلف من قبائل الشرقية للإطاحة بسالم، واتصل بأستاذه سعيد بن خلفان

---

(1) Wilkinson, J.C.: The Imamate Tradition Of Oman, Cambridge University Press, 1987.P.230.

(2) سعيد بن خلفان الخليلي، محمد بن سليم الغاربي: هم من أعظم علماء المذهب الأباضي المحافظين في تلك الفترة، وهم من مشايخ منطقة سمايل والباطنة، وقد قادوا الثوار ضد سالم بن ثويني وتعاونوا مع عزان بن قيس(انظر: السالمي، مصدر سابق، ص246).

الخليلي، الذي أدرك بأن الوقت قد حان لتحقيق الحلم الذي حاول تحقيقه منذ أربعينات القرن التاسع عشر بإعادة الإمامة مرة أخرى، وكان يدخر الأموال للقيام بالثورة(1).

لذلك انبرى الخليلي نيابة عن صالح بن على إلى تنظيم تكتل ضد سالم، وأخذ يراسل ويقابل زعماء قبائل عمان المحافظين أمثال عزان بن قيس حاكم الرستاق، الذي رحب بذلك وقام على رأس فصيلة صغيرة من الجند بالاستيلاء على بركا (2) خريف عام 1285هـ/ الموافق 1868م، بينما قام صالح بن على بتحريض قبائل بني بو حسن، واقترح الخليلي عقد اجتماع في بركا بعد استيلاء عزان عليها(3).

وعقد الاجتماع وحضره شيوخ ورؤساء وعلماء المقاطعات العمانية، وعلى أثره قام الثوار بقيادة صالح والخليلي بالاستيلاء على قلعة مطرح ، ولما استسلمت الحامية الموجودة بقلعة مطرح عجل عزان بالانضمام إليهما(4).

والعجيب أنه عند وصول الثوار إلى مطرح لم يحدث قتال يذكر بل فتحت الدكاكين وأمن الناس مما يدل على تذمر الأهالي من حكم سالم وترحيبهم

(1) المطوع، عبدالله بن صالح: كتاب عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان، مخطوط رقم 953.5ع.م، المخطوطات، دارة الملك عبد العزيز، شوال 1393هـ، ص 119.

(2) بركا: مدينة كبيرة على ساحل منطقة الباطنة من سلطنة عمان تقع على بعد 43ميلاً غرب مدينة مسقط من ناحية الشمال، ومن الجانب الشرقي وادي معاول وتمتد على الشاطئ لمسافة 3اميال. انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (2) .

(3) شركة الزيت العربية الأمريكية، مرجع سابق، ص38.

(4) قاسم، مرجع سابق، ص127.

بالثوار، ونزل عزان بن قيس في بيت الوالي، وذلك في عام 1285هـ/ 1868م، وأخذ الثوار يستعدون لمهاجمة مسقط(1).

وقبل بدأ الهجوم الثنائي على مسقط طلب المهاجمون من السلطان سالم بن ثويني إعلان التوبة والعمل بمشورة أهل الدين والعلم، ولكن سالم رفض الإنذار معتمداً على دعم وتأييد البريطانيين ومساعدة بعض القبائل الغافرية، غير أن خطوط دفاعه كانت ضعيفة وفي ليلة 14جمادى الأخر 1285هـ/ 29سبتمبر 1868م سقطت مدينة مسقط في يد الثوار، واعتصم السلطان بقلعة الميراني والجلالي(2) وأخذ يطلق النار على الثوار منهما انتظاراً للدعم البريطاني دون جدوى فاستسلم وغادر إلى بندر عباس في 12 أكتوبر عام 1285هـ/ 1868م وارتفعت أعلام الثوار على مسقط وقلاعها(3).

ويمكن إرجاع نجاح الثورة في إسقاط السلطان سالم إلى العوامل التالية:

1- حياد الإنجليز تجاه هذه الثورة؛ ففي أثناء تلك الثورة قدم الوكيل البريطاني أتكنسون تقريراً لم يكن في صالح سالم، حيث رأى أنه فقد ثقة المجتمع

---

(1) السالمي، مصدر سابق، ص 242.

(2) قلعتى الميراني والجلالي: تعد قلعتا الميراني والجلالي اللتان تقعان عند مدخل بحر عمان بولاية مسقط من أشهر القلاع العمانية، وقد بنيت قلعة الميراني قبل قدوم البرتغاليين إلى عمان وكانت على شكل برج كبير، أما قلعة الجلالي فتطل على بحر عمان من الجهة الشمالية الشرقية من مدينة مسقط وقد أكمل البرتغاليون بناءها عام 1587م؛ مؤلف مجهول: القلاع والحصون في عمان، مكتب نائب رئيس الوزراء لشئون مجلي الوزراء، قسم الدراسات، سلطنة عمان، (ب.ط)، 1415هـ/ 1994، ص70 ؛ انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (2) .

(3) لاندن، مرجع سابق، ص345.

العمـاني، وبالتـالي فقـد السيطرة علـى سير الأمـور في عمـان، وحـذر مـن استيلاء عزان بن قيس على الأمور نظراً لانتمائه للتجمع الديني المحافظ في الـداخل، والمنـاهض للنفـوذ البريطـاني وتزايـد النفـوذ الاقتصـادي للرعـايا البريطانيين في عمان، واقترح قيام الحكومة البريطانية بإقناع السلطان سالم بالتنازل لعمه تركي الذي يمكنه إحداث التوازن لكن الحكومة البريطانية رفضت التدخل وآثرت الحياد، وأرسلت تعليمات بذلك إلى بيلي[1].

2- افتقاد سالم للدعم من حلفاء هـ الغافرية والجنبة وبنو بوعلي، فلم يقدموا له أي مساعدة لأنهم كانوا مشتبكين في قتال ضد بعضهم البعض، كما أن قبيلـة بـني جـابر الـتي كانـت مواليـة لسـالم وكانـت تـتحكم في الممـرات الاستراتيجية في وادي سمايل[2] انقلبت ضده وسمحت لقوات الثوار بالمرور عبر أراضيها[3].

3- قوة قيادة الثوار وتمسكها، حيث وقع الثوار تحت قيادة جماعة متماسكة ومترابطـة تمكنـت بالتخطـيط والإعـداد الجيـد مـن حيـث تـوفير الأمـوال اللازمة، وجمع الأنصار، والقيادة العسكرية الواعية من الوصول بالثورة إلى

---

(1) Ravinder, K.: Op. cit, p.48;

ج.ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، 749/2، و الداود، محمود على: محاضرات في التطور السياسي الحديث لقضية عمان، ط1، المطبعة العالمية، القاهرة، 1964،ص38.

(2) وادي سمايل: من أهم طرق الاتصال بين داخل عمان منطقة الجوف والساحل سهل الباطنة، وأهم مدنه سمايل التي تقع بين نزوى ومسقط، وتشتهر بزراعة النخيل وصناعة النسيج وتسمى مدينة سمايل أيضاً بالفيحاء أبوالعلا، محمود: مرجع سابق، ص78. انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (2).

(3) لاندن، مرجع سابق، ص 346.

أهدافها وهو إعادة الإمامة مرة أخرى.

4- غلبة الطابع الأباضي الهناوي على قيادة الثورة جعل معظم القبائل الهناوية الأباضية تنضوي تحت قيادتهم، وتشارك في عملية الثورة متأثرة بما أشيع من تفضيل سالم للغافرية السنة وخضوعه للسعوديين[1].

نتائج الثورة: قيام إمامة عزان بن قيس 1285 - 1287هـ/ 1868 - 1871م:

بعد انتهاء المعارك وانتصار الثوار عقد اجتماع كبير سيطر عليه الزعماء الأباضيون، ووقع اختيارهم على عزان بن قيس فبايعوه في بيت الشحر في مسقط، ويعد عزان بن قيس أول إمام تعقد له البيعة في مسقط حيث كانت تعقد في المدن الداخلية مثل بهلي نزوى [2] والرستاق [3] ونخل[4]، حيث كان النفوذ الأباضي في الداخل أبلغ تأثيراً منه في الساحل[1].

---

(1) Allen,C.: Oman (The Modernization Of The Sultanate, Westview Press, Inc, Colorado, U.S.A, 1987, P.54.

(2) نزوى: تقع على الطريق الممتد من مسقط شرقاً إلى دريز وعبرى في الشمال الشرقي وتشتهر بزراعة الحبوب والبقول والفواكه، ومن أهم معالمها القلعة الأثرية التي بناها سلطان بن سيف اليعربي واستغرق بناءها 12 عاماً ؛ شربل ، كمال موريس ، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ط1، دار الجيل ، بيروت ، 1418هـ/ 1998م ، ص116 ؛ انظر : ملحق الخرائط، ملحق رقم (2) .

(3) مدينة الرستاق : تقع في منطقة الباطنة حيث تتوسط جبال الحجر من جميع الجهات ما عدا الجهة الشمالية حيث تنفتح منها على الساحل وتبعد عن مسقط مسافة 160كم، وقد كانت عاصمة للدولة في عهد الإمام ناصر بن مرشد اليعربي، وفي عهد الإمام أحمد بن سعيد مؤسس أسرة البوسعيد ؛ شربل ، المرجع السابق ، ص120 ، انظر : ملحق الخرائط، ملحق رقم (2) .

(4) مدينة نخل تقع في منطقة الباطنة وتتميز بزراعة النخيل ويوجد بها قلعة نخل والجناة ؛شربل، المرجع السابق =

ويعتبر عزان بن قيس أول إمام بعد وفاة سعيد بن أحمد وثالث إمام في أسرة البوسعيد، كما كان أخرهم إذ صعب على السلاطين أن يتنازلوا ليتم اختيارهم بواسطة القبائل كما تقضي شروط الإمامة الأباضية ليصبح إماماً بالانتخاب وملكاً بالوراثة(2).

وقد كان اختيار عزان بن قيس لسبب مهم وهو أنه من البيت البوسعيدي ومن أشد المعارضين لسلطة سلاطين عمان من أسرة سعيد بن سلطان، ويشير السالمي إلى أن اختيار عزان بن قيس جاء لأنه من بيت السلطنة، فقد كان متزوج من بنت السلطان ثويني، وأخت السلطان سالم، وليس لأنه أكثر علماً فهناك من هو أكثر منه علماً أمثال الخليلي والغاربي(3).

ولما ذاعت أنباء انتخاب عزان في عمان جاء زعماء القبائل الذين عجزوا عن حضور مراسيم البيعة ليبايعوا الإمام الجديد، إلا أن بعض القبائل الغافرية رفضت موالاة حكومة عزان ورفضت البيعة لأنها رأت أن الإمام يميل إلى القبائل الهناوية الأباضية لأنها هي التي أوصلته لمنصب الإمامة(4).

ونتيجة لهيمنة القبائل الهناوية الأباضية على مقاليد الأمور في عمان في عهد عزان بن قيس فقد استاءت القبائل الغافرية السنية ورفضت مبايعة عزان وقالوا "

=

، ص132 .

(1) لاندن، مرجع سابق، ص267.، والشاروني، مرجع سابق، ص114.

(2) Phillips, W.: Oman, A history, Beirut, (N.D), P.141; السالمي ، المصدر السابق

(3) السالمي، المصدر السابق ، ص248.

(4) Kechichian, J.: Oman and The World, Rand, Santa Monica, 1995, P.34.

السيف بيننا وبينك"، فقام عزان بمواجهتهم وخرج في قوة من ثلاثة ألاف مقاتل وبعض المدافع وسار إلى وادي سمايل والتقى بقبيلة السيابيين الغافرية السنية، وتمكن من تحقيق النصر عليها مما أثار إعجاب الوكيل البريطاني بيلي[1]، كما تمكن من إخضاع قبائل بنو بوعلي والجنبة، وبذلك يعد عزان من الحكام القلائل في عمان الذين تمكنوا من إخضاع كل عمان لسيطرتهم وحكمهم، ويرجع ذلك إلى تشكيلة الحكومة التي اعتمد عليها عزان بن قيس والتي كان من أهم رجالها؛ سعيد بن خلفان الخليلي مرشد الثورة والأب الروحي لها والمرجع التشريعي والقانوني لها، وصالح بن على الحارثي قائد قبيلة الحرث وزعيم الهناوية والذي لعب دوراً بارزاً في حشد الدعم السياسي للإمامة، ومحمد بن سليم الغاربي زعيم قبيلة آل سعد في الباطنة، هذا إلى جانب إبراهيم بن قيس[2] شقيق الإمام وكان شخصية عسكرية بارزة[3].

ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم بن قيس، كان من أشد أعداء القبائل الغافرية، حيث قام بحملة على أزكى واستولى عليها، ثم اتجه إلى نزوى وأخضعها،

---

(1) I.O.R/R15/6/2/To Acting P. A. Muscat From P, March 13, 1869.

عن: الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز، الملاحق.

(2) إبراهيم بن قيس: هو إبراهيم بن قيس بن عزان بن الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي، يذكر أنه اتفق مع عمه فيصل بن حمود على تسليمه قلعة الرستاق والخرم مع عدد من مزارع النخيل مقابل مبلغ من المال، وبذلك اتخذ من الرستاق مركزاً له ؛ لاندن، مرجع سابق، ص387. وقاسم، جمال زكريا، مرجع سابق، ص103.

(3) غباش، حسين: مرجع سابق، ص220.

حيث حضر عزان[1] بنفسه وعزل واليها أحمد بن سيف البوسعيدي وعين بدلاً منه سالم بن عديم من بني رواحه الهنائي والياً على نزوى، وبعد نزوى سار عزان إلى جعلان وأخضع بني بوعلي دون قتال حيث استسلموا للإمام، وقد قام الإمام بالقبض على رؤوس تلك القبائل وأخذهم كرهائن وأودعهم السجن في مسقط، ولم يبقى خارج سيطرته سوى قبائل بني ريام التي تحصنت بقمم الجبل الأخضر[2].

وقد أدت سياسة عزان تجاه القبائل الغافرية إلى فرار القبائل الغافرية من أراضي الإمامة، وأخذت تعمل على الإطاحة بإمامة عزان وذلك من خلال التعاون مع سالم بن ثويني السلطان السابق، والسعوديين في البريمي الذين كانوا يكنون العداء لعزان بن قيس، وأخذوا يتحرشوا به حيث أرسلوا إليه يطلبون الزكاة

(1) وقد أفاد بيلي بعد هذه المعارك أن مركز عزان في عمان قد أصبح مستقراً، واصفاً إياه بأنه محارب شجاع ومخطط عسكري متميز، حيث نجح في جميع معاركه التي خاضها داخل عمان، وهي من أنجح المعارك التي أدارها حاكم عماني خلال الخمسين عاماً الأخيرة، كما أن أي خصم من خصومة لا يستطيع أن يتحداه أو يقف ضده ؛

Skeet, I.: Muscat and Oman(The End Of an Era), The Travel Book Club, London, 1975, P.91- 95.

(2) السالمي، نور الدين بن عبدالله: مصدر سابق، ص265 ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية: مرجع سابق ص46. وغباش، حسين: مرجع سابق، ص223.

- Skeet, I.: Muscat and Oman(The End Of an Era), The Travel Book Club, London, 1975, P.91- 95.

– وقد أفاد بيلي بعد هذه المعارك أن مركز عزان في عمان قد أصبح مستقراً، واصفاً إياه بأنه محارب شجاع ومخطط عسكري متميز، حيث نجح في جميع معاركه التي خاضها في داخلية عمان، وهي من أنجح المعارك التي أدارها حاكم عماني خلال الخمسين عاماً الأخيرة، كما أن أي خصم من خصومة لا يستطيع أن يتحداه أو يقف ضده.

التي اعتادوا على تحصيلها من عمان، لكن عزان رفض طلبهم فكان لا مفر من الصراع بين الأباضيين بقيادة عزان بين قيس والسعوديين بقيادة تركي السديري وحلفائهم من القبائل الغافرية، والسلطان السابق سالم بن ثويني الذي كان يتطلع لاسترداد ملكه[1].

لذلك وجد عزان بن قيس أن يأخذ هو بزمام المبادرة في هذا الصراع، فانتهز فرصة الصراع بين الأميرين السعوديين عبدالله وسعود ابني الأمام فيصل بن تركي، ومقتل الأمير السعودي القوي تركي السديري في الشارقة في ذي الحجة 1285هـ/ أبريل 1869م[2]، للتقدم صوب البريمي ساعده في ذلك ثورة بعض زعماء قبيلة النعيم[3] على الحاكم السعودي بسبب استبداده، فلما حدث هجوم عزان بن قيس على البريمي لعب رجال قبيلة النعيم الذين يعرفون أسرار الدفاع عنها دوراً مهماً في إرشاد عزان إلى الثغرات الدفاعية التي يمكنه النفاذ منها، لذلك بعد بضعة أيام من الحرب وافقت الحامية السعودية على الاستسلام دخلها الإمام

---

(1) حيث أرسل سالم إلى السديري يطلب دعمه فرد عليه السديري برسالة تفيد دعمه له ووجوب تعاونهم في وجه عزان بن قيس جاء فيها" إننا سوف نحارب براً وعندي مؤن كافية للقتال وأريدك أن تستمر في الحرب وأن نتعاون وأن كانت هنالك ثقة فكل شيء سيصير إلى ما يرام وليس هناك داع لكي أقول لك إن من له أعداء لن يترك لهم أرضه والسلام"

(I.O.R .R/15/6/2/From Toorkee Sidaree To Sayyed Salim, Ramadan 27-1258/January 18- 1869).

(2) I.O.R.R/15/6/2/ P.A. Muscat To P.R, April 12, 1869.

عن: الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز، مرجع سابق، انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (9) .

(3) قبيلة النعيم: هي قبيلة غافرية سنية وهي من أكبر قبائل الظاهرة وأقواها وهي منقسمة إلى قسمين رئيسيين هما آل بوخريبان، وآل بوشامس ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية، مرجع سابق، ص194.

عام 1285هـ/ 1869م وبقى بها بعض الوقت لتنظيم المنطقة وفق نظام الإمامة في مسقط.

وقد عين الإمام عزان والياً من قبله على البريمي، لكن الأمر لم يستتب لعزان في البريمي بسبب المنافسة على الحكم بين شركاء الحكم في البريمي وهم حاكم أبوظبي وآل النعيم وعزان بن قيس، مما أدى إلى فقدان عزان سيطرته على البريمي وعادت لأصحابها الأصليين وهم آل النعيم(1).

وفي عام 1286هـ/ 1870م حدث منعطف هام كان سبباً في سقوط إمامة عزان بن قيس، هو اعتراف كل من الحكومة الفرنسية والهولندية بحكومة عزان بين قيس(2)، الأمر الذي أثار مخاوف بريطانيا وجعلها تستجيب لمطالب تركي بن سعيد بالعودة إلى عمان لاسترداد ملكه وملك آبائه، وأنه سيكون أفضل من سالم بن ثويني، حيث وافقت على أن يكون ذلك على مسئوليته الخاصة ، وفعلاً وصل تركي إلى عمان واستطاع تكوين حلف من القبائل الغافرية الناقمة على عزان بن قيس وحقق انتصارات على قوات الإمام عزان في ضنك أجبرته على التخلي عن الظاهرة وعمان الوسطى، وأدى انتصار تركي إلى التفاف قبائل أخرى حوله أهمها قبيلة بنو بوعلي، وعلى أثر ذلك كون تركي جيشاً كبيراً سيره إلى مطرح، حاصر به الإمام عزان بن قيس، وأثناء المعارك والحصار قتل عزان بن قيس ليلة8ذي القعدة 1287هـ/ أواخر يناير عام 1871م وبوفاته

---

(1) قاسم، جمال زكريا: مرجع سابق، 135.

(2) I.O.R.R/15/6/36, The Clyde, Affair, p.11.

عن: الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز، مرجع سابق .

فقد المدافعون حماسهم في الدفاع عن المدينة فاستسلمت مطرح ومسقط ودخلها تركي بن سعيد واعترفت به بريطانيا سلطاناً على عمان من نفس العام(1).

وهكذا انهارت الإمامة الوحيدة التي أقامها أهل عمان في القرن الثالث عشر الهجري / للقرن التاسع الميلادي، أي بعد انتحاب عزان بن قيس إماماً بسنتين وبضعة أشهر وليس عسيراً تحديد أسباب انهيار الإمامة لأنها حملت في نشأتها عوامل انهيارها والتي من أهمها:

1- معادة القبائل الغافرية السنية واعتمادها الكلي على القبائل الهناوية الأمر الذي جعل أبناء القبائل الغافرية يتحينون الفرص للتخلص من الإمامة، وهكذا نجد أن سياسة قادة عمان كان لها تأثيراتها على تفتيت توجهات القبائل العمانية، فهنا نجد أنه على الرغم من أن ثورة عزان بين قيس كانت في مواجهة النفوذ البريطاني وكان جديراً بهذه الثورة أن تحظي بدعم كل القبائل العمانية إلا أننا نجد قبائل عمانية كالقبائل الغافرية اتخذت منها موقفاً عدائياً ودعمت تركي بن سلطان رغم معرفتها أنه يأتي بدعم وتأييد للنفوذ البريطاني.

2- عدم الاعتراف البريطاني بالإمامة والعمل على التخلص منها ولو بصور خفيه لأنها تمثل حركة وطنية ضد سلاطين البوسعيد وحلفائهم البريطانيين، كما سيأتي تفصيله في الصفحات التالية.

3- كثرة أعداء الإمامة من السعوديين و الغافريين والبريطانيين، والبوسعيديين

(1) شركة الزيت العربية الأمريكية: مرجع سابق، ص52- 54 ؛ قاسم، مرجع سابق، ص138.

من الفرع الأخر أبناء السلطان سعيد بن سلطان(سالم وتركي وماجد)، هذا إلى جانب أعداءها المتخفيين خاصة من مناطق الساحل العماني الذين لم يكن يروق لهم ما فرضه عليهم الأباضيين من التزامات فيما يخص طريقة الحياة مثل تحريم الدخان والمعازف وغيرها، هذا إلى جانب الجبايات نظراً لتزمت مشايخ المذهب الأباضي المحافظين أمثال الخليلي(1).

وبالرغم من فشل ثورة عزان بن قيس وإمامته إلا أنها تمثل درساً مهماً نظراً لما حققته من نجاحات على الصعيد الداخلي العماني وتوحيدها لكل التراب العماني ولو لفترة وجيزة تحت سيطرة حكومة مركزية واحدة، هذا إلى جانب نجاحها ولو لفترة قصيرة في وقف التوسع والتدخل البريطاني في شئون عمان، وكادت أن تدفع بريطانيا إلى الاعتراف باستقلال عمان لولا ظهور تركي بن سعيد واستغلال بريطانيا له ولغضب بعض القبائل العمانية من بعض ممارسات الإمامة في إسقاط الإمامة وإعادة النفوذ البريطاني إلى عمان مرة أخرى.

الموقف البريطاني من ثورة القبائل العمانية الهناوية ودورها في انهيار الإمامة الأباضية:

لم يكن موقف بريطانيا من ثورة القبائل الهناوية ونجاحها في إعادة الإمامة موقفاً محايداً كما يبدوا في الظاهر، نظراً لأنها لم تتدخل تدخلاً مباشراً إلى جانب السلطان سالم بن ثويني، وتركته وحده في مواجهة الثوار، بل إنها اضطرت لاتخاذ هذا الموقف من عدم التدخل بسبب سرعة قيام الثورة ونجاح الثوار التنظيمي وحالة التشكيك في شرعية حكم سالم الذي اتهم بقتل أبيه وتيقنها أن تدخلها لن

(1) Aitchison, c: A collection Of Treaties, Engagements and Relation To India and Neighboring Countries, Delhi, 1933, P.45.

يغير اتجاه الأحداث، فاتخذت موقف المحايد من الصراع بين عزان وسالم.

ومع نجاح عزان بن قيس في بعث الإمامة الأباضية مرة أخرى نجد أن بريطانيا اتخذت منها موقفاً عدائياً على طول الخط حتى أن ذلك العداء كان أحد أهم الأسباب في انهيار إمامة عزان بن قيس، لأنها رأت في نجاح عزان بن قيس بعث للشعور الوطني لدى الشعب العماني، وإشعار العمانيين بقدرتهم على الأخذ بزمام المبادرة في إدارة شئون بلادهم، بدليل نجاحهم في إسقاط السلطان واتخاذ مسقط عاصمة للإمامة لأول مرة في تاريخ الإمامة الأباضية التي كان مقرها عبر العصور هو مدن الداخل العماني مثل نزوى والرستاق وبهلي[(1)].

الواقع أن بريطانيا شعرت أن إحياء الإمامة عمل ينطوي على أكثر من مجرد تحول السلطة من شخص إلى أخر، ذلك أن بعث الإمامة في عمان كان انبعاث ويقظة جيدة للشعب وانطلاقة لمرافق الدولة، كما كان الأباضيين أتباع الإمام كانوا متشددين في كراهيتهم للأجانب لذلك بادلتهم بريطانيا نفس الشعور[(2)].

ومما يلفت النظر أنه خلال الفترة التي قضاها عزان بن قيس في الحكم لم تقم أية علاقات بينه وبين الحكومة البريطانية، كما أن الحكومة البريطانية لم تعترف بالوضع القائم في عمان نظراً لما أبداه زعماء الإمامة من عدم تسامح وعدائهم الصريح والمباشر للأجانب[(3)].

---

(1) الحسيني، فاضل محمد، موقف بريطانيا من ثورة الإمامة في عمان 1913م، الوثيقة، دورية محكمة، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين،عدد38،السنة 19،ربيع أول 1421هـ/ يوليو2000م، ص 158.

(2) ج.ج. لوريمر ، مصدر سابق2/ 487.

(3) قاسم، مرجع سابق، ص136.

في الحقيقة أن انطباعات السلطات البريطانية تجاه الإمامة وحكومة عزان بالذات سيئة للغاية وذلك لعدة أسباب منها؛ استيلائه على الحكم بالقوة من السلطان المعترف به من قبل الحكومة البريطانية، كونه ليس من أبناء السلطان سعيد بن سلطان الذي يرى المسؤولون البريطانيون أنهم أحق الناس بحكم عمان، كذلك تمسكهم الشديد بالمذهب الأباضي وضم الشعب العماني تحت لوائه[1].

ومما ساهم في تكوين تلك الانطباعات لدى الحكومة البريطانية تقارير الوكيل البريطاني ديسبراو Despera الذي خلف أتكنسون في وكالة مسقط، وكان من أشد المعارضين للاعتراف بحكومة عزان بن قيس، بل وأكد لحكومته أن نظام عزان سيسقط قريباً لأنه يكتسب كل يوم كراهية وعداوة جديدة[2]، لذلك قاوم ديسبراو بكل ما أوتي من فكر اعتراف بريطانيا بحكومة عزان بين قيس.

أما بيلي [3] فبالرغم من أنه كان خصماً طبيعياً لعزان بن قيس، وكان يعتبره شخصاً متعصباً دينياً وأن قيادته بعرب عمان ربما سيكون لها أثر مزعج على المصالح البريطانية في عمان إلا أنه كان لا يمانع في الاعتراف، وكان معجبا بقيادته

---

(1) العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965، ص215.

(2) Ravinder, K,: OP. Cit, P.48.

(3) قال بيلي مظهراً إعجابه بشخصية عزان بن قيس إن حكومة عزان- الخليلي شكلت أول محاولة لتفكيك سلطات رؤساء القبائل المستقلة في الداخل وإحلال حكام محليين ولاة أو مندوبين عن الحكم المركزي محلهم، وهذه سابقة ناجحة إلا أن تطبيق هذه السياسة بشكل دائم وناجح بين العرب مثار شك عن: الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز، مرجع سابق، الملاحق ؛
O.R.R/15/6/36,The Clyde, Affair, p.29

لعمان[1].

كما أن السيد بادجر Badger وهو من الشخصيات السياسية البارزة في الشأن العماني كان يرى إمكانية الاعتراف البريطاني بحكومة عزان بن قيس، حيث يقول:" من حق السيد عزان أن مثله مثل غيره من المتنافسين على الحكم في عمان أن يتولى مقاليد السلطنة فيها. فقد أظهر السيد عزان من الشجاعة والجرأة والحنكة السياسية ما لم يتوافر لغيره من الزعماء، وهذه صفات لابد من توافرها لحفظ النظام بين القبائل المتناحرة"[2].

وهنا يجب أن ننوه أن سعي حكام عمان للحصول على الاعتراف البريطاني لم يكن غاية في ذاته ولكن لأن هذا الاعتراف هو الذي ييسر لهم إدارة الشؤون الاقتصادية في البلاد، لأن بريطانيا استطاعت من خلال قرار التحكيم الذي قسم عمان بين ثويني وماجد أبناء السلطان سعيد 1277هـ/ 1861م وسلسلة الاتفاقيات التي وقعتها مع سلاطين عمان أن تجعل من اعترافها بالحاكم أمر مهم لدوام حكمه، ولذلك عندما رفضت الاعتراف بعزان بن قيس أفقدته عدة موارد هامة للدخل منها:

- المعونة السنوية التي كان يحصل عليها حاكم مسقط من سلطان زنجبار والتي كانت تضمنها بريطانيا، وكانت تسددها في بعض الأحيان عند تعثر سلطان زنجبار كما فعلت مع سالم بن ثويني.

---

(1) Skeet, I.: OP. Cit, P.96.

(2) Badger, G.: "Introduction &Analysis", History Of The Imams &Seyyids Of Oman, Trans'ed, London, 1871, P.cxix.

- أفقدته الدخل المتحصل من بندر عباس وجوادر[1]، حينما قام الفرس بالاستيلاء على بندر عباس بحجة أن اتفاقية الإيجار قاصرة على أبناء سعيد بن سلطان، وعندما حاول عزان استرداد الميناء تصدت له بحجة عدم تهديد السلم البحري[2].
- متحصلات التجارة العمانية، حيث فرضت بريطانيا حصاراً اقتصادياً على عمان من خلال إغلاق الموانئ الهندية والإفريقية في وجه التجارة العمانية الأمر الذي أدي إلى حالة من الركود الاقتصادي في البلاد زمن حكم عزان، وأجبر العديد من التجار العمانيين على مغادرة عمان فخلت مسقط من أي نشاط تجاري[3].

يضاف لذلك ما قامت به بريطانيا من ضغوط تجارية على قبائل الجنبة وبنو بوعلي من خلال عمليات تفتيش السفن وما يعقب ذلك من تدمير للسفن بحجة البحث عن الرقيق، وذلك بدعوى أن حكومة الإمامة لا تلتزم بمنع تجارة الرقيق، مما جعل تلك القبائل ترى في استمرار حكومة الإمامة ضرر على مصالحها التجارية لذلك لعبت دوراً مهماً في الإطاحة بحكومة عزان.

كذلك أدت سياسة الحصار الاقتصادي البريطاني على حكومة عزان بن قيس إلى معانات عزان من مشكلات مالية كبيرة، خاصة حاجته لتوفير الأموال

(1) جوادر: ميناء هام يقع على ساحل مكران وقد ضمه السلطان سلطان بن أحمد عام 1207هـ/ 1793م وظل تابعاً لعمان حتى تنازل عنه السلطان سعيد بن تيمور لدولة باكستان عام 1378هـ/ 1958م مقابل ثلاثة ملايين جنيه إسترليني ؛ قاسم ، جمال زكريا، مرجع سابق، ص316. انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (1) .

(2) ج.ج. لوريمر ، مصدر سابق، 2/ 754.

(3) غباش، مرجع سابق، ص236.

اللازمة للقيام بحملاته المتعددة لتوطيد حكمه في عمان، الأمر الذي دفعه إلى مصادر أموال الناس بغير حق وبناء على فتاوى من سعيد بن خلفان الخليلي(1)، مما أدى إلى كراهية الشعب له وتربص العديد من القبائل به(2).

ولم تلبث بريطانيا أن اتخذت خطوة مباشرة أدت لسقوط الإمامة، وهي تجنيدها لتركي بن سعيد المقيم في بومباي، والذي أبعدته بريطانيا من عمان في السابق بعد صراعه مع سالم بن ثويني، حيث استخدمته كأداة ضد الإمامة، فسهلت له العودة إلى عمان عام1286هـ/ 1870م ، وسمحت للسلطان ماجد بن سعيد سلطان زنجبار بتقديم الدعم المالي السخي لتركي للقضاء على إمامة عزان بن قيس في عمان(3)، وقد تمكن من ذلك حيث قتل عزان بن قيس واستولى على الحكم عام 1287هـ/ 1871م(4).

وبذلك يمكننا القول أن بريطانيا لعبت دوراً أساسياً في القضاء على إمامة عزان بن قيس، وإن كانت لم تشارك فعلياً في العمليات الحربية ضد قوات الإمامة، لكنها نسجت كل خيوط اللعبة السياسية بحيث تمنع كل أسباب الحياة

---

(1) وقد جاء في فتوى الخليلي:" إن كان مرادك الدفاع عن هذه الرعية من حد بركا إلى البريمي والظاهرة فلابد من الخروج في سبيل الله وله حكم الدفاع، يلزم جميع أهل عمان بأموالهم وأنفسهم، وقد أجزنا لك دعوتهم وجبرهم إليه وتأديبهم، ولقد اجزنا في هذا الخروج القروض من الرعية على بيت المال ولو بالجبر، أمرناك به فألزمهم إياه عن أمرنا ورأينا" ؛ السالمي، مصدر سابق، ص258.

(2) قاسم، مرجع سابق، ص132 ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية: مرجع سابق،ص41.

(3) فقد تسلم تركي من ماجد بن سعيد مبلغ قيمته 20000ألف ريال نمساوي لإنفاقها على الأتباع واستمالة زعماء القبائل إلي جانبه، كما وعده بما قيمته 30000ألف ريال نمساوي أخرى إذا هو نجح في الاستيلاء على أحد الموانئ العمانية ؛ لاندن، روبرت جيران، مرجع سابق، ص373.

(4) درويش، مرجع سابق، ص128.

لإمامة عزان بن قيس وتمهد الطريق لعودة أبناء سعيد بن سلطان في الحكم لأن نظام حكمهم يتوافق مع التوجهات البريطانية في المنطقة، هذا إلى جانب ما يتميز به أبناء السلطان سعيد من خضوع تام للمقيم البريطاني في مسقط، ويضعون أنفسهم بسخاء تحت تصرف الحكومة البريطانية، وهذا ما سنلاحظه في الصفحات التالية.

الفصل الثالث

دور القبائل العمانية في مقاومة النفوذ البريطاني

في عهد السلطان تركي بن سعيد وابنه فيصل

المبحث الأول : تمهيد

المبحث الثاني : موقف القبائل العمانية الهناوية والغافرية من معاهدة عام **1290**هـ / **1873**م

المبحث الثالث : ثورة القبائل الشرقية عام **1293**هـ / **1877**م .

المبحث الرابع : موقف القبائل العمانية من معاهدة الحماية بين عمان وبريطانيا عام **1308**هـ/**1891**م

- ثورة قبيلة الحرث في شعبان **1312** هـ / فبراير **1895**م

تمهيد :

لقد بدأت العلاقات البريطانية العمانية منذ وقت مبكر حيث وقع السلطان سلطان بن أحمد[1] عام 1213هـ / 1798م اتفاقاً مشتركاً مع شركة الهند الشرقية يقضي بأن يفضل الإنجليز في المعاملات التي تتم داخل بلاده ويؤثرهم على الفرنسيين والهولنديين، وفي عام 1214هـ / 1800م وافق أيضاً على أن يعين رجل إنجليزي محترم من جانب الشركة الموقرة ليقيم على الدوام في ميناء مسقط ويكون وكيلاً تتم عن طريقة جميع الاتصالات بين الدولتين[2]، ثم جاء السلطان سعيد بن سلطان وعزز هذه الصلات ، ففي عام 1237هـ /1822م، وافق على معاهدة بشأن القضاء على تجارة الرقيق مع الدول النصرانية[3] وقد اتسع نطاق هذه الصلات في اتفاقات أخرى حيث وقع السلطان سعيد في عام 1255هـ/1839م معاهدة تجارية مع بريطانيا جاء فيها " إن رعايا صاحبة الجلالة البريطانية يمنحون الحرية الكاملة في الدخول والإقامة

---

(1) السلطان سلطان بن أحمد :- هو سلطان بن الإمام أحمد بن سعيد بن محمد بن خلف سعيد الأزدي وهو جد السلطان ثويني وتركي أبناء السلطان سعيد، في عهد هذا السلطان بدأ تفكك المناطق في عمان حيث أبرم : اتفاقاً عائلياً مع أخوته في مدينة بركا 1793م استمر بموجبة سعيد بن أحمد في الرستاق كأمام ، واحتفظ قيس – الابن الثالث للأمام أحمد بن سعيد – بصحار ، وظل هو حاكماً على مسقط ، وبهذا الاتفاق قسمت سلطنة عمان الحكم وتعطلت الإمامة عن مزاولة السلطنة في عمان . ؛ السالمي ، المصدر السابق ص 191 ، ابن زريق المصدر السابق ، ص 37 ؛ الفارسي ، المرجع السابق ص 7 ، درويش ، المرجع السابق ،ص 85 .

(2) I.O.R.,F/4/913, letter From The Imamum Of Muscat To The Momtstuart Willmstone Governor Bombay, 22th Dhu,I Hijjah 1237A, 9 September,1822, p.403- 405.

(3) شركة الزيت العربية الأمريكية ، الرجع السابق ، ص 27 ؛ لاندن ، المرجع السابق ، ص 82 .

والمتاجرة والمرور مع بضائعهم في جميع أراضي صاحب العظمة سلطان مسقط" وهذا دليل على العلاقات الوثيقة بين الطرفين وهذا بدوره أدي إلي فتح الباب أمام الإنجليز للإقامة والتجارة في عمان مما فتح الباب لحدوث صراع محتمل بين الرعايا الإنجليز وزعماء القبائل في الداخل، خاصة بعد أن منحهم السلطان سعيد حرية تامة في الأراضي العمانية، وقد سار أبناء السلطان سعيد من بعده على هذه السياسة ، حيث قربهم السلطان ثويني ليكسب تأييدهم في الحكم على مسقط، كذلك السلطان سالم بن ثويني سار على تلك السياسة ليضمن لنفسه تأييد بريطانيا في مسقط ولم يأبه ما قد يحدث جراء هذه السياسة.

وعندما تولى السلطان تركي بن سعيد بن سلطان عقد معاهدة عام 1290هـ/ 1873م بينه وبين الإنجليز لوقف تجارة الرقيق في عمان وهذا أدى إلى هيمنة الأسطول البريطاني على مياه الخليج فما كان من زعماء القبائل العمانية إلا إعلان المعارضة والتمرد و اعتبروا ذلك خضوعاً من قبله للحكومة البريطانية.

الجدير بالذكر أن السلطان فيصل بن تركي كان أكثر مراعاة لمشاعر القبائل العمانية في مسألة القرب من البريطانيين، ولكن مر بضغوط من بريطانيا كي يعقد معها بعض الاتفاقيات مما أدى إلى عقد معاهدة الحماية عام 1308هـ / 1891م بينه وبين الحكومة البريطانية، وهذا أدى إلى نشوب عدد من الثورات في الداخل ضد حكم السلطان فيصل.

<u>موقف القبائل العمانية (الهناوية / الغافرية)من معاهدة عام 1290هـ / 1873م .</u>

لقد سعت بريطانيا بكافة جهودها لإسقاط نظام الإمامة الذي أقامه الإمام

عزان بن قيس– تقدم الحديث عنه- ولم ترض بإعادة هذا النظام في عمان ، لذلك عملت على ترتيب الأوضاع في مسقط بما يتلاءم مع مصالحها حيث وقع الاختيار على تركي بن سعيد ليكون حاكماً على مسقط[1] ثم سعت إلى قمع أي ثورة أو تمرد يقوم به أبناء السلطان سعيد أو أحد أحفاده أو حتى من رؤساء القبائل الذين يناوؤن حكم السلطان تركي بن سعيد ويريدون إعادة نظام الإمامة الإباضية .

وبالفعل حاولت الحكومة البريطانية أن تغض الطرف عن تصرفات وتحركات تركي بن سعيد وذلك بعد إطلاق سراحه من بومباي ليقوم بإسقاط الإمامة والوصول إلى الحكم في مسقط[2] وكان هذا التصرف من بريطانيا له مغزى وهو عقد معاهدة عام 1290هـ/1873م، وذلك بهدف دعم نفوذها في عمان وسد الثغرات الباقية والتي لم تسدها معاهدات 1255هـ/ 1839م، ومعاهدة 1261هـ/ 1845م.

ويؤكد ذلك أنه ما أن نجح تركي في مسعاه حتى أمليت عليه المعاهدة المذكورة فوافق عليها دون تردد ، لأنه يعلم أن بريطانيا ستخلعه عن الحكم إذا لم يوافق على هذه المعاهدة ، بل أنه عمل على تنفيذ هذه المعاهدة بإخلاص وحرص، دون النظر في عواقب ذلك، إذ وقفت كثير من القبائل العمانية في وجه هذه السياسة المذلة ، لكن الحكومة البريطانية عملت على دعم حليفها حتى

---

(1) I.O.R R/15/6/2 Afew Items of intelligence callected by p.A. Muscat at sohar and Berka on 21 , and 22 July 1869 .

(2) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 752/2

تضمن تنفيذ سياستها في المنطقة تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق .

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تؤمل في نجاح تركي بن سعيد في إسقاط عزان بن قيس، ووضعت في حساباتها في حالة نجاحه أن توقع معه مثل هذه المعاهدة السابقة الذكر(1).

وعلى هذا الأساس رفعت السلطات البريطانية القيود عن تنقلات تركي بن سعيد(2)، فغادر الهند إلى سواحل الخليج العربي وذلك في شهر ذي الحجة من عام 1286هـ مارس 1870م حيث وصل إلى منطقة الساحل العماني والتف حوله عدد من زعماء القبائل المتضررة من حكم عزان بن قيس لمناصرته وعلى الرغم من تعاطف كثير من شيوخ الساحل معه إلا أنه أخفق في كسب تأييد شيخ أبوظبي(3)، وزعماء قبيلة النعيم الذين يؤيدون عزان بن قيس ، كما أنه لم يكسب الدعم السعودي كذلك(4). لكن على الرغم من ذلك فقد تلقى دعماً قوياً من أخيه ماجد . سلطان زنجبار – حيث زوده بمبلغ 20 ألف ريال نمساوي عن طريق أحد تجار بومباي ، وأوعز ماجد إلى هذا التاجر أن يسلم تركي مبلغ 30 ألف ريال نمساوي إذا تمكن الأخير من الاستيلاء على صور ، هذا إضافة إلى 100 ألف ريال نمساوي إذا ما نجح في إقناع الأمير عبدالله بن فيصل

---

(1) I.O.R. R/14/6/2 P.A. Muscat to S.G.B.,4 F August 1869

(2) I .O.R R/15/6/36 from G.B TO G.T ,17 February 1869

(3) لاندن، روبرت جيران ، المرجع السابق ،373

(4) Allen,C.: Oman the modernization of the sultanate, west view press, Colorado, 1987, p. 53

بمساعدته في الاستيلاء على صحار[1] .

الجدير بالذكر أن تركي بن سعيد تلقى مكاتبات من بعض زعماء القبائل العمانية الغافرية، وبعض من الهناوية المناوئين لنظام الإمامة يحثونه إلى القدوم لعمان والقضاء على هذا النظام[2] وفعلاً حدث ذلك حيث جمع تركي أربعة آلاف مقاتل من هؤلاء القبائل التي أشترى ودها بالرشوة، وفي شهر رجب عام 1287هـ / أكتوبر 1870م التقى جيش عزان بن قيس وجيش تركي في أحد الممرات الجبلية قرب بلد ضنك[3]، حيث هُزم عزان هزيمة ساحقة وقُتل عدد من شيوخ القبائل الموالين للإمامة[4]، في حين هرب عزان إلى صحار حيث واصل تركي تقدمه إلى أواسط عمان[5] حيث استولى على جزء من جعلان وأرسل جزء كبير من قواته إلى مسقط ومطرح[6]، وكان زعيم هذه القوات سيف بن سليمان البوسعيدي –كان محافظاً لمطرح قبيل استيلاء عزان عليها – وعندما علم عزان بذلك حاول إرسال قوات لحماية مطرح لكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك ،

---

(1) كيلي: المرجع السابق ، 561/2

(2) I.O. R R/15 / 6 /36 P . R to G. B , 3August 1870 / 1 – Carterter I.: TRIBES in Oman , P2G

(3) ولاية ضنك هي إحدى ولايات منطقة الظاهر وتشتهر بواديها المعروف بوادي ضنك ، وتسكنها قبائل عديدة على رأسها قبيلة النعيمي ،وبني زيد ، وبني شكر ، وبني ساعدة وغيرهم ، كما تشتهر هذه الولاية بالزراعة ؛ العنسي ، المرجع السابق ص66 ؛ انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (2) .

(4) بيرسي، المرجع السابق ، ص61
قاسم، المرج السابق ص111

(5) I.O. R. R/15 /6 /36 telegram from P .R to G . B 17 October 1870

(6) مطرح: تقع على ساحل خليج عمان بالقرب من مدينة مسقط حيث تبعد عنها مسافة ميل(ولستد، جيمس ريموند: مرجع سابق، ص 38 ؛ انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (2) .

لكن عزان لم يستسلم فأرسل سفينة شراعية محملة بالمعدات العسكرية لكنها لم تصل حيث تم إغراقها من أحد الطرادات البريطانية بأمر من المقيم البريطاني ، وهنا يتضح لنا جلياً قوة النفوذ البريطاني في عمان ، وتدخلها المباشر بين المتخاصمين ، وترجيح كفه ضد أخرى تبعاً لمصالحها .

الجدير بالذكر أن سيف بن سليمان وصل مطرح ودارت المعركة بين الطرفين حيث انتصر جيش تركي وقتل سيف بن سليمان كما قتل عزان بن قيس(1)، وفي هذه الأثناء حاول الخليلي أن يرشح إبراهيم بن قيس للإمامة لكنه هرب إلى صحار يريد النجاة(2)، وهكذا استولى تركي على مطرح(3) وأصبح أمامه فقط مسقط أخر معقل من معاقل الإمامة ، والتي كان يقود المقاومة فيها سعيد بن خلفان الخليلي ورفض التنازل حتى تدخل المقيم البريطاني بيلي والميجور واي (Way) الذي حل محل ديسبراو ممثلاً سياسياً لبريطانيا في مسقط لحل الخلاف، وقد استطاع واي وبلي إقناع الخليلي بالاستسلام وتم عقد اتفاق مع تركي بحضور هذين المسؤولين البريطانيين(4) والذي ينص على ما يلي :-

"فليعلم الواقفون على هذا أنه تم الصلح بيني أنا سعيد بن خلفان الخليلي وبين صاحب السمو السيد تركي بن سعيد بن سلطان على الشروط الموضحة

---

(1) السالمي، المصدر السابق ، 280/2 ؛ لاندن، المرجع السابق ، ص 285 ، 286 ؛ فلبس، المرجع السابق ، ص142 .

(2) السالمي: المصدر السابق ، 281/2

(3) كيلي: المرجع السابق ، ص 565

(4) يذكر السالمي أن الخليلي نزل على يد قنصل النصارى – ويقصد بالنصارى الإنجليز – فقد نزل الخليلي تحت حماية بلي بعد أن أمنه ، ولكن بلي خانه وسلمه إلى تركي ؛ المصدر السابق،281/2

أدناه[1].

1-إخلاء مسئولية الخليلي عن أعمال حكومة عزان ، والتي تشمل كل الممتلكات المصادرة في عهد تلك الحكومة .

2-منح حرية الإقامة للخليلي في أي منطقة يختارها في عمان ، وأن يضمن السلطان تركي حياته حتى يصل إلى مكان إقامته المقرر.

3-فيما يخص الممتلكات المباعة ، فيجب أن لا تصادر وأن تبقى في حوزة مالكيها .

4-ضرورة اعتبار انتهاء كل الادعاءات والاتهامات الموجهة للخليلي وأن يسري هذا الاتفاق على جميع أتباع حكومة عزان السابقة .

5-تطبيق بنود هذه الاتفاقية على المتعاونين مع الخليلي في تسيير شؤون حكومة عزان سابقاً .

6- أن يتعهد المقيم البريطاني في الخليج ، بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية[2].

7- تقع حماية توصيل التابعين للخليلي إلى المناطق التي يريدونها على حرس يأمر به السلطان تركي[3].

وعلى الرغم من هذه الضمانات ، فإن الاتفاق لم ينفذ ، فما إن غادر بلي ميناء مسقط ، حتى قام تركي باعتقال الخليلي وابنه وزج بهما في سجن إحدى

---

(1) I .O.R. R/15/6/36 The Translated Purport Of Agreement ,13 February 1871

(2) يشير ج.ج. لوريمر إلى أن بلي وواي أعلنا للجانبين أنهما لن يكونا مسؤولين عن متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية ؛ المصدر السابق ، القسم التاريخي 2 / 762

(3) I. O. R .R/15/6/36 the translated purport of the agreement , 13 February 1871

قلاع مسقط ، بتهمة اتصالهما بإبراهيم بن قيس في صحار ، وفي الشهر نفسه توفى الخليلي وابنه [1].

وهكذا تم لتركي بن سعيد الاستيلاء على السلطة في عمان بمساعدة الحكومة البريطانية حيث قدَّم المقيم البريطاني في الخليج كل مساعدة ممكنة له.

وفي 18 ربيع الآخر عام 1288هـ / 6 يوليو 1871م تم تشكيل لجنة مختارة من البرلمان Select committee في لندن برئاسة راسل جرني Russell Gurney عضو البرلمان البريطاني لتقصي الحقائق بشأن تجارة الرقيق، وقد توصلت اللجنة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها :–

- دعوة سلاطين عمان إلي توقيع معاهدات جديدة لقمع تجارة الرقيق
- ضرورة القضاء التام على تجارة الرقيق
- إحكام الرقابة على السفن العربية العاملة بين عمان وساحل شرق أفريقيا وتفتيشها وذلك عن طريق زيادة عدد الطرادات البريطانية في مياه المحيط الهندي[2].

ولتنفيذ هذه التوصيات أُختير بارتل فرير Bartel Frere مبعوثاً خاصاً لعقد معاهدات جديدة مع سلطاني مسقط وزنجبار[3]، وكان من أعضاء اللجنة لويس

---

(1) السالمي، المصدر السابق 281/2– 282 ، لوريمر ، المصدر السابق القسم التاريخي ، 762/2

(2) كيلي ، المرجع السابق 626/2 .

- Danvers, J.: The Persian Gulf Route &Commerce, Asiatic Quartely Review, Vol. V, London, January/ April,1888, P.413.

(3) I.O . R .R,7/10/608, Report on the Administration, No. 845- 170 , for the year 1873-1874

=

بلي – المقيم البريطاني في الخليج العربي – وإيان سميث G . B . Euan Smith مستشاراً عسكرياً وسكرتيراً خاصاً ، وفير فاكس Fair fax مستشاراً بحرياً، وقد وصلت هذه اللجنة مسقط في 13 صفر 1290هـ/ 12 إبريل 1873م، في هذه الأثناء كان السلطان تركي بن سعيد يعاني من ضائقة مالية بسبب وقف معونة زنجبار، لذلك كتب السلطان تركي إلى أخيه برغش يطالبه بدفع المعونة السنوية ويحذره من عقوبة رفضه هذا الطلب لأنه سيؤدي إلى نشوب الحرب بينهما[1] في هذه الأثناء وصل بارتر فرير إلى مسقط واستقبله لويس بيلي ومايلز، ثم اتجه لويس بيلي ومايلز الذين اتجها إلى السلطان تركي بن سعيد وأوضحا له الهدف من زيارة بارتل فرير إلى مسقط ، وسلمه نسخة أولية للمعاهدة المقترح عقدها من أجل القضاء على تجارة الرقيق[2].

فرحب السلطان تركي بمطالب الحكومة البريطانية ، وأنه مستعد على تسخير كافة الوسائل الممكنة لتحقيق هذه المطالب ، ولم يقف السلطان تركي عند هذا الحد بل قام بالموافقة على النسخة الأولية وأمضى عليها وختمها بخاتمه[3] وتم عقد الاجتماع في مسقط حيث أكد بارتل فرير للسلطان تركي بأن حكومة الهند

=

؛ ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي 774/2

(1) I . O. R . R/15/6/36 G . I to G.B. 11 march 1872 .

عن: الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز، مرجع سابق.

(2) Ravinder, K.: op .cit . P64

(3) I . o . R, R/15/6/4 , Letter from L.S.B. Miles Political Agent and consul Muscat, Tol. C . Ross Political Resident in the Persian Gulf, No.174/70, Muscat in the 18 April 1873

البريطانية سوف تدفع المعونة المالية عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، وسوف يتم دفعها بأثر رجعي ابتداء من تقلده الحكم في شهر شوال من عام 1287هـ يناير 1871م[1]؛ مقابل أن يوافق على عقد معاهدة جديدة لقمع تجارة الرقيق نهائياً ، وهكذا وافق السلطان تركي على المعاهدة المذكورة في 15 صفر من عـام 1290هـ/ 14 أبريل 1873م[2].

وقد نصت المعاهدة على ما يلي:

إن ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا والسلطان تركي بن سعيد بن سلطان يعزمان على تفعيل المعاهدات التي يتم عقدها من قبل ولهذا اتفقنا على عقد معاهدة جديدة لقمع تجارة الرقيق للأبد بحيث تكون ملزمه لهما ولأولياء عهدهم وخلفائهم من بعدهم ، كما يمثل ملكة المملكة المتحدة في هذه المعاهدة السير هـ . ب بارتل فرير وله الصلاحية المطلقة ويمثل السلطان نفسه ، وقد اتفقا على البنود التالية :

أولاً:وقف استيراد الرقيق من سواحل إفريقيا أو جزرها أو من أي مكان آخر إلى عمان وتوابعها ، وأن السفن التي تعمل في نقل الرقيق وترحيله ستكون اعتباراً من توقيع المعاهدة عرضه للمصادرة والإدانة من قبل المسؤولين المعنيين ، أمثال : الجهات البحرية ، أو الممثلين السياسيين أو الضباط الآخرين ،أو

---

(1) I . o . R , R/15/6/36 G.B. to . P .R , June, 1873 ;
انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (8) .

(2) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 774/2

المحاكم التي سوف تفوض لذلك الغرض من جانب الملكة فيكتوريا[1]، وسيحرر كل الرقيق الذين يدخلون اعتباراً من تاريخ هذا الاتفاق إلى أراضي السلطان ومقاطعاته .

ثانياً : أن يتعهد السلطان بإغلاق جميع أسواق الرقيق في أرضيه إغلاقاً تاماً .

ثالثاً: إ لزام السلطان حماية كل الرقيق المحررين ، وإلزامه بمعاقبة كل من يحاول أن ينال منهم أو يردهم إلى العبودية والاسترقاق.

رابعاً: تتعهد الحكومة البريطانية (ممثلة في الملكة فيكتوريا) مواطني المقاطعات الهندية من الذين هم تحت الحماية البريطانية ، من امتلاك الرقيق ، وذلك اعتبارا من تاريخ توقيع المعاهدة .

خامساً: سوف يتم تصديق هذه المعاهدة من قبل ملكة بريطانيا وسيبعث

---

(1) فيكتوريا (Victoria) : حكمت بريطانيا بعد عمها وليم الرابع الذي لم يكن له وريث وذلك في الفترة بين عامي 1249- 1319 / 1833- 1901، وتعتبر واحدة من أشهر ملكات وملوك إنجلترا ، وكانت مدة حكمها أطول مدة حكم أي ملك آخر في التاريخ الإنجليزي ، شهدت إنجلترا في أثناء حكمها ذروة مجدها وتوسعها ورخائها، ومن ابرز الأحداث في عهدها حرب الأفيون ضد الصين 1255-1258هـ/1839-1856م ، وحرب البوير عام 1317هـ/1899م ، يشار إلى فترة حكمها بالعصر الفيكتوري (The Victorian era) وهي حقبة تاريخية في المملكة المتحدة تميز بكونها قمة الثورة الصناعية في بريطانيا وأعلى نقطة في الإمبراطورية البريطانية ، وقد توفيت عام 1319هـ / 1901م وخلفت العرش لابنها الوحيد إدوارد السابع ؛ انظر مجموعة مؤلفين ، الموسوعة العربية العالمية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للثقافة والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى 1416هـ / 1996م ، 388/17 .

التصديق بأسرع وقت ممكن إلى مسقط[1].

ثم بعد توقيع السلطان هذه المعاهدة تسلم مبلغ 140 ألف ريال من بارتل فرير، كما تقرر أن يتسلم مبلغ 120 ألف ريال بعد مرور ثلاثة أشهر من توقيع المعاهدة[2]، هذا ساعد بدوره إلى استقرار أمور السلطان تركي حيث عمل على توسيع مناطق نفوه في عمان .

وفي رمضان 1290 هـ / نوفمبر 1873 كتب الوكيل السياسي في مسقط أن كل المتأخرات المستحقة للسلطان تركي يجب أن تصرف والتي تشمل من يوم تولية الحكم والبالغة مائة ألف ريال وقد دفعت إلى السلطان تركي وعملت الترتيبات اللازمة لتنظيم دفع الإعانة في المستقبل[3].

لقد أدى عقد المعاهدة أنفة الذكر إلى ظهور معارضة قوية ضد السلطان تركي ، كما تميز حكم السلطان تركي بالمناوشات بين الغافرية والهناوية وبهجوم أهالي عمان ومسقط الذين يعتبرون تجارة الرقيق مصدراً مهماً ، فيما وراء سلسلة جبال الباطنة ، مما أدى إلى ضعف مكانة السلطان تركي لدى العمانيين ، وزيادة تدخل بريطانيا لحمايته، وفي هذا الصدد صرح كيلي بقوله " إن خسارة عمان من تجارة الرقيق بعد خسارتها من انفصال زنجبار عن الوطن الأم وميناء بندر

---

(1) F.O.371/109817,Part. V, Muscat No.1, Treaty For The Abolition Of The Slave Trade , 14 April, 1873.

(2) I. O.R., R15/6/336, P.A Muscat to P. R 14 November, 1873 ;

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (8) .

(3) قاسم، المرجع السابق ص121

عباس[1] كموارد اقتصادية قد جعل القبائل العمانية تصب جام غضبهما على المسئولين هناك . وعلى امتداد أربعين عاماً من ذلك التاريخ لم تعرف عمان طعماً للراحة والسلام ، وتعرضت أسوار مسقط ومعاقلها إلى موجات من الهجمات من جانب القبائل المتمردة[2] الجدير بالذكر أنه في 18 من صفر عام 1290هـ / 17 إبريل 1873م أصدر السلطان تركي بياناً أعلن فيه بطلان تجارة الرقيق في الأراضي الخاضعة له لإثبات حسن النية وإظهار عزمه على الوفاء بتعهداته للحكومة البريطانية، ومن هنا التقت مصالح السلطان الخاصة بالمصالح البريطانية، إلا أن هذا التقارب– وعلى الأخص– خضوعه للإدارة البريطانية في مسألة منع تجارة الرقيق، وتهريب الأسلحة قد سبب له مشقة عظيمة ولكن هذا التعاون بينه وبين البريطانيين كان يعني له الشيء الكثير لا سيما في الأوقات الحرجة التي يتعرض فيها حكمه للخطر،حيث تسارع حكومة الهند البريطانية بالوقوف إلى جانبه[3].

ومما زاد نقمة القبائل العمانية إجراءات التفتيش التي تقوم بها دوريات

(1) ألغت الحكومة القاجارية في إيران إيجار ميناء بندر عباس الذي كان العمانيون قد استأجروه من قبل عند استيلاء عزان بن قيس على الحكم، وكانت الحكومة الإيرانية قد اعتبرت أن انتقال الحكم في عمان إلى غير أبناء السلطان سعيد كفيل بسقوط شروط تأجير ميناء بندر عباس، كما احتلت جوادر وأراضي عمانية أخرى في إقليم مكران ، ويعد فقد عمان لهذه الموانى خسارة اقتصادية كبرى ؛ لاندن ، المرجع السابق، ص 255 ؛ ج.ج.لوريمر المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 749/2؛ العقاد، صلاح ، المرجع السابق، ص149

(2) كيلي، المرجع السابق ، 758/2 .

(3) لاندن، المرجع السابق ، 380.

الأسطول البريطاني للسفن العمانية وذلك تحقيقاً لهذه المعاهدة، الأمر الذي نتج عنه تحول ملكية معظم السفن العمانية العاملة في التجارة إلى الجالية الهندية[1] وذلك بتشجيع من الحكومة البريطانية، فشمل النشاط التجاري للهنود وعمليات الشحن البحري، والقيام بأعمال الوكالات لشركات الملاحة العمانية والأوربية ، ولذلك أضطر كثير من العمال والتجار من العائلات العمانية إلى الانتقال إلى داخل عمان للعمل في مزارعها تاركين ما بقى من الأنشطة التجارية للجالية الهندية، وهذا بدوره يعد نجاحاً كبيراً في نشر الهيمنة البريطانية على الاقتصاد العماني[2].

وقد تدخلت حكومة الهند البريطانية للعمل على معالجة الأوضاع المالية السيئة التي يعاني منها السلطان تركي ، وذلك من أجل تشجيعه على الوفاء بما تقتضيه هذه المعاهدة ، وللإسهام في تخفيف حدة الثورات التي تقوم بها القبائل العمانية المتضررة من هذه المعاهدة المذكورة، حيث يتم توزيع هذه المساعدات من قبل السلطان على زعماء القبائل ذات النفوذ القوي على شكل مرتبات أو مخصصات دورية، وهذا مما أسهم في التأثير على مواقف هؤلاء الزعماء خلال الثورات التي تظهر بين الحين والآخر[3].

كما سعت بريطانيا إلى تخليص السلطان من جميع منافسيه على الحكم

---

(1) Hawley,D. &et-al.: Oman& its Renaissance, Stracey International , London,1977, , P 177

(2) التركي، المرجع السابق ، ص 434 ، وكيلي: ارجع سابق ، 677/2

(3) Risso,P.: Oman& Muscat a Dearly modern history, Martin's Press, New York, 1968, P. 75

الواحد تلو الآخر، حيث سلموه معونة زنجبار[1]، وسمحوا له باستعادة صحار من يد إبراهيم بن قيس وذلك بعد شهرين فقط من توقيع المعاهدة التي نحن بصدد الحديث عنها، حيث نظم السلطان تركي بن سعيد قواته وجمعها وانضمت إليه قوات من قبيلة النعيم وأسهم حكام دبي[2] وأم القوين[3] في دعم قوات السلطان وتولى قيادة جيش السلطان بدر بن سيف البوسعيدي – ابن عم السلطان – وفي جمادى الأولى 1290هـ/ يوليو 1873 حاصرت قوات السلطان منطقة صحار ، وبعد أن قصفت المدينة بالمدفعية ، وافق إبراهيم بن قيس – أخ عزان بن قيس – على الاستسلام مقابل 5000 ريال تعويضاً له . وأن يجرى له راتب شهري ما يقارب مائة ريال ، وبعد استسلام المدينة عين السلطان بدر بن سيف محافظاً على صحار وذلك مكافأة له على هذا النصر ، وهكذا تم للسلطان تركي

---

(1) الحارثي ، المصدر السابق، ص 729 ، وج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي 764/2

(2) دبي :- تقع على ساحل الخليج العربي وتبلغ مساحتها حوالي 3885كم، وهي تعادل 5% من مساحة الدولة ومدينة دبي هي عاصمة الإمارة ، ويقسمها إلى قسمين خليج مائي يسمى خور دبي. انظر: غنيم، عبد الحميد: التوسع الحضري والمنخفضات التنظيمية في دبي، الجمعية الجغرافية الكويتية، (ب ، ط)، الكويت ، 1988 ، ص 83 ؛ حنفية، علي مبارك: مدينة دبي " دراسة في جغرافيا المكان "، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب ، جامعة أم درمان في الخرطوم 1417هـ / 1997م ، ص 57؛ انظر: ملحق الخرائط ، ملحق رقم (2) .

(3) أم القيوين : تقع إمارة أم القيوين على ساحل الخليج العربي بطول يمتد حوالي 24كم بين إمارتي الشارقة غرباً ورأس الخنفية شرقاً وتمتد أرضيها في الداخل حوالي 32كيلو متراً . وتبلغ مساحة الإمارة حوالي 777كيلو متراً مربعاً ، ومدينة أم القيوين هي عاصمة الإمارة ويتبع الإمارة منطقة فلج المعلا ، وجزر السينية ؛ عطية الله، أحمد: القاموس السياسي، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1980م ، 144/1 ؛ انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (2) .

استعادة ساحل الباطنة ، وخرج إبراهيم بن قيس إلى الرستاق[1].

وحرصت الحكومة البريطانية على حماية السلطان من أخيه عبدالعزيز بن سعيد[2] الذي حاول الاستيلاء على جوادر في جمادى الأولى من عام 1290هـ / يوليو 1873م فتصدت له السفن الحربية البريطانية . فقد وصلت إلى هناك السفينة الحربية رايفل مان Rifle man ووجه المسئولون البريطانيون تحذيراً إلى عبدالعزيز بالانسحاب، فاستجاب عبدالعزيز فغادر جوادر إلى مياه الخليج وخشيت السلطات البريطانية أن يعكر صفو السلام في مسقط، فترصدت له سفن الأسطول البريطاني وقبضت عليه قرب صور وبصحبته أحد عشر رجلاً مسلحاً واحتجز وأرسل إلى كراتشي[3] بعد أن تعهد أن لا يتدخل في شؤون

---

(1) السالمي: المصدر السابق ، 288/2 ؛ ج.ج.لوريمر: المصدر السابق القسم التاريخي ، 764/2 ؛ لاندن: المرجع السابق ،ص 383 – 386 .

(2) عبدالعزيز بن سعيد : هو الابن الثالث عشر للسلطان سعيد ، ولد عام 1266هـ /1850م ، وماتت أمه وهو صغير ، وتولت إحدى أخواته رعايته ، يذكر الفارسي أنه لم يكن مستقراً في تفكيره وكان كثيراً ما يسبب المتاعب لأسرته الحاكمة ، انضم إلى برغش في تمرده ضد أخيهما ماجد كما تمرد على أخيه تركي وذلك رغبة في الاستيلاء على الحكم ، سجن في بومباي عم 1276هـ /1859م ، حتى توفي فيها عام 1288هـ / 1871م ، انظر عبدالله الفارسي المرجع السابق ، ص 26 ؛ التركي ، المرجع السابق ، ص 435

(3) كراتشي : تقع على بحر العرب ، واتخذتها باكستان عاصمة لها بعد الاستقلال وهي من أهم الموانى في شمال غرب شبه الجزيرة الهندية ، وكانت تعرف في السابق باسم (الديبل) أسست أول جامعاتها في عام 1371هـ /1952م ؛ مجموعة مؤلفين ، الموسوعة العربية الميسرة ، دار نهضة لبنان ، بيروت ، 1408 / 1988م ، 2/ 1445 ؛ انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (1) .

عمان[1]، وبقي هناك إلى أن وافق السلطان تركي على عودته فوصل إلى مسقط في ربيع الأول 1291هـ / 10 مايو 1874م[2].

وهكذا أمنت الحكومة البريطانية جانب واحد من أبرز خصوم السلطان، حتى لا يتسبب في معارضة معاهدة 1290هـ/1873م وتمضي قدماً حكومة الهند البريطانية لمساندة السلطان تركي وحمايته ضد أي ثورة من القبائل العمانية وذلك من أجل الهدف ذاته ، فلما قام سالم بن ثويني بمحاولات لاستعادة حكمه المسلوب ، حيث استولى على جوادر في شوال 1290هـ/ ديسمبر 1873م ، فأرسلت حكومة الهند البريطانية سفينتين من سفن الأسطول البريطاني ، لإنذار سالم وتسليم نفسه لهم ، لكنه تجاهل هذا الإنذار، وحاول الهرب فاستطاع التوجه إلى الأراضي الإيرانية[3]، فعرض عليه المسؤولون البريطانيون عرضاً تقدم به السلطان تركي يقتضي أن يدفع له راتب شهرياً قدره ثلاثمائة روبية، على أن يقيم تحت الحماية البريطانية فرفض سالم هذا العرض وتوجه إلى بركا لمهاجمتها فترصدت له بريطانيا بأسطولها البحري وقبضت عليه السفينة الحربية البريطانية دافن Daphne وتم نفيه إلى حيدر آباد[4] حيث سجن هناك حتى توفي في 19 ذي

---

(1) I. O. R., R/15/6/36, Further proceeding of Abdul Aziz after his Ietiremnt from Cwader , September, 1873

(2) I. O. R., R/15/6/36, Abdul Aziz is return to Muscat in may 1874 ; ج.ج.لوريمر: المصدر السابق القسم التاريخي ، 940/2/

(3) ج.ج.لوريمر: المصدر السابق القسم التاريخي ، 939/2.

(4) حيدر آباد : مدينة هندية تقع في أواسط جنوب الهند ، بنيت عام 997هـ / 1589م ، وكانت عاصمة لإحدى الممالك الهندية ، وتعتبر مركز تجارياً مهماً . وفيها مراكز إسلامية وجامعة كبيرة ؛ =

القعدة 1293هـ/7 ديسمبر 1876م بعد إصابته بمرض الجدري[1].

إلا أن أقسى وأعنف ما واجهة السلطان تركي هو ثورات القبائل العمانية التي تضررت من المعاهدة ليس فقط لأنها حرمت تجارة الرقيق، ولكنها سمحت للأسطول البريطاني بتفتيش السفن العمانية التي قد يشتبه في أنها تمارس تجارة الرقيق، وهذا أدى إلى تدمير التجارة العمانية المشروعة لأن كثيراً من السفن العمانية تتعرض للمصادرة والتدمير بحجة تجارة الرقيق، الأمر الذي نتج عنه تزايد العداء الذي تكنّه القبائل العمانية للحكومة البريطانية والسلطان تركي بن سعيد[2].

ويعد السبب الأول والرئيس في هذه الثورات القبلية هو السلطان تركي بن سعيد نفسه؛ لأنه وافق على جميع ما طلبته الحكومة البريطانية في المعاهدة المذكورة، وذلك ليضمن لنفسه الكرسي وهذا ما لم يحظ بالقبول بين تلك القبائل المحافظة التي كانت تريد الحكم انتخاباً وليس وراثياً، والحقيقة أن التحالف القبلي ضد السلطان تركي قد بدأ في وقت مبكر وذلك بعد توقيع معاهدة عام 1290هـ/ 1873م مباشرة فقد شكلت خطراً جسيماً على السلطان تركي بل كادت أن تذهب بسلطته ففي شهر ذي القعدة من عام 1290هـ/يناير

=

الموسوعة العربية الميسرة 746/1 ؛ انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (1) .

(1) I. O .R., R/15/6/36, Death of Sayid Salim bin thowainee at Hay derabad , 7 December ,1876

(2) التركي: المرجع السابق ، ص 437

1874م ، أصيب السلطان تركي بمرض حتى انتشرت إشاعة وفاته[1]، فما كان من صالح بن علي الحارثي إلا أن استغل الأحداث وبدأ بتجميع قواته لمحاولة الاستيلاء على مسقط وإعادة حكم الإمامة من جديد من خلال تعيين حمود بن عزان بن قيس إماماً للأباضيين في عمان ،كما كلف إبراهيم بن قيس، بأن يقوم بغارات على مقاطعة الباطنة، في حين أن زعيم الحرث صالح بن علي اتجه على رأس قوة من القبائل الأباضية وتشمل قبائل الحرث ، الحبوس ، الهوابر ، آل وهيبة إلى مسقط ومطرح حيث بلغ عدد القوات إلى ثلاثمائة مقاتل، ثم بدأت المسير إلى مطرح حيث تمكن من تفادي الاشتباك مع القبائل الغافرية المرابطة على الطريق الذي يمر عبر وادي سمائل[2] وفي طريقها هزمت حامية السلطان ثم استولت على مطرح ونهبت الميناء[3] فطلب السلطان النجدة واستعان بحكومة الهند البريطانية للدفاع عنه في مواجهة الثوار، فمنحت الحكومة للمقيم البريطاني في الخليج تفويضاً لتقديم الإعانة العسكرية للسلطان ،بشرط لا تتعدى القصف المدفعي لمواقع المناوئين[4]، لكن تأخر وصول التعليمات، فأرسل السلطان أحد

---

(1) السالمي: المصدر السابق ، 287/2

-I .O. R., R/15/6/7 from P.A Muscat to P.R ,16 October, 1874 ;

السالمي، أبي بشير محمد شيبة بن نور الدين: نهضة الأعيان بحرية عمان، دار الجيل، بيروت، (ب.ت)، ص64.

(2) وادي سمائل : تقع سمائل في منتصف الطريق بين مسقط ونزوى وتشتهر بزراعة النخيل وصناعة النسيج ، ويشكل وادي سمائل فجوة طبيعية في سلسلة جبال الحجر الغربي بين طريق معتاد بين مسقط والمنطقة الداخلية ؛ العنسي ، المرجع السابق ص68 ؛ انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (2).

(3) السالمي: المصدر السابق، 290/2 ؛ لاندن: المرجع السابق،ص387

(4) السالمي، نور الدين ، المصدر السابق ، 290/2 ؛ ج.ج.لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي، =

ولاته إلى مطرح لمفاوضة الثوار وحل الأمور بالصلح لكن صالح بن علي الحارثي أصر على دخول مسقط[1]، فوافق السلطان تركي حيث سمح بإرسال سبعين رجلاً إلى مسقط، منهم بعض رؤساء القبائل على أن يأتي بقية الجيش اليوم التالي، ثم التقى السلطان تركي بن سعيد بحمود بن سعيد الجحافي – أحد زعماء آل وهيبة – فاتفقا على صلح يقضي برجوع الثوار وفق الشروط التالية:

1-أن يعفو السلطان عن زعيم قبائل الحرث صالح بن علي.

2-يلزم السلطان برد ممتلكات الإمامة التي صادرها من قبل.

3-أن يدفع السلطان لصالح الحارثي ومن معه 6000(ستة ألاف) ريال و100(مائة) كيس من الأرز .

4-أن يتوقف السلطان عن شن هجوم ضد إبراهيم بن قيس وأن يتولى صالح الحارثي ردعه عن أعماله .

وهكذا استطاع السلطان أن ينقذ حكمه من الثوار حينما وافق على هذه الشروط السابقة وطلب العون والأموال من حكومة الهند البريطانية التي استجاب له دون تردد نظير تعاونه معها في تحقيق معاهدة 1290هـ/1873م[2].

وعندما خرج إبراهيم بن قيس بقواته من الرستاق متجهاً إلى ساحل الباطنة ثم تحالف مع قبيلة آل سعد ضد السلطان تركي بن سعيد حيث استولى على

=

766/2 ؛ كيلي: المرجع السابق 679/2

(1) I .O. R., R/15/6/36, Proceedings Of Salih bin Ali, sheiks Of The Harithee, January, 1874.

(2) لاندن، المرجع السابق ،ص 388

السويق والمصنعة ، طلب السلطان المعونة من الحكومة البريطانية ، فسارع مايلز الوكيل السياسي البريطاني في مسقط لنجدة السلطان ، خاصة بعد تعرض التجار الهنود من رعايا الحكومة البريطانية إلى خسائر مالية جراء السرقات من قبل رجال إبراهيم بن قيس لمتاجرهم خلال احتلالهم المصنعة ، فأمر مايلز السفينة فيلوميل Philomel أن تقصف قلعة المدينة، وذلك في محرم من عام 1291هـ / مارس 1874م وطالبهم بالجلاء من المدينة(1).

في هذه الأثناء وصل روس المقيم البريطاني في الخليج العربي على الطراد رايفل مان ، والسفينة الحربية المسلحة هيوروز Heroes ثم طالب إبراهيم بن قيس أن يقوم بسحب قواته من القلعة التي استولى عليها بعد مغادرة مايلز مرة أخرى ، ولكن إبراهيم بن قيس لم يستجيب للأوامر بسرعة ، لذلك أمر روس سفنه الحربية بقصف القلعة ، ولم يصمد إبراهيم بن قيس حيث أضطر إلى سحب قواته من المدينة ، بعد أن رضي بإعادة المخصصات الشهرية له ، وقدرها مائة ريال ، وعاد إلى الرستاق ، وهكذا انتهى تمرد إبراهيم بن قيس(2).

وفي شهر ربيع الآخر من عام 1291 هـ / مايو 1874م استولت قبيلة آل سعد على سوق السويق – ومن المعلوم أن هذه القبيلة من حلفاء إبراهيم بن قيس – في هذه الأحداث طلب السلطان تركي من الحكومة البريطانية المدد

---

(1) I .O. R R/15/6/36 , Proceeding of Ibrahim bin Chais his revolt and capture of Musnauh in March 1874

(2) I . O . R. , R/15/6/36 Detaileal Reports of the Rising in the Batinah, NO .272 , 6 th March 1873 . P51 ;
السالمي: المصدر السابق ، 292/2 ؛ لاندن : المرجع السابق ،ص 388 .

والمساعدة للوقوف أمام هذا التمرد ، فغادر مايلز مسقط إلى السويق على السفينة الحربية ماجي Majpie وبصحبته بعض جنود السلطان ، وحينما وصل طلب من آل سعد أن يوقفوا عملياتهم الحربية والانسحاب مباشرة فوافقوا على الانسحاب وذلك تحت الضغط البريطاني حيث وجه لهم المقيم البريطاني في الخليج تحذيراً شديد اللهجة في عودتهم إلى العمليات الحربية ضد السلطان تركي، وإزاء هذا الوضع تلقى روس أوامر من حكومته باتخاذ إجراءات تأديبية ضد منافسي السلطان العماني ، لكن هذه القبيلة عاودت احتلال المدينة مرة أخرى رغم كل هذه التحذيرات ، فأرسل المقيم البريطاني في الخليج سفينتان حربيتان بريطانيتان في شهر جمادى الأول من عام 1291هـ يوليو 1874م ، فتقدمت قوة السلطان تركي إلى شمال المنطقة وذلك بعد تنظيمها(1).

هذه الاستعدادات و التحذيرات التي وجهت إلى قبيلة آل سعد جعلها تبادر بالاستسلام للسلطان تركي والرضوخ له والموافقة على شروطه لأنها تعلم يقيناً أنها لا تستطيع مجابهة بريطانيا ومقاومتها وانتهت المفاوضات بينهم وبين السلطان على خضوعهم لحكومة مسقط، وعدم التحالف والتآمر مع إبراهيم قيس كما طالبهم بدفع الضرائب المستحقة عليهم للسلطان(2).

وهكذا تم القضاء على تمرد قبيلة آل سعد في منطقة الباطنة خاصة وأن المسئولين البريطانيين في المنطقة كانوا على علم بأن الدافع الرئيسي من هذه

---

(1) I . O . R., R/15/6/36 to Sayid Hamad bin Ahmad bin Solimary and the sheiks of yal saad , 20 rabicl akker 1291, 5 June 1874.

(2) لاندن: المرجع السابق ،ص 388 ؛ كيلي: المرجع السابق 2/678- 679 .

الثورات هو الخسائر الفادحة التي تكبدتها القبائل العمانية نتيجة لتطبيق معاهدة عام 1290هـ / 1873م، وهكذا يتضح لنا أن السلطان تركي استطاع المحافظة على حكمه من السقوط بسبب العناية الفائقة من بريطانيا وتدخلها المباشر لقمع مثل هذه الثورات .

كما كان من المواقف المهمة التي تعرض لها السلطان هو مواجهته لأطماع أخيه عبدالعزيز بن سعيد ، ذكرنا أن السلطان قد أصيب بمرض فتوجه إلى جوادر بقصد الاستشفاء فاستغل الفرصة عبدالعزيز بن سعيد حيث تولى الحكم في مسقط نيابة عن أخيه تركي وأخذ يعمل على انتزاع السلطة بصورة نهائية من يد أخيه تركي، فعمل على استمالة القبائل إلى جانبه[1] وبقي السلطان تركي في جوادر حوالي أربعة أشهر[2]،وعندما تماثل للشفاء أراد الرجوع إلى مسقط لمزاولة عمله، لكنه علم بمساعي أخيه عبد العزيز بن سعيد للانفراد بالحكم من الوكيل البريطاني في مسقط، فعاد إلى مسقط سراً[3]، واستولى على الحكم في الوقت الذي كان عبد العزيز في سمائل عام 1292هـ/ 1875م [4].

وبسبب هذا التصرف من السلطان تركي أرسل عبدالعزيز إلى حراس القلاع

(1) العابد، فؤاد سعيد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، (ب.ت)، ص66.

(2) ج.ج.لوريمر، المصدر السابق القسم التاريخي ، 778/2

(3) لاندن، المرجع السابق ،ص 299

(4) I . O . R. , R/15/6/8, P.A Muscat to P.R , 17 December 1875

في مسقط يطلب منهم الصمود حتى يعود إلى مسقط[1]كما أنه استعد لمجابهة الموقف بالقوة، وهدد أنه سيرجع إلى مسقط وسيتبعه صالح بن علي الحارثي[2].

فلما علم السلطان تركي طلب المساعدة من المقيم البريطاني في الخليج مايلز ويلتمس منه منع محاولات أخيه، وفي ذي القعدة من عام 1292هـ / ديسمبر 1875م استطاع تركي الاستيلاء على جميع قلاع مسقط[3] في حين أن عبدالعزيز تخلى عنه حلفاءه ومنهم صالح بن علي – زعيم الحرث – كما رفض الغافريون أن يفتحوا له الطريق فبقي في سمائل[4] في حين أن السلطان تركي بدا التقرب من القبائل الغافرية في عمان لاسيما قبيلة آل بوعلي في جعلان ونتج عن ذلك أن تأزمت علاقته بالقبائل الهناوية فأصبح الخلاف على أشده فأمر السلطان باعتقال حمود بن سعد الجحافي[5]– شيخ قبيلة آل وهيبة – وزجَّ به في السجن نتيجة اتهامه بالتأمر ضد السلطان ؛ وفي عام 1293هـ/1876م أمر

---

(1) ج.ج. لوريمر المصدر السابق القسم التاريخي ، 778/2

(2) I . O . R., R/15/6/8 P.A Muscat to P.R , 17 December 1875

(3) I . O . R , R/15/6/8 P.R to S.G.I , 30 December 1875

(4) خطاب من عامر بن سليم إلى السلطان تركي في 20 ذي القعدة 1292هـ. I.O.R.R/15/6/8

(5) حمود الجحافي : هو شيخ قبيلة الوهيبه في منطقة الباطنة ويعتبر أحد الزعماء الثلاثة الذين سجنهم السلطان تركي نتيجة لتآمرهم ضده وكان هذا الزعيم بالذات اغتصب الكثير من أموال السلطان تركي وقد شفع له بعض رجال الوهيبه فأطلق سراحه نظراً لضغط وتهديد القبائل وقد سمح له بالعودة إلى بلده ؛

I.O.R. R/15/6/36Arrest& imprisonment by Sayid Toorkee of three intriguing Bedouin sheikhs , April 1876`

السلطان بالإفراج عن حمود الجحافي فخرج من السجن وهو ينوي القيام بثورة ضد السلطان، وفي شهر رمضان، سبتمبر من العام نفسه شن غارة ضد بلدة السيب[1] ثم انتقل إلي بلدة صحم[2].

واستولى على سلع وبضائع خاصة للتجار الهنود ، وتم تقديرها حوالي خمسة آلاف روبية[3] في هذا الأثناء كانت قوات السلطان تركي قريبة من الثوار ولكنها لم تفعل شيئاً مما زاد من حنق مايلز وغضبه ، فعمل على تحذير التجار الهنود من ثورة الجحافي ، وتوجه إلى السلطان تركي فوجده في وضع يائس ، فبدلاً من معاقبة الجحافي وأتباعه بالقوة وجده يفضل المفاوضات والصلح ، واستطاع تركي بن سعيد دفع ألفي ريال إلى القبائل المتمردة مقابل سكونها وإذعانها[4].

الجدير بالذكر أن من أهم نتائج هذه الثورة أن شجعت القبائل الأخرى المناوئة للنظام في مسقط على التمرد والثورة وعلى الأخص قبائل بني بو حسن

---

(1) السيب : مدينة ساحلية تقع بين مسقط وبركا ، تبعد عن مسقط حوالي 27 ميل، ويذكر مايلز أنها في ذلك الوقت كانت مسورة ؛ العنسي، المرجع السابق ص 57 ؛ ج.ج.لوريمر: المصدر السابق القسم التاريخي ، 779/2 ؛ انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (2) .

(2) صحم : تقع على ساحل الباطنة ، وتبعد عن صحار حوالي 27كم ، وتبعد عن مسقط حوالي 185كم ، وتحيط بها المزارع من الأشجار والنخيل ؛ العنسي ، المرجع السابق ص 65 ؛ انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (2) .

(3) I.O.R.,R/15/6/36,Raid Of Sheik Hamood Eljanafiof AL wahibah in El Batinah September 1876.

(4) كيلي: المرجع السابق 290/2

وبني رواحة والحجريين ، وفي عام 1294هـ /1876-1877م أقامت هذه القبائل تحالف قوي فيما بينها وانتقلت وتجمعت هذه الثورة في المنطقة الشرقية حيث أنضم إليها صالح بن علي – زعيم الحرث – الذي تولى قيادة هذه الثورة ضد السلطان تركي[1]؛ وعلى أية حال نستطيع القول أن نجاح ثورة الجحافي تعد النواة الأولى للتمرد والثورة الكبيرة لقبائل الشرقية ، والتي تزعمها صالح بن علي الحارثي.

---

(1) نفس المرجع السابق 691/2

ثورة قبائل الشرقية عــــام 1294هـ /1877م:

تعرض السلطان تركي لتمرد كبير جداً من قبائل الشرقية بزعامة صالح بن علي وذلك بعد نجاح ثورة الجحافي – السابقة الذكر – حيث تشجعت هذه القبائل لتدبير مؤامرة قوية ضد السلطان تركي .

ففي عام 1294هـ/1877م أقامت مجموعة من القبائل تحالفاً فيما بينها للثورة ضد السلطان تركي . وكان من بين هذه القبائل آل بو حسن آل رواحة .. والحجريين ، وانضم إليهم زعيم الحرث صالح بن علي الذي تولى قيادة هذا التحالف[1] .

ويرى أحد الباحثين أن أسباب هذه الثورة كثيرة من أهمها تحريض مطاوعة عمان حيث يقول : في بداية شهر يوليو جمادى الأولى وبتحريض من مطاوعة عمان علماء الدين الذين كانوا ناقمين على بعض مظاهر النظام القائم في مسقط وعلي الأخص إقدام السلطان تركي على حظر تجارة الرقيق، أعلنوا تمردهم ضد السلطان تركي[2].

وفي جمــادى الأولى 1294هــ / ديســمبر 1877م تلقــى روبرتســون Robertson المعتمد البريطاني الجديد في مسقط، رسالة من صالح بن علي–زعيم الحرث– أعلن فيها عزم القبائل الهجوم على مسقط، وينصحه بتأمين سلامة الرعايا البريطانيين ، فرد عليه المعتمد البريطاني بتحذير شديد اللهجة ، فحواه أنه في حالة أي هجوم ضد السلطان تركي –حليف الحكومة البريطانية– فإن الحارثي

(1) السالمي: المصدر السابق ،290/2 ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية ، المرجع السابق ، 57

(2) كيلي : المرجع السابق ،691/2.

سيكون هو المسئول الأول عن كل النتائج المترتبة جراء هذا الهجوم ، إلا أن الحارثي لم يأبه بهذه التحذيرات ، كما أنه لم يرد على رسالة كان السلطان تركي قد بعثها إليه ومعها بعض المال ، وأمر بمضاعفة راتبه. كي ينثني عن هذه الثورة ، لكن الذي حدث أن الحارثي قام بتجاهل كل هذه التحذيرات والحوافز من السلطان ، حيث تقدم بقواته إلى مطرح واحتلها دون مقاومة ، ثم انضم إبراهيم بن قيس —حاكم الرستاق–إلى الثوار[1]، وفي هذه الأثناء قام روبرتسون ومايلز على تأمين التجار الهنود ثم أمر بنقل بضائعهم الثمينة إلى القوارب وذلك ضماناً لسلامتهم . وقد توجه الثوار إلى مسقط والذي يزيد عددهم عن ألف مقاتل وحاصر الثوار مسقط من جهة البر ، وأصبح السلطان تركي في وضع صعب جداً ، نظراً لأن العناصر القبلية المتواجدة في مسقط التي كان من المفترض أن تقف إلى جانبه قد تعذر عليها ذلك بسبب الخلافات التي دبت بينها[2].

أدرك السلطان تركي أنه يمر بأزمة شديدة لذلك طلب جزءً من معونة زنجبار، ومدد عسكري لدعم قواته المدافعة عن مسقط والتي لا يتجاوز عددهم مائتي رجل ، لكن روبرتسون رفض تقديم المعونة المالية في حين أنه وافق على المدد العسكري من بريطانيا لصد هجوم الثوار على مسقط ؛ وحينما حاصر الثوار مسقط بدأت السفينة تيزر **Teazer** تطلق قذائفها على الثوار[3]، هنا أدرك

(1) I.O.R R/15/6/36 Rising of Eisharkiyeh tribes under sheikh Salih bin Aliand Sayid Ibrahim bin kais, June 1877 ;

ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 780/2

(2) كيلي: المرجع السابق ، 2 / 692.

(3) ج.ج. لوريمر، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 781/2

الثوار أنهم في مواجهة مباشرة مع السلطات البريطانية وليست مواجهتهم مع السلطان تركي لذلك تنازعت هذه القبائل المتحالفة وتذمرت بشدة من القصف الذي تعرضت له جراء حصارها لمسقط، وهذا القصف أرغمهم على الانسحاب[1]، وهذه نواة التفكك بين القبائل المتحالفة.

فطلب صالح بن علي الالتقاء بالسلطان تركي للتفاوض حول الانسحاب فالتقى الطرفان في رُوَيّ[2]، ثم طالب الحارثي من السلطان تركي دفع 20.000 ريال (عشرون ألف ريال) مقابل الانسحاب إضافة إلى دفع المرتبات الشهرية المستحقة له ولإبراهيم بن قيس[3].

الجدير بالذكر أن السلطان تركي رفض دفع أي شيء وذلك بناءً على مشورة روبرتسون لأن التحالف القبلي قد بدأ يتفكك ، فلم يجد صالح بن علي بداً من الانسحاب إلى الشرقية ، في حين أن القبائل عادت إلى مناطقها[4].

وبهذا تكون بريطانيا واجهت هذه التجمعات القبلية وأرغمتها على الانسحاب، وظهر السلطان تركي بمظهر السلطان القوي وعمل على تعزيز مركزه السلطاني ، كما أنه تبين للقبائل أن الثورة والتمرد ضد السلطان سيحتم عليها المواجهة المباشرة بينها وبين السلطات البريطانية وفي الحقيقة أن هذه الثورات

---

(1) I.O.R R/15/6/36 Rising of Eisharkiyeh tribes under sheikh Salih bin Aliand Sayid Ibrahim bin kais, June 1877.

(2) رُوَيّ : هي بلدة صغيرة متجاورة لمسقط ، وهي الآن ضاحية من ضواحي العاصمة العمانية؛ العنسي، المرجع السابق ، ص57 ؛ انظر : ملحق الخرائط ، ملحق رقم (2) .

(3) ج.ج. لوريمر: المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 780/2 - 782.

(4) كيلي، المرجع السابق ، 2 / 693 .

عبارة ثورة على التواجد البريطاني في المنطقة بشكل عام ، ومن الآثار لهذه الثورة أيضاً أنه زاد اعتماد السلطان تركي على الدعم العسكري البريطاني ضد أي هجوم أو تمرد من أي قبيلة من قبائل عمان على حدٍ سواء. وهنا يتبين لنا مدى إحكام السيطرة على منطقة عمان ممثلةً بإحكام السيطرة على سلاطينها، حيث استغلت بريطانيا هذه الفرصة ووقعت اتفاقية مع السلطان تركي في عام 1297هـ/ 1880م اتفاقية وافق بمقتضاها على إنشاء حامية عسكرية بريطانية في دار وكالتها في مسقط، وكانت هذه الاتفاقية هي بداية مقدمة لفرض الحماية البريطانية على مسقط[1].

أما في شهر جمادى الأولى من عام 1299هـ/ مارس 1882م تقدم إبراهيم بن قيس إلى المصنعة واحتلها، وجعل عليها والياً من قبله[2]، وأمر بحماية التجار الهنود من السلب والنهب وظلت حياتهم التجارية مستمرة وقائمة في المدينة[3].

ويبدو انه كان يخشى غضب السلطات البريطانية[4]، حيث كتب إلى الوكيل السياسي في مسقط ليطلعه باستيلائه على المصنعة ، وعزمه على حماية رعايا حكومة الهند البريطانية وممتلكاتهم[5].

---

(1) Wighham.: The Persian Problem, P.17 ;

العابد، مرجع سابق، ص67.

(2) I.O.R., R/ 15 / 6 / 14, P.R to G.I, 28 March 1882.

(3) نور الدين السالمي ، المصدر السابق ، 292/2 .

(4) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 2 / 780 - 784.

(5) I.O.R.,R/15/6/36,capture of E1 Mashaah fort by Sayid Ibrahim bin Kais, it srecapture by Sayid Toorkee, April 1882.

لذا عزم السلطان تركي على التحرك مباشرة إلى المصنعة لاستعادتها فسار إليها عن طريق البحر وجمع قوة إضافية من بعض القبائل الموالية له ، وبعد وصوله بدأ بمهاجمة قلعة المصنعة بثمانية عشر مدفعاً ، وتحركت السفينة الحربية البريطانية ردي Ready إلى المصنعة لمراقبة الأحداث عن كثب ، وفي اليوم التالي بدء إطلاق النار حتى استولت قوات السلطان على القلعة، في هذه الأثناء كان إبراهيم بن قيس موجوداً في الرستاق[1].

وبعد استعادة السلطان للمصنعة، ارتفعت معنوياته كثيراً وحاول مصالحة إبراهيم بن قيس طمعاً فيه ولزعزعة تحالفه مع صالح بن علي الحارثي ، فأرسل إليه مبعوثين يدعوه للانضمام إليه وأن يوقف خططه العدوانية[2]،وقد نجح في ذلك حيث قبل إبراهيم بن قيس في جمادى الأولى من عام 1300هـ / مارس 1883م راتباً شهرياً ثابتاً مقداره مائة روبية[3]، وبهذا استطاع السلطان كسب واحداً من أعنف خصومه ، وأحد دعاة بعث الإمامة الأباضية في عمان التي تقف وبصرامة أمام طموح السياسة البريطانية في عمان.

كما تعرض السلطان تركي لهجوم ثالث وذلك في ذي الحجة من عام 1300هـ/ 1883م حيث تولى قيادة الهجوم عبد العزيز بن سعيد– أخو السلطان– وصالح بن علي بالاشتراك مع بعض القبائل الهناوية من الحرث، والحبوس، والحجريين ، كان هدفهم إسقاط حكم السلطان، وقد سبقوا الهجوم

---

(1) Ibid

(2) I.O.R., R/ 15 / 6 / 36., P.R to G.I No. 55, 28 March 1883.

(3) ج.ج.لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 2/ 785.

بإرسال رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط يخطره بعزمه على الهجوم ضد مسقط ، ويطلب منه حماية رعايا حكومة الهند البريطانية عن هذا الخطر[1]، في هذه الأثناء حاول الوكيل السياسي التوسط بين الأخوين تركي وعبد العزيز، لكن الأخير رفض الأمر الذي دفع السلطان ليسحب قواته من مطرح ويركز دفاعاته حول مسقط ، وطلب من القبائل الغافرية مساعدته بالرجال والسلاح، بينما طلب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط من رعايا حكومته نقل جميع أمتعتهم المهمة إلى السفن الإنجليزية ليتسنى حمايتهما من الهجوم[2].

وفي 19 ذي الحجة / 22 أكتوبر من العام نفسه حدث هجوم حاسم وغير متوقع بقيادة عبد العزيز بن سعيد على مسقط ، وكان الهجوم على ثلاث جبهات من سور المدينة[3]،وحاول المهاجمون التسلل والتسلق على أسوار المدينة عن طريق السلالم التي أحضروها معهم ، لم يكن الهجوم متوقفاً بهذه الطريقة ، لكن نيران المدافعين كانت كثيفة مما أجبر المهاجمين على التقهقر[4]، في هذه الأثناء طلب السلطان تركي المساعدة من مايلز الوكيل البريطاني في مسقط ، فأمر مايلز السفينة فيلوميل بإطلاق القذائف على مواقع الثوار من أجل منعهم من مهاجمة الأماكن الضعيفة في سور المدينة ، كما كرر السلطان تركي طلب

---

(1) I.O.R., R/15/6/36, Siege and assault of Muscat by El Sharkiyeh Rebels, October 1883.

(2) Ibid.

(3) ج.ج.لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 2 / 786.

(4) I.O.R ., R/15/6/36 Siege and assault of Muscat by ElSharkiyeh Rebels, October 1883.

المساعدة من مايلز في اليوم التالي ، وفعلاً تم إطلاق القذائف أثناء الليل على الثوار(1)، في حين أن الثوار حاولوا الاستيلاء على مصادر المياه العذبة حول مسقط، لكنهم لم ينجحوا في ذلك ، وفي اليوم التالي وصل أسطول صغير من القوارب يحمل أكثر من سبعمائة مقاتل من القبائل الغفارية المؤيدة للسلطان تركي. وانتهى خطر الثوار تماماً بعد أن تراجعوا عندما رأوا أنه لا جدوى من الاستمرار في الهجوم ، ثم أمر عبد العزيز بن سعيد وصالح بن علي قواتهما بالتراجع إلى الشرقية ، وذلك بعد أن فقدوا أكثر من سبعين مقاتلاً بينهم عدد من زعماء القبائل(2).

في الحقيقة أن هذا الهجوم يعتبر هو أخطر ما واجهه السلطان تركي فقد تكاتفت عليه غالبية قبائل الشرقية التي حمّلها السلطان تركي مسؤولية التورط في هذا الهجوم.

وهكذا استطاعت بريطانيا القضاء على هذا الهجوم ، ونتيجة لفشل هذا الهجوم ارتفعت مكانة السلطان تركي لدى أصدقائه وأعدائه على حد سواء ، وأصبح موقفه أكثر قوة وأعطاه دفعة من القوة المعنوية، وأضفى على حكمه مظهراً من القوة افتقده في السنين السابقة(3). كما نلاحظ تغيراً كبيراً في سياسته

---

(1) الأرشيف العثماني باستانبول ، تقرير رقم AID-18-1/1/FID-110104546/DID110104556 - 18 – 1/1،

(2) I.O.R., R/15/6/14, Political Diary of the Muscat Pol, Agency from 15 to 31October1883 ; ج.ج.لوريمر، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 787/2

(3) I.O.R., R/15/6/36 P. Rto G.I6 st January 1884.

فقد كان يلجأ في السابق إلى المفاوضات وتقديم المال للمهاجمين في كل مرة لكن في التمرد الأخير لم يكتف السلطان تركي بهزيمة المهاجمين الثوار فقط بل إنه أرسل بعض قواته لتعقبهم كما أنه لم يستجيب لمطالب زعيم الحرث(1).

وخلاصة القول أن السنوات الأخيرة في عهد السلطان تركي تميزت بشيء من الاستقرار فلم يتعرض لتهديد مباشر، كما كان يحصل عادة من أعدائه التقليدين، ولعل هذا يعود إلى تزايد قوته وإلى التصريح البريطاني الذي أُصدر في 1303هـ / 1886م حيث قررت الحكومة البريطانية دعم السلطان تركي ضد أي اعتداء عليه خلال فترة حياته، وقد خصت حكومة الهند البريطانية تركي وحده بهذا الدعم والذي لن يمتد إلى أبنائه أو ورثته وعلق استمراره على شرط التزامه بالسير وفق سياسة الحكومة البريطاني(2).

الملاحظ أن الهدوء الذي تمتع به السلطان تركي نتيجة لهذا الإعلان شل حركة القبائل في الداخل من مهاجمة الساحل، إلا نادراً ، كما جعله ينشط في تأديب القبائل والمدن الثائرة عليه في الداخل ، ففي عام 1303هـ / 1886م أرسل ابنه فيصل إلى نزوى واستطاع أن يردها إلى طاعة والده. ثم جاء علي بن ناصر وأعلن خضوعه وولاءه للسلطان تركي في مسقط وذلك في صفر 1304هـ / نوفمبر 1886م(3).

---

(1) I.O.R R/15/6/36 Despatch of aforce by seyyid Turki to follow the retreating Rebles, November 1883.

(2) I.O.R., R/15/6/36, G.I to P.R No.276 – E, 9February 1886.

(3) I.O.R.,R/15/6/14, Diary of Muscat for fortnight ending 8 November 1886.

لقد كان لالتزام بريطانيا بحماية السلطان تركي أثر كبير في قمع ثورات القبائل، كما كان له أشد الأثر على سياسته في السلم والحرب، وقد تميزت الفترة الباقية من حكمه بالهدوء النسبي ، حيث أدت الهزائم التي منيت بها هذه القبائل إلى وصول زعمائها إلى قناعة تامة بصعوبة الإطاحة بذلك السلطان طالما بقي تأييد المسؤولين البريطانيين له[1] من أجل تنفيذ معاهدة عام 1290هـ / 1873م –السابقة الذكر– .

(1) تجدر الإشارة أن السلطان تركي أصدر في عام 1301هـ/ 1884م بياناً جديداً أكد فيه منع تجارة الرقيق في مناطق نفوذه ، وذلك بعد أن لوحظ انتعاش هذه التجارة في عمان آنذاك ، ولم يكتف السلطان بهذا البيان بل بعث برسالة إلى زعماء منطقة الساحل العماني طالبهم فيها بالقبض على الأرقاء الذين يجلبون إلى موانئ الساحل بواسطة رعاياه ، ولقيت هذه الجهود تقديراً من المسؤولين البريطانيين؛ لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 3619/6.

موقف القبائل العمانية من معاهدة الحماية بين عمان وبريطانيا:

ثورة قبيلة الحرث في شعبان 1312هـ / فبراير 1891م:

توفى السلطان تركي بن سعيد في عام 1305/ 1888م، وبوفاته نشب خلاف بين أبنائه الثلاثة محمود وفيصل وفهد، واستطاع فيصل كسب الجولة لصالحه وتولى فيصل بن تركي الحكم لأنه الأقوى(1)، وقد حاول أن يخالف السياسة التي انتهجها والده، فقد كان يتطلع إلى أن يصبح سيد دولة موحدة مستقلة استقلالاً حقيقياً، ومتحررة من أي نفوذ أجنبي، ويبدو أنه كان ممتعضاً من سيطرة الإنجليز على سياسة وتصرفات حكومة مسقط السابقة(2)، ولهذا قام بالتقرب إلى زعماء القبائل العمانية المحافظة التي كانت تناصب والده العداء ، ومن أجل تسهيل هذه المهمة قام بخطوتين مهمتين هما :

الخطوة الأولى:

طرد أبرز الوزراء في عهد والده والذي عرف بولائه التام للإنجليز(3)،وهذا تعبير واضح عن استيائه من العناصر التي تنادي بسياسة التبعية لحكومة الهند البريطانية.

---

(1) AID-18-1/1/FID-110104546/DID110104556

الأرشيف العثماني باستانبول ، تقرير رقم 1/1 – 18 ، 8كانون الثاني 1304ر، ص2185 ؛ العابد، مرجع سابق، ص67 .

(2) روبرت ، المرجع السابق ، 427.

(3) I.O.R., R/5/6/13, Seyyid Said bin Muhammad to the Resident 8 Jumadi e1 Sani 1297 – 10 May 1880

الخطوة الثانية:

هي تقربه من صالح بن علي –زعيم الحرث– حيث أرسل إليه وتودد له بضمه إلى جانبه لذلك أخبره بوفاة السلطان تركي ، ويطلب منه الانضمام إليه وترك الخلاف ، فعقد الجانبان صلحاً فيما بينهما[1].

الجدير بالذكر أن صالح بن علي زعيم الحرث كان معروفاً بعدائه للإنجليز حيث يمثل الفئة المحافظة وهي على خلاف مع البريطانيين، وهكذا استطاع السلطان الجديد أن يضم إلى جانبه –ولو مؤقتاً– أبرز الزعماء الأباضيين المعارضين للنفوذ البريطاني في عمان، وكان من العوامل المساعدة في هذا التقارب إدارك السلطان فيصل أن القبائل الأباضية المحافظة تنظر إلى موقفه من تجارة الرقيق بحساسية شديدة، ولهذا عمل على مراعاة هذا الجانب. ولذلك أعلن أنه يؤيد العمانيين في موقفهم من شرعية تجارة الرقيق[2].

في حين أن السلطان فيصل لم يبد أي استعداد للتعاون مع المسئولين البريطانيين في مسألة تجارة الرقيق، كما رفض تقديم أي مساعدة لمنع هذه التجارة وذلك في السنتين الأوليين من حكمه[3]، من اجل ذلك ذكر المسؤولون البريطانيون بأن موقف السلطان فيصل من هذه التجارة ، بالإضافة إلى ازدياد حدة الصراعات القبلية في هذه المناطق من عمان يحولان دون الحدَّ من تجارة

---

(1) السالمي، المصدر السابق ، 294/2.

(2) لاندن، المرجع السابق ، 433.

(3) I.O.R R/15/6/14 Daly of the Muscat P.A. and Consulate for the fortnight ending 23 June 1888 ;

لاندن، المرجع السابق ، ص 434 .

الرقيق في السلطنة العمانية ، كما خشي البريطانيون من هذه السياسة الجديدة التي قد تؤدي إلى انعكاساً سيئاً ضدهم من قبل السلطان وسكان الخليج بشكل عام،ولذلك اعتبرت بريطانيا سياسة السلطان فيصل معادية لهم ، ولذلك لم يتم الاعتراف به سلطاناً على مسقط في بداية حكمه بناءً على نصيحة الكولونيل روس المقيم البريطاني في الخليج، الذي كان يتوقع حدوث اعتراضات على تولى فيصل الحكم(1)، بينما تركت معونة زنجبار سارية المفعول ولم تتوقف(2)، وهذا يعني اعترافاً مبدئياً بالسلطان، وأن ما أعلنه حول عدم تعاونه مع بريطانيا لمنع هذه التجارة لا يعدو عن كونه محاولة منه لاستقطاب زعماء القبائل الأباضية إليه، في وقت لم يحصل فيه على الاعتراف البريطاني بشرعية حكمه، ومهما تكن الأمور فإن الحكومة البريطانية رأت أن الحصول على امتيازات جديدة في السلطنة العمانية لن يتم إلا عن طريق الاعتراف بفيصل سلطاناً على عمان ، لاسيما وأنه لا يوجد بديل يحل محله، وفي شعبان 1306هـ / أبريل 1889م تلقى روس المقيم البريطاني في الخليج رسالة من وزير الخارجية البريطاني توضح موافقة الحكومة البريطانية على الاعتراف الرسمي بالسلطان فيصل(3).

وعندما تمت الموافقة من قبل حكومة الهند توجه المقيم إلى مسقط ووجد الأحوال غير مستقرة، وأن هناك خطراً عظيماً ممثلاً في قيام القبائل الهناوية في

---

(1) Bailey, R.: Records Of Oman(1867- 1947), Historical Affairs (1871- 1913), Vol.2, Archive Edition, London, 1988. P.219.

(2) ج.ج.لوريمر : المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 2 / 819.

(3) I.O.R., R/15/6/50 F. Simila to P.R, 20 April 1889 ;

درويش، المرجع السابق ، ص 132 .

المنطقة الشرقية بثورة خطيرة ضد السلطان فيصل(1).

فكتب روس إلى الحكومة البريطانية يقول أن الاعتراف الرسمي بفيصل في الظروف الراهنة غير مناسب ويجب تأجيل ذلك لوقتٍ آخر إلا أن حكومة الهند البريطانية رأت ضرورة سرعة الاعتراف به، لأن سياسة الحكومة البريطانية فيما يختص بحماية مصالحها تتطلب وجود حاكم مقتدر قادراً على تنفيذ رغبات الحكومة البريطانية وله من القوة ما يجعله قادراً على تحصين المدن الساحلية ، وحماية رعاياها الساكنين فيها.

وعلى هذا فقد خولت حكومة الهند المقيم البريطاني في الخليج بأن يهنئ السلطان فيصل باعتراف الحكومة البريطانية به سلطاناً على مسقط ، وفي 16 شعبان 1307هـ / 16 أبريل 1890 أعلن روس في مسقط في احتفال كبير اعتراف الحكومة البريطانية بفيصل بن تركي سلطاناً على عمان ؛ كما صرح السلطان فيصل في هذه المناسبة عن رغبته في العمل بنصائح الحكومة البريطانية في كل الشؤون السياسية المهمة، ووعد روس بأنه سيعمل بالطريقة التي تضمن له استمرار صداقة ورضا الحكومة البريطانية(2).

وبعد هذا الاعتراف تلقى المقيم البريطاني في الخليج رسالة من نائب أمين الهيئة الخارجية بحكومة الهند يقترح فيها الحصول من السلطان فيصل على تعهد بعدم تنازله عن أي من الأراضي التابعة له لأي أحد كان، عدا الحكومة

---

(1) ج. ج. ، لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 2 / 819.

(2) I.O.R., R/15/6/20, Letter from colonel Ross Political Resident in the Persian Gulf, to secretary Government of India, No. 279, in 29 December 1890.

البريطانية(1).

وفي 9 شعبان من عام 1308هـ / 19 مارس 1891م تم توقيع معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بريطانية المباشرة على السلطنة ، وقعها السلطان فيصل دون مناقشة لأن السلطات البريطانية مهدت لهذه المعاهدة بشكل دقيق واختارت الوقت والمكان المناسب(2) حيث انضمت روسيا إلى فرنسا في اتفاقية سرية تهدف إلى معارضة النفوذ الإنجليزي في مارس والخليج، وقد تم توقيعها بحضور مجموعة من أعيان مدينة مسقط لاعتبارهم شهوداً على هذه المعاهدة، وبمقتضى هذه المعاهدة التزم السلطان أصالة عن نفسه ونيابة عن ورثته من بعده بعدم التعرض بالبيع أو الرهن أو التأجير لأي دولة أخرى دون أخذ إذن مسبق من حكومة الهند البريطانية(3). كانت هذه المعاهدة خطوة نحو إخضاع السلطنة

---

(1) I.O.R R/15/6/36 Declaration of H.H. the sultan regarding the alienation of his dominions, 11 February 1891.(10) انظر : ملحق الوثائق، ملحق رقم

(2) درويش، المرجع السابق، ص 133.

(3) I.O.R.,R/15/6/20., P112- 115, 1890

- L/P&s/10/606, P.96-101,1891, Treaty Of Friendship Commerce and Navigation Between Great Britain and Muscat, 1891. (10) ملحق رقم

- وقعت هذه المعاهدة بين السلطان فيصل بن سعيد والكولونيل إدوارد تشارلز روس ممثل جلالة ملكة بريطانيا وإمبراطورة الهند، وقد تضمنت هذه المعادة مجموعة من البنود أهمها:

1- التزام السلطان فيصل وورثته بعدم عقد أي معاهدات بخصوص التأجير وإنشاء الوكالات مع أي دولة أخرى إلا بإذن من بريطانيا.

2- يخضع الرعايا البريطانيين للقنصل البريطاني في حال وجود أي نزاعات بينهم أو بينهم وبين أفراد من دول أخرى ويتم الحكم وفق القوانين البريطانية.

=

للحماية البريطانية لأنها لا تلغي المعاهدات المعقودة بين السلطنة والدول الأخرى كفرنسا والتي تسمح بوجود قناصل لتلك الدول في مسقط، وظلت هذه المعاهدة سرية حتى عام 1316هـ/ 1899م عندما اضطروا للإعلان عنها عقب اشتداد النزاع بين الجانبين.

وهكذا دخلت عمان رسمياً تحت مظلة النفوذ البريطاني الكامل وهذا أدى إلى عودة الاضطرابات والحروب بين القبائل المحافظة العمانية و السلطان في مسقط لأنها اعتبرت أن موافقة السلطان على عقد هذه المعاهدة خضوعاً منه للهيمنة البريطانية، وتراجعاً قوياً عن السياسة التي انتهجها في سنوات حكمه الأولى، كما زادت نقمة القبائل على السلطان حينما بدأ يتعاون مع البريطانيين في مسألة قمع تجارة الرقيق ، وهذا أدى إلى احتجاج قوي من زعيم الحرث[1] صالح بن علي الذي يرى أن هذا الفعل مخالف لسياسة التقارب بينهما، وقد وقع خلاف بينهما على مقدار الجزية التي كان مقرراً أن يدفعها الشيخ صالح، ثم تبدلت العلاقات الحميمة بين السلطان وزعيم الحرث إلى علاقات عدائية ومشاحنات، وقد وجه صالح بن علي تهديد للسلطان وبين فيه عدم ضمانه لبقية القبائل بالتمرد ضده نتيجة لهذه المعاهدة. بعد ذلك بدأ صالح بن علي يخطط ضد السلطان وينشئ التحالفات[2].

=

3- للسفن الحربية والمراكب العسكرية البريطانية الحق في الرسو في كل الموانئ التابعة لمسقط.

(1) ج.ج.لوريمر، المصدر السابق ، القسم التاريخي 3620/6

(2) درويش، المرجع السابق ، ص 124.

ويرى السالمي سبب الخلاف بين السلطان وزعيم الحرث بقوله : " وقع بين السلطان وبين شيخنا –يقصد به زعيم الحرث صالح بن علي– بعض أشياء في النفوس وكتب إليه كتاباً ذكر فيه أنه لا يملك إلا نفسه يعني أنه لا يعطيه ذمة إلا عن نفسه ، فقيل أن السلطان استنكر الكتاب ، وقال له قائل : أن هذا الكتاب يشعر برد البريء فأعرض السلطان عن الكتاب وجعله كلا شيء ولعله إنما فعل ذلك رغبة في استبقاء الصحبة"[(1)].

تبين لنا من هذا الكتاب أن صالح بن علي لا يضمن ثورة القبائل الهناوية على السلطان[(2)]، إن موافقة السلطان فيصل للحكومة البريطانية بعقد مثل هذه المعاهدة التي تضمنت تقييد حركة تهريب الأسلحة والحد من تجارة الرقيق ، كانت من أهم أسباب اشتداد العداوة والخلاف بين السلطان وكثير من القبائل الإباضية في عمان[(3)].

---

(1) السالمي، المصدر السابق ، 295/2 .

(2) يُذكر أنه في عام 1311هـ/ 1894م توجه عدد من زعماء القبائل العمانية إلى زنجبار واستقبلهم سلطانها حمد بن ثويني، وكان هدفهم هو إعادة توحيد شطري السلطنة، فقدم لهم السلطان ثلاث مدافع ميدان، و300 برميل بارود هدية لزعيم قبيلة الحرث، ومن بين هؤلاء الزعماء عبد الله بن صالح الحارثي ومحسن بن عمر الحارثي، وحمود بن سعيد الجحافي، فلما علمت حكومة الهند البريطانية بذلك بادرت بتحذير السلطان حمد بن ثويني ، وأكدت عليه بأن لا يقدم لضيوفه سوى الهدايا التقليدية مثل السيوف والخناجر والثياب، واعتبرت ذلك تنفيذاً لسياستها الاستعمارية والتي تحتم المحافظة على الوضع الراهن في كلا السلطنتين ، وتعميق الانفصال بين شطري السلطنة، لوريمر، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 825/2 ؛ لاندن، المرجع السابق،ص438 .

(3) Geranlanden,B.:Oman since 1856 Disruption Modernization in traditional Arab society, Prince Eton university press Princeton, New Jersey, 1967, P234 ;

=

بسبب هذا الخلاف أخذ السلطان فيصل يتقرب من زعيم آخر من زعماء الحرث ليحل محل صالح بن علي في زعامة القبيلة ، ويكفيه ثورتهم ضده ، مما حدا بالأخير أن يبعث برسالة احتجاج إلى السلطان ، لكن السلطان لم يأبه بهذه الرسالة ولم يرد عليها[1].

وفي شهر شعبان من عام 1312هـ / فبراير 1895م بعث صالح بن علي ابنه عبد الله على رأس حملة إلى مسقط، توجه لتروى متظاهراً بأنه يريد مناقشة الاضطرابات القبلية في نزوى مع السلطان فيصل الذي كان يحدوه الأمل في إعادة سيطرته على المدينة، كما كان من بين الزعماء الذين ذهبوا بصحبة عبد الله بن صالح حمود الجحافي ومحسن بن عمر أحد زعماء قبيلة الحرث، وهما اللذان رافقاه في رحلته إلى زنجبار[2].

الجدير بالذكر أن هؤلاء عندما وصلوا إلى مسقط استقبلهم السلطان فيصل وأكرمهم ، وأحسن ضيافتهم ، ثم قدم لهم الهدايا المعتادة والتي تدل على انتهاء الزيارة وقيامهم بمهمتهم ، ولكنهم لم يغادروا مسقط ، وعندما حل الظلام ، تسللت جماعات من البدو إلى مسقط، مما أثار الشك في قلوب جنود السلطان من النجديين والحضارمة. فوجهوا تحذيراً إلى السلطان لكنه لم يأبه بهذا

=

شركة الزيت العربية الأمريكية ، المرجع السابق ، ص 61 .

(1) لاندن، المرجع السابق ، ص 438.

(2) السالمي، المصدر السابق . 2 /295 ؛

- Busch, C: Britain and the Persian Gulf, 1894 – 1914, p. 20.

التحذير[1].

وفي هذه الأثناء أدرك السلطان فيصل أنه قد أهمل حلفاءه من القبائل، كما أهمل إعداد وسائل الدفاع عن عاصمته نفسها حتى بدأ بتغيير سياسته، غير أن مساعيه لم تنجح في منع صالح بن علي من الانقضاض بقواته على ضواحي مسقط[2].

وفي صبيحة يوم 17 شعبان / 13 فبراير من نفس العام استطاعت جماعات من القبائل اتباع عبد الله بن صالح فتح أبواب العاصمة، فانقض الثوار هجوماً على مسقط ، وأحاطت القوات بمنزل بدر بن سيف قائد جيش السلطان، ليقطعوا الاتصال بينه وبين جنوده ، ثم هاجموا القصر الجديد للسلطان، وحاول الثوار شق طريقهم إلى القصر القديم الذي كان السلطان مقيماً به وهدفهم قتله، لكنه تدارك نفسه وهرب عبر سطوح البيوت المجاورة، حتى استطاع الوصول إلى مقر الوكالة البريطانية وطلب المساعدة من الوكيل البريطاني[3].

لكن الوكيل البريطاني عرض على السلطان تقديم الحماية له ولأسرته ، وذلك بحجة التزام الحياد بين السلطان ومناوئيه ، فتوجه السلطان إلى قلعة الجلالي حيث

---

(1) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 726/2 ؛ فلبس ، المرجع السابق ، ص 158.

(2) لاندن، المرجع السابق ، ص439؛ فلبس، المرجع السابق ، ص 158.

(3) لوريمر ، القسم التاريخي ، 827/2 ؛ فلبس، المرجع السابق ، ص 158 ؛

-AFF.Etr., Letter de Ministre de La Marine et des Colonies au Ministre des Affaires Etrangeres, Mascate, vol.5, 29 fev1896.

استطاع الوصول إليها لأنها مازالت تحت ملكه[1].

وهكذا تمكن الثوار من الاستيلاء على معظم أنحاء العاصمة ورفعوا العلم الأبيض فوق قصر السلطان ، وتم تنصيب سعود بن عزان بن قيس رئيساً لهم ، والعجيب أن الثوار حرصوا على عدم التعرض لرعايا الحكومة الهند البريطانية[2]، وربما يرجع ذلك لخوفهم من التعويضات التي تفرضها حكومة الهند البريطانية على الثوار بعد أي اعتداء على رعاياها، وقد ذكر الثوار: " أنهم ما جاءوا ليغتصبوا شيئاً ، لكنهم جاءوا ليضعوا على عرش عمان حاكماً قوياً يستطيع أن يفرض هيبته واحترامه على البلاد كلها"[3].

استمر القتال بين الجانبين حوالي ثلاثة أسابيع[4]، وحاول الثوار التقدم نحو الحي الذي تقع فيه الوكالة البريطانية، لإحكام الحصار على قلعة الجلالي، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك نتيجة للتحذيرات التي وجهها لهم الوكيل السياسي البريطاني[5].

في هذه الأثناء هبت القبائل الغافرية لمساعدة السلطان في حين أن الثوار من القبائل الهناوية تلقوا إمدادات جديدة من سلطان زنجبار هنا أحس البريطانيون بالخطر المحدق بالسلطان لذلك دعوا إلى عقد هدنه قصيرة بين السلطان ومناوئيه

---

(1) Townsend, J.: Oman The Making of the Modern state, Croom Helm Kent, P24.

(2) لاندن، المرجع السابق ، ص 439.

(3) ج.ج.لوريمر : المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 827/2.

(4) قاسم ، المرجع السابق ، ص 150.

(5) ج.ج.لوريمر: المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 828/2.

، ثم طلب الوكيل البريطاني بنقل الرعايا البريطانيين وفعلاً وصلت السفينة الحربية البريطانية سفنكس Sphinx إلى مسقط وتم نقلهم إلى المكلا، ثم استؤنف القتال مرة أخرى وتعرض الثوار للرعايا حيث تم تدمير ونهب ممتلكات بعض التجار الهنود من رعايا حكومة الهند(1).

لذا عقد المقيم البريطاني في الخليج هدنة جديدة مدتها ثلاثة أيام بين الثوار والسلطان فيصل، لكن استؤنف القتال للمرة الثالثة، بعد ذلك طلب الثوار مقابلة المقيم البريطاني، وفعلاً التقى الثوار بالمقيم البريطاني في الخليج، والوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، ثم أملى الثوار شروطهم لوقف القتال والتي من أبرزها :

– أن يتولى الحكم في سلطنة عمان حمد بن ثويني سلطان زنجبار –لأنه حليف للحكومة البريطانية، بخلاف فيصل بن تركي ،والمقصود من هذا الشرط هو إعادة توحيد شطري السلطنة.

– إذا لم توافق بريطانيا على هذا الشرط، فإنه يتولى الحكم في عمان أحد أبناء الإمام عزان بن قيس(2)، وهم يريدون إعادة نظام الإمامة السابق.

ورداً على هذه الشروط أبلغ الوكيل البريطاني في مسقط الثوار أن أي اتحاد بين عمان وزنجبار هو أمر مستحيل، وغير قابل للتفاوض، كان هذا البلاغ في

---

(1) فيلبس ، المرجع السابق ، ص 159.

(2) I.O.R., R/15/6/37, the Rebellion of 1895. – Calvin H. Allen, Jr. Op. cit. p. 53.

10 رمضان من عام 1312هـ / 7مارس 1895[1]، ثم أدرج قائلاً أنه من الواجب احترام ممتلكات الرعايا البريطانيين، وإلا فستتخذ حكومة الهند البريطانية الإجراء اللازم لحمايتها، وإزاء هذا الموقف الحازم من البريطانيين مال الثوار إلى السلم، حيث تم عقد معاهدة سلام ،وهنا نلحظ حرص بريطانيا على التصدي لأي محاولة لتوحيد شطري السلطنة العمانية، وقد شملت هذه المعاهدة على بعض الشروط مثل:

1- على السلطان فيصل أن يدفع 12ألف روبية لزعماء القبائل الثائرة ضد السلطان.

2- يجب أن يتم إعادة المخصصات التي تصرف شهرياً لزعيم قبيلة الحرث صالح بن علي.

3- أن يستمر حكم أسرة آل قيس –حكام بلدة الرستاق- عليها دون منازع.

4- على السلطان أن يعمل على إزالة أسباب التمرد وذلك بالتوفيق بين القبائل في الداخل مع حكم السلطان حليف بريطانيا[2].

وتحقيقاً لهذا الشروط دفع السلطان فيصل مبلغ 12.000 ريال للثوار[3]،

---

(1) I.O.R. , R/15/6/37 , the Rebellion of 1895.

(2) ج.ج. لوريمر: المصدر السابق ، القسم التاريخي ، 833/2

(3) فيلبس، وندل: المرجع السابق ، ص 159.

لكن المصادر العربية تذكر أن المبلغ الذي دفعة السلطان هو 12.000قرش[1]. وهذا هو الراجح أنه دفع اثنى عشر ألف قرش ، وبهذا يكون السلطان فيصل استطاع شراء الصلح من الثوار بالمال ، ثم انسحب الثوار من مسقط ، وهكذا تمكنت قوات السلطان فيصل من استعادة سيطرتها على مسقط[2].

وبعد انسحاب الثوار بعدة أسابيع توفى قائد الهجوم على مسقط في ثورة عام 1312هـ ، فبراير 1895م عبد الله بن صالح الحارثي، ثم بعد ذلك تبعه والده صالح بن علي الحارثي إثر جروح أصيب بها في آخر معركة من معاركه[3]— حيث وقعت اشتباكات قبلية في وادي سمائل[4]، وهكذا تخلص السلطان من زعيمين يعتبرا من أبرز زعماء قبيلة الحرث الهناوية.

وهكذا انتصر الثوار في هذا التمرد واتضح لنا الدور الكبير الذي لعبته قوات الداخل ، والشجاعة التي يتمتع بها زعماء القبائل، ولم يكن ينقصهم إلا تحقيق التعاون بين فئتي الغافرية والهناوية، الملاحظ في هذا الصراع أن بريطانيا التزمت الحياد في بادئ الأمر، حيث أن حكم السلطان فيصل شارف على الانهيار بسبب هذا التمرد، على الرغم من أن السلطان وافق على عقد معاهدة الصداقة

---

(1) السالمي ، نور الدين: المصدر السابق . 2 /295 .

(2) AFF.Etr., Letter de Ministre de La Marine et des Colonies au Ministre des Affaires Etrangeres, Mascate, vol.1, 13 Mars1895.

(3) فيلبس، المرجع السابق ، ص 159.

(4) السالمي، المصدر السابق . 2 /295 .

والتجارة والملاحة عام 1308هـ / 1891م[1]، ووافق على عدد من بنودها التي تشمل تفتيش ومصادرة وتدمير السفن العمانية العاملة في التجارة غير المشروعة، وهذا ما جعل السلطان يستاء من هذا الموقف، وربما يكون سبب وقوف بريطانيا على الحياد في الثورة لأنه في بداية حكمه أخذ يتقرب من زعماء القبائل الهناوية العمانية المحافظة، وهذا ما لا تريده بريطانيا[2].

كما نلحظ أن حكومة الهند البريطانية أخذت ترقب الأحداث عن كثب وتريد أن تبين للسلطان أهمية وقوفها إلى جانبه وهذا لا يتم إلا بتنفيذ رغباتهم وكان في اعتبار حكومة الهند البريطانية أنه لو انتصر الثوار من القبائل الهناوية، فإنها ستسعى على أن يتولى الحكم في مسقط من تضمن تعاونه معها ويعمل على تحقيق ما يرمون إليه، هكذا انتهت هذه الثورة بانتصار القبائل الهناوية واضطرار السلطان فيصل بن تركي لشراء كرسي العرش بالمال. وقد أدت ثورة 1895م إلى تحول السلطان عن ولائه للإنجليز بسبب الموقف المحايد الذي وقفته الحكومة البريطانية خلال هذه الأزمة ومحاولة المقيم البريطاني إرغام السلطان فيصل لقبول الصلح مع الثوار ولكن برأيي أن السبب المباشر لتدهور العلاقة هو الصداقة المتزايدة بين السلطان ونائب القنصل الفرنسي الذي استغل الفرصة

---

(1) لاندن، المرجع السابق ، ص 135.

(2) Peterson, J.: Oman in the Twentieth Century, Croom Helm Kent, 1984, P.45 ;

الشاروني ، المرجع السابق ، ص 135 ؛ درويش، المرجع السابق ، ص 134.

لصالح فرنسا.

الجدير بالذكر أنه بعد عقد معاهدة عام 1308هـ / 1891م بدأ يظهر جلياً تذمر المسؤولين الفرنسيين من جراء الهيمنة البريطانية على عمان[1]، ففي العام نفسه اشتكى السفير الفرنسي في لندن من أن الحكومة البريطانية تتدخل في وراثة الحكم في عمان[2]، وحدث اتصالات بين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية حول مسألة عمان والتي سنتحدث عنها بإذن الله في الفصل القادم..

(1) ويلسون ، المرجع السابق ، ص 176.

(2) الجوير ، التاريخ السياسي لمسقط وعمان 1308 – 1339 هـ / 1891- 1920م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1413 هـ / 1993م ، ص 283.

الفصل الرابع

الأثر الذي خلفته ثورات القبائل على سلطنة عمان

- المبحث الأول : تمهيد .
- المبحث الثاني : الآثــار السياسيــة.
- المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول : تمهيد

حظيت سلطنة مسقط باهتمام كبير من الحكومة البريطانية وذلك لتحقيق مكاسبها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، وقد أصبح هذا الاهتمام جلياً بعد أن استقرت مكانة بريطانيا في الهند، حيث بدأت محاولاتها تدريجياً لفرض السيطرة والتغلغل البريطاني في عمان، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر السهل فقد أظهر أهالي السلطنة إصراراً عجيباً لمقاومة جميع المحاولات البريطانية لبسط نفوذها على بلادهم،إلا أن الانقسام والصراعات الداخلية بين القبائل، وعدم الاتحاد في مواجهة النفوذ البريطاني أدى إلى ضعف المقاومة، خاصة مع تعاظم القدرات العسكرية البريطانية، وخاصة التفوق البحري، وإتباع بريطانيا لسياسة فرق تسد، ونجاحها في توقيع سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات التي مكنتها من بسط سيطرتها على سلطنة مسقط[1].

وتتجلى أهداف بريطانيا من وراء الاهتمام بسلطنة مسقط إذا أدركنا الأهمية السياسية والإستراتيجية التي يمثلها موقع السلطنة بكلا قسميها – الآسيوي والأفريقي – في نظر المسئولين البريطانيين، فمسقط تتحكم في مدخل الخليج العربي، ولذا فهي تشرف على طرق التجارة والملاحة الدولية في المحيط الهندي وبحر العرب، وخليج عمان، وتشكل نقطة التقاء لهذه الطرق عبر تلك البحار، ومن هذا المنطلق فإن السيطرة عليها من قبل دولة أخرى يمثل ضربة قاصمة لطرق المواصلات البرية والبحرية إلى شبة القارة الهندية، ويشكل تهديداً للوجود البريطاني في الهند، وبناءً على ذلك فإنه يمكن الاستفادة من موقع عمان

---

(1) Clemnts, FA, op. cit, p.37.

والخليج بإنشاء المحطات التجارية، وقواعد للأسطول البريطاني، ومراكز استطلاع ومراقبة لشؤون المنطقة.

ويؤكد ما تقدم تصريح اللورد كيرزون Lord carson [(1)]، عن أهمية عمان بالنسبة للحكومة البريطانية لتنفيذ سياساتها في منطقة المحيط الهندي حيث قال:"إننا نعطي إمام مسقط معاشة السنوي، ونملي عليه السياسة الخارجية، وإني مقتنع بأنه لن يمر زمن طويل حتى يحدد نص رسمي وضع هذه البلاد القانوني ويجيز لعلم صاحبة الجلالة أن يرفرف على قلعة مسقط"[(2)].

ولهذا فقد بدأت حكومة الهند البريطانية جهودها في فرض سيطرتها على المنطقة منذ العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري/ العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، ثم سعت بريطانيا حثيثة لإبعاد أي قوة دولية تنافسها في سلطنة مسقط من خلال إبرام المعاهدات والتي كان من أبرزها معاهدات منع تجارة السلاح ومكافحة تجارة الرقيق.

وهكذا تسنى لبريطانيا إبعاد النفوذ الفرنسي عن أراضي السلطنة ، ووقوع السلاطين العمانيين تحت هيمنة المسؤولين البريطانيين[(3)].

---

(1) اللورد كيرزون: نائب الملك في الهند عام ويعد من أهم عمد المدرسة التوسعية الإنجليزية؛ قاسم، مرجع سابق، ص150 .

(2) التركي، عبدالله بن إبراهيم: المرجع السابق،ص314 ؛ الفيل، محمد رشيد. الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ط2، مكتبة ذات السلاسل، الكويت، 1407هـ - 1988م، ص83.

(3) أمين، عبدالأمير، المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747 – 1778م، ترجمة: هاشم كاطع لازم، ط1، مركز دراسات الخليج، بغداد، 1977، ص8.

وقد كانت وفاة السلطان سعيد عام 1272هـ /1856م ووجود عدد من الأبناء المتنافسين على الحكم فرصة عظيمة استغلتها الحكومة البريطانية في تقسيم السلطنة [1]، وزعمت أن عملها ذلك سيؤدي إلى حل كثير من المشكلات التي تمر بها السلطنة، وبذلك صدر قرار حكومة الهند البريطانية بتقسيم السلطنة بين أبناء السلطان سعيد[2]. الذي نتج عنه كثير من الثورات ووقوف القبائل العمانية في وجه هذه السياسة البريطانية مما أدى لنشوب الحروب والصراعات والتفكك الداخلي في سلطنة مسقط.

(1) Skeet, I.: Muscut and Oman, the end of an Era, London.p.38.

(2) Kajare,F.: Le sultanate d'oman et la Question demascate pp.116-118.

المبحث الثاني: الآثار السياسية

كان لتفتيت سلطنة مسقط تدريجياً، والعمل على عزلها عن بقية القوى، وحصر علاقتها بالحكومة البريطانية، له الأثر البالغ على أغلب قبائل عمان فما كان منها إلا أن بدأت بالتمرد وإعلان الثورة ضد هذا الوضع القائم في عمان ضد السلطان فاستنجد السلطان العماني بالحكومة البريطانية لقمع هذه الثورات(1)، فرحبت بريطانيا بذلك وعملت حثيثة على التدخل العسكري ضد هذه الثورات، ولقد كانت بريطانيا أول الدول الأوربية التي اتبعت سياسة المحافظة على مصالح السلطان لتستطيع بذلك التدخل في شؤون السلطنة بهذه الحجة(2).

وخير دليل على ذلك ثورة قبيلة الجنبة عام 1282هـ/ 1865م التي أعلنت الثورة في صور ضد السلطان ثويني بن سعيد الذي خضع للإدارة البريطانية، واستعان الثائرون بالأمير السعودي على منطقة البريمي، الذي أمدهم بالرجال والسلاح، فهجم الثوار على حصن المدينة، ولم تستطيع حامية السلطان أن تصد هذا الهجوم(3)، فاستنجد السلطان بالحكومة البريطانية، فعزمت على التدخل في قمع هذه الثورة وقد كان هذا له بالغ الأثر على القبائل العمانية،لأنها أدركت تماماً أنها تحارب الحكومة البريطانية، فقد أمدت السلطان بمدفعين وذخيرة،

---

(1) Clements, F.: op.cit, p,40.

(2) العيسى، الجوهرة ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسلطنة زنجبار خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1856 / 1894، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، 1412هـ/ 1991م، ص23.

(3) Kajare,F.: op.cit, p115.

وقامت الحكومة البريطانية بعمل عسكري سافر ضد الثوار، وتم تدمير سفينتين شراعيتين إلا أن هذه العملية أخفقت[1].

ونتيجة لهذه الأحداث رأى المقيم البريطاني في الخليج أنه من الضروري القيام بعملية سريعة وحاسمة ضد قبيلة الجنبة، حيث تلقى رسالة من حكومة الهند البريطانية تأمره بتأديب أصحاب هذه القبيلة.

ثم وصل بلي إلى صور في رمضان 1282هـ/ فبراير 1866م ووجه تحذيراً إلى زعماء قبيلة الجنبة أنه عازم على قصف مدينتهم إن لم يدفعوا فوراً سبعة وعشرين ألف ريال عوضاً عما أتلفوه من ممتلكات الرعايا البريطانيين، فأبدى هؤلاء الزعماء موافقتهم على دفع هذا المبلغ، ولكنهم طلبوا مهلة، لكن بلي رفض ودمر مدينتهم وقلاعهم تماماً، وأحرق كمية كبيرة من الأخشاب المستخدمة في صناعة السفن، وقتل عدد كبير من رجالات هذه القبيلة[2].

مما تقدم يتضح لنا مدى النفوذ الذي تتمتع به بريطانيا لاسيما بعد تحكيم كاننج الذي أقر تقسيم سلطنة مسقط إلى قسمين بين أبناء السلطان سعيد[3]، هذا التقسيم الذي من شأنه أن يجعل كلا القسمين محتاجاً إلى بريطانيا، القسم الآسيوي الذي تلقى الإعانة المالية بضمان من بريطانيا، والقسم الإفريقي الذي أصبح مديناً لبريطانيا باستقلاله.

---

(1) لاندن، مرجع سابق، ص234.

(2) التركي، المرجع السابق، ص414.

(3) F.O,371/1098/7, Letter from the viceroy of India to Sayid thuwani of Muscat containing his Arbmration Award in the Dispute over Zanzibar, Dated 2 April 1861.

كما صرح أحد المسؤولين البريطانيين أن ما قامت به بريطانيا هو تدخل سافر في شؤون السلطنة العمانية حيث قال:"... إن ما جرى – على الرغم من اسم التحكيم الذي أطلق عليه – لم يكن تحكيماً حقيقاً ولا حتى وساطة، بل كان تدخلاً. وهو تدخل غريب جداً ، لأنه لم يعتمد على القسوة والتعسف فحسب بل على القانون ظاهراً"[1].

إن تصرف بريطانيا هذا وتدخلها بهذا الشكل جعل منها الصانع الفعلي للحاكم خاصة بعد إجبارها لثويني بالتراجع عن الحملة وقبول الوساطة البريطانية، وهي بهذا قد كسرت الطريقة العمانية التقليدية في اختيار الحاكم.

كما كان للدور البريطاني في إيقاف الحملة أثره في زيادة نفوذهم في زنجبار[2].

في الحقيقة أن هذا التدخل المباشر من الحكومة البريطانية في شؤون السلطنة العمانية لم يخدع أحداً في ذلك العصر، فنجد أن القبائل العمانية عبرت عن سخطها ضد هذه السياسة المجحفة بتوالي الثورات ضد السلطان والحكومة البريطانية.

كما أن الحكومة الفرنسية لم يغيب عنها الاحتكار الذي تخطط له بريطانيا، فأبدت سخطها واحتجاجها على التحكيم البريطاني، فسعت بريطانيا إلى تهدئة الأمور فأشركت فرنسا في هذا التحكيم بحيث تتعهد الدولتان المتنافستان تعهداً

---

(1) Kajare ,F.: op. cit, P. 116 ;

غباش، المرجع السابق، ص 206 ؛ القاسمي، سلطان، المرجع السابق، ص8.

(2) السديس، المرجع السابق، ص186.

قاطعاً باحترام استقلال زنجبار . فطالبت فرنسا أن يشمل التعهد أيضاً سلطنة مسقط، وهكذا نص الاتفاق الثنائي الموقع عام 1279هـ / 1862م على أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية تتعهدان باحترام استقلال سلطنتي مسقط وزنجبار(1)، وقد ورد في النص أنه :"نظراً لأهمية المحافظة على استقلال سمو سلطان مسقط وسمو سلطان زنجبار، وجدت فرنسا وبريطانيا من المناسب التعهد. بصورة متبادلة، باحترام استقلال هذين العاهلين"(2).

في الواقع أن الأمر لم يشكل بالنسبة لفرنسا، أي تعقيد بل كان مكسباً لسياستها الخارجية، أما بريطانيا فقد شعرت بأن هذا التعهد تقييد لحريتها لذلك تجاهلته ، لتتفرد بالسياسة الاستعمارية في سلطنة مسقط.

بالإضافة إلى حالات التدخل السابقة فإن بريطانيا تمكنت في عام 1285هـ/ 1868م من إقناع تركي بن سلطان بإنهاء معارضته لابن أخيه السلطان سالم، وعليه أن ينسحب إلى الهند مقابل معاش يضمن له عيشة بعيدة عن المشاكل ، فلا شك أنه كان تدخلاً لتأييد السلطان الحاكم وهو تدخل في شؤون عمان الداخلية(3).

كما استمر تدخل بريطاني في شؤون سلطنة مسقط وذلك في الفترة التي

---

(1) Anglo- French Deci. Artion Respecting the Independence of Miscat and zanzpar. Dated 10 March 1862.(6) انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم

(2) Allen C.: op.cit, p.35 ;

غباش، ص207.

(3) N.D. 2/D,E. the Bombay Government pressed the question of colonel Pelly as to whether Sayid turki on 10th, febr, 1868.p.111.

أعقبت وفاة الإمام عزان بن قيس[1]، حيث أصبح اعتماد السلاطين على تأييد البريطانيين أوضح وأبرز، حيث تذرعت بريطانيا أنها ستحمي السلطان من ثورة القبائل في الداخل لأن العداء أصبح مستحكم بين الداخل والساحل.

الجدير بالذكر أن بريطانيا تعتبر أول دولة أوروبية سعت لحماية السلطان ضد القبائل المحلية[2]، وقد استغلت بريطانيا حاجة السلطان تركي لدعمها وحمايتها في مواجهة ثورات القبائل في عقد معاهدة عام 1290هـ/ 1873م لمنع المتاجرة بالرقيق في أراضي سلطنة مسقط مع السلطان تركي، وتعهدت له مقابل ذلك بتقديم الدعم السياسي والعسكري اللازمين للحفاظ على استقرار حكومته[3]، وقد كانت هذه الحماية للسلطان تركي ولحكومته من قبل الحكومة البريطانية من أجل ضمان المحافظة على سيطرتها على المنطقة.

وفي هذا السياق عندما قام الثوار المناوؤن للسلطان بالهجوم على مسقط في عام 1294هـ/ 1877م تدخلت قوة بحرية مسلحة وعملت على صد الهجوم، ولهذا كتب إبراهيم بن قيس خطاباً إلى المعتمد البريطاني في مسقط قال فيه:"لقد تدخلتم في حرب العرب بين الحاكم ورعاياه، وإنكم أشعلتم حرباً بغير حق. وهذا أمر يخالف جميع القواعد والقوانين، وما كنا ننتظر هذا منكم، فإذا كنتم تعتقدون أن جيشكم قوي، ودولتكم جبارة، وشعبكم قوي، فإن الله أقوى وأعظم. وعليه

---

(1) Allen, C.: Op.cit. p53.

(2) العيسى، المرجع السابق، ص23.

(3) F.O,371 /1089/7.Treay for the Apoliton of the slave trade, Dated 14th April,1873, p.54. انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (8)

نعتمد وبه نستعين، ونحن لا نسعى لغير صداقتكم فلا تعادونا بغير سبب."(1).

ولهذا نجد أن السلطان فيصل عندما تولى أمور السلطنة أدرك مدى حاجته لدعم البريطانيين لاستمرار ملكه في مواجهة ثورات القبائل العمانية، ولذا فقد قام بوضع السلطنة تحت الحماية البريطانية الفعلية بعقده معاهدة عام 1308هـ/ 1891م، وكان من أهم بنود هذه المعاهدة التي خدمت مصالح بريطانيا ومصالح السلطان في مواجهة مصالح القبائل العمانية، هو:"إلزام السلطان نفسه وورثته وخلفاءه بعدم التنازل عن ممتلكات مسقط وعمان أو عن أي من توابعها. أو بيعها أو رهنها أو إعطائها بأي طريقة إلا للحكومة البريطانية"(2).

وهذه الاتفاقية توضح لنا بجلاء مدى استسلام سلاطين عمان للسياسة البريطانية وخططها للسيطرة على سلطنة مسقط، وذلك في مقابل ضمان بقاء ملكهم وبقائهم في الحكم(3).

الجدير بالذكر أن كثرة الثورات والاضطرابات في سلطنة عمان أدت إلى ضياع هيبة السلاطين وعدم مقدرتهم على اتخاذ القرارات لصالح دولتهم، فعندما يتولى سلطان الحكم فإنه مباشرة يرسل إلى حكومة الهند البريطانية يخبرها بذلك ويطلب الاعتراف به حاكماً على مسقط، وهذا أدى إلى تدهور الأوضاع في السلطنة، فالسلطان سالم بن ثويني أول مهمة قام بها هو الحصول على الاعتراف

---

(1) التركي، المرجع السابق، ص433.

(2) N.D. 1/D, Declaration of the sultan, pledging and binding himself, dated 20th ,Marc, 1891.(10) انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم

(3) Moysfe, H.: the pirates of trucial Oman , Macdonald, London, p.63.

البريطاني له بالحكم ولكن بريطانيا رفضت في البداية الاعتراف به، بسبب اغتياله لأبيه ثويني واغتصابه للحكم في مسقط[1]، ولكن سالماً نجح في الحصول على اعتراف من الحكومة البريطانية وذلك خشية أن يوجه أنظاره صوب فرنسا، وهكذا طلبت بريطانيا في نهاية 1283هـ/1866م من بلي أن يتوجه إلى مسقط، للاعتراف بحكم سالم، وذلك بأمر من حكومة الهند البريطانية[2].

وبعد الاعتراف بالسلطان سالم طالبت حكومة الهند البريطانية من السلطان ماجد أن يدفع معونة زنجبار لسلطان مسقط[3]، وقد رتبت بريطانيا طريقة دفع المعونة من خلالها وبضمانتها، حتى أنها كانت تدفعها في بعض الأحيان نيابة عن حاكم زنجبار حتى لا يحدث بين الطرفين اتصالات مباشرة، مما قد يؤدي إلى إقامة علاقات ودية بينهما تفض إلى إعادة توحيد شطري السلطنة.

أما السلطان تركي فقد تربى في ظل الحكومة البريطانية فقد أكدت حكومة الهند البريطانية على مسألة تركي وأنه ما زال تحت السيطرة، حيث نفي إلى الهند عام 1284هـ/ 1867م[4]، مما أتاح الفرصة لدراسة الإدارة البريطانية، وتعرف على مدى قوة حكومة الهند البريطانية ونظراً لأنه وصل إلى الحكم بدعم من بريطانيا فإنه احتفظ بالعلاقات الودية معها، واعتمد اعتماداً قوياً ومباشراً على الحكومة البريطانية في شؤون سلطنة مسقط الداخلية والخارجية.

---

(1) السالمي، المصدر السابق، 234/2.

(2) N.D,2/D,E Recognition of the authority salam, 18 Dece 1866. p107.

(3) ج.ج.لوريمر ، المصدر السابق، القسم التاريخي، 745/2 .

(4) D.N/ 2/D, E the Bombay Government pressed of Golonel Pelly as to whether Sayid Truki on 10th febr 1868 ; Hawley, D.: , Op. cit, 49.

وعندما تولى السلطان فيصل الحكم كان في بداية حكمه حازماً ومستاءً من السيطرة البريطانية، ولم يكن يرغب في أن يكون حكمه مجرد امتداد لحكم والده بل كان يطمح لتكوين دولة مستقلة استقلالاً حقيقياً عن أي نفوذ أجنبي فتقرب من زعماء القبائل العمانية التي كانت معادية لأبيه ومعادية لتزايد النفوذ البريطاني في مسقط، لذلك لم تعترف به الحكومة البريطانية وأجلت ذلك حتى يتقدم هو بطلب الاعتراف بحكمه[1]، وفعلاً تم ذلك، وحدث ما لم يكن الحسبان، فقد عقد أخطر معاهدة في حق سلطنة مسقط وهي معاهدة عام1308هـ/1891م.

ومن أهم الآثار التي ترتبت تزايد النفوذ البريطاني وضعف شخصية سلاطين مسقط من أبناء السلطان سعيد بن سلطان استمرار ثورات القبائل العمانية،الأمر الذي أدى إلى ظهور زعامات محلية مؤثر في تاريخ عمان خلال تلك الفترة، وكان من أبرز هذه الزعامات؛ الإمام عزان بن قيس الذي استطاع أن يصل إلى الحكم عن طريق الثورة وتأليب القبائل ضد السلطان سالم والإدارة البريطانية، فلم تكن أحداث 1285هـ/ 1868م مجرد تبديل بسيط في الحكم، بل كانت حصيلة ثورة قامت بها عمان بأسرها[2]، وتولى زعامتها ثلاث شخصيات أثرت في مسيرة حكومة الإمامة وهم الشخصية الأولى: سعيد بن خلفان الخليلي الذي كان مرشد الثورة ورئيس القضاة، الشخصية الثانية: صالح بن علي الحارثي قائد قبيلة الحرث، فقد كان عضو في حكومة عزان، والشخصية الثالثة: محمد بن سليم

(1) الجوير ، المرجع السابق، ص239.

(2) Clements, F.: , Oman, volume 29 Cliopra oxford, p121.

الغاربي، وهو عضو نافذ في قبيلة آل سعد المقيمة على ساحل الباطنة[1].

وما إن تشكل هذا النظام ووصل الإمام إلى الحكم حتى شرع عزان بن قيس في القيام بسلسلة من الأعمال لتوطيد سلطته في مسقط، ونجح خلال السنوات الأولى من حكمه في فرض إرادته السياسية على كامل الأراضي العمانية، ثم عمل على إبعاد الخطر السعودي من على الحدود العمانية في منطقة البريمي[2]، وقد كان من أهم بواعث الإمامة هو ما عانت منه سلطنة مسقط من جراء التدخل البريطاني في شؤونها الداخلية، وخضوع السلاطين العمانيين لما تمليه الحكومة البريطانية.

وكان من أهم قضايا الإمامة وأهم مهام الإمام هو حسم القضية القبلية وإعادة توطيد نظام الإمامة في الداخل، وبعد ذلك محاولة معالجة شؤون السياسة الخارجية. وخاصة العلاقة مع بريطانيا والتي اتخذت من الإمامة موقف عدائي، حيث لخص أحد المسؤولين البريطانيين موقف الحكومة البريطانية من إمامة عزان حيث قال:"أسخط اغتصاب عزان الحكم في بداية الأمر السلطات البريطانية المسئولة ربما أكثر مما كان أسخطها سلفه سالم بن ثويني قاتل أبيه"[3].

وفي هذه الأثناء زادت بريطانيا من تحديها للنظام الجديد في مسقط عن طريق إتباع سياسة الحصار الاقتصادي، حيث لم تأل جهداً في إعاقة النشاط التجاري البحري للقبائل العمانية خاصة الموالية للإمامة.

---

(1) السالمي، المصدر السابق، 296/2.

(2) السالمي، مصدر سابق،262-258/2.

(3) ج.ج.لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، 2/ 754.

ولكن الحكومة البريطانية وجدت نفسها فيما يبدو مضطرة للاعتراف بحكومة عزان في لحظة من لحظات الصراع تمثلت في وصول السفن الأوروبية إلى مسقط، واعتراف بعض الحكومات الأوروبية بحكومة عزان بن قيس حيث اعترفت به حكومة فرنسا وهولندا مما اعتبرته بريطانيا خطراً على نفوذها في مسقط، لذلك طالب بلي حكومته بضرورة الاعتراف بحكومة عزان وذلك تداركاً لنفوذها في سلطنة مسقط[1].

وبهذا يتبين أن حكومة الهند البريطانية كانت على استعداد للاعتراف بحكومة عزان، إلا أنها ربطت بين اعتراف عزان بن قيس بالمعاهدات السابقة وبين الاعتراف رسمياً به سلطاناً على عمان، ويبدو أن ذلك خوفاً من تطلعات القبائل الأباضية التي حرصت على بعث الإمامة من جديد باعتبارها وسيلة لوقف التدخل البريطاني المستمر في شؤون السلطنة والذي يتم عادة تحت ذرائع متعددة، وإعادة توحيد شطري السلطنة مرة أخرى.

وعلى أية حال فقد انتهى عهد عزان قبل أن تعترف به الحكومة البريطانية[2]، وذلك بسبب ظهور تركي بن سعيد على مسرح الأحداث باعتباره البديل الأفضل الذي يمكن أن يضع نفسه بكل سخاء تحت تصرف الحكومة البريطانية لاسيما في التزامه بالمعاهدات السابقة وتجديد معاهدات أخرى، كل ذلك طلباً لرضا حكومة الهند البريطانية.

---

(1) لاندن، المرجع السابق، ص370 ؛ عبيدلي، المرجع السابق، ص103.

(2) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق، القسم التاريخي، 758/2 ؛ لاندن، المرجع السابق، ص370 ؛

-Allen, C.: Op .cit, p.59.

كذلك من الآثار التي خلفها ضعف السلاطين وخضوعهم للنفوذ البريطاني وثورات القبائل العمانية المستمهر ضدها، أن استغلت دول أجنبية هذا الخلاف الناشئ بين السلطان العماني والقبائل في دعم نفوذها في مسقط الأمر الذي زاد من حدة التنافس بين بعض الدول الأجنبية ويظهر هذا التنافس جلياً بين دولتين من أكبر الدول الاستعمارية في ذلك العصر وهو التنافس البريطاني الفرنسي(1)، الحثيث لاستغلال خيرات الخليج العربي عامة وسمقط خاصة، ويتجلى هذا التنافس في قضية تقسيم السلطنة بعد وفاة السلطان سعيد.

فعندما قامت بريطانيا بفرض تقسيم السلطنة إلى قسمين مسقط وزنجبار خشيت بريطانيا ما قد تثيره فرنسا صاحبة المصالح الخاصة في زنجبار من اعتراض(2)، لذا أقدمت على الدخول في مفاوضات مع فرنسا لإصدار تصريح عام 1279هـ/ 1862م وقد وجدت فرنسا في هذا التصريح الفرصة لإقلاق بريطانيا على أساس تساوي فرنسا في المركز مع بريطانيا ولو من الناحية النظرية والقانونية في كل من مسقط وزنجبار.

وكان هذا التصريح ذريعة لكلا الدولتين في المطالبة لنفسها بحقوق تجاه الأخرى في احترام هذا التصريح. وكثيراً ما لجأت فرنسا إلى إثارة العقبات أمام بريطانيا للانفراد بالسيطرة الكاملة على مسقط أو إعلان الحماية عليها مستغلة ذلك التصريح(3)، ولذلك كان لا بد لبريطانيا حتى تنفرد بالسلطة في مسقط من

---

(1) Risso, P.: Op.cit, p139.

(2) Clements, F.: op. cit, p128.

(3) AFF. Etr; Letter . du consul Francais delegue a Mascate au minister des =

موافقة فرنسا وبالطبع ذلك لن يكون إلا بالتنازل لفرنسا عن بعض التعويضات المناسبة في مناطق نفوذ أخرى.

وقد وجدت بريطانيا في النزاع والخلاف على الحكم فرصة ملائمة لمواصلة الضغط على السلطان الجديد فيصل بن تركي فلم تعترف به في بداية الأمر وظلت تساومه نظير اعترافها بولايته ولم يتم ذلك إلا في عام 1307هـ/1890م- وكما مر بنا – أن أول عمل سياسي للسلطان فيصل هو توقيع معاهدة صداقة وتجارة وملاحة في عام 1308هـ/1891م(1)، وتقرر الوثائق البريطانية أن هذه المعاهدة كانت جزءاً من سياسة عامة كانت تهدف بريطانيا من ورائها تأكيد سيطرتها على جميع السواحل العربية الممتدة من عدن حتى الكويت، ولكن كان أخطر ما في هذه المعاهدة ذلك الملحق الخاص بتعهد السلطان فيصل للحكومة البريطانية بعدم السماح ببيع أو رهن أو تأجير جزء من ممتلكات السلطنة لغير بريطانيا(2).

ولا شك أن هذا التعهد يعتبر مخالفة صريحة للتصريح المشترك الوقع بين بريطانيا وفرنسا عام 1279هـ/ 1862م ولذلك تم الاتفاق عليه بين بريطانيا وسلطان مسقط بشكل سري خوفاً من أن تثير فرنسا المتاعب وتهدد هي

=

Affaires etrang eres de la france a mascate en 15th Novamber 1895.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (1) .

(1) L/p & 5/10/606 treaty of friendship, commerce and Navigation between Great Britain an de muscat, 1891.

انظر المبحث الرابع من الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(2) Busch, op. cit, p,21.

الأخرى بمخالفة التصريح المشترك، لذلك لم تعلن نصوص هذه المعاهدة إلا في عام 1316هـ/1899م- عندما اشتدت الأزمة في مسقط بين بريطانيا وفرنسا[1].

وعلى الرغم من عقد المعاهدة البريطانية العمانية الموقعة عام 1308هـ/ 1891م إلا أن بريطانيا لم تستطع أن تمنع فرنسا من إنشاء قنصلية لها في مسقط وقد عينت فرنسا في عام 1311هـ / 1894م نائب قنصل ثم رفعته إلى درجة قنصل في عام 1315هـ/ 1898م، وبدأت فرنسا تصبح مصدر قلق وإزعاج لبريطانيا في منطقة ظلت أكثر من قرن ترتب لانفرادها بالنفوذ فيها وللسيطرة عليها، ولم تكن بريطانيا قادرة على الاعتراض على إنشاء القنصلية الفرنسية لأن المعاهدة الموقعة بين فرنسا والسلطان في عام 1260هـ/ 1844م[2] كانت تتيح ذلك.

وكما هو معلوم فإن تصريح سنة 1279هـ/ 1862م وضع فرنسا على قدم المساواة مع بريطانيا في أن يكون لها قنصلية، ويضاف إلى ذلك أن فرنسا كانت تعتبر أن حق إقامة القنصلية متروك للسلطان بصفته مستقلاً ، وفي نفس الوقت وجد السلطان في الموافقة على منح فرنسا حق إنشاء القنصلية نوعاً من

---

(1) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص205- 210.

(2) معاهدة عام 1260/ 1844م بين السلطان سعيد والحكومة الفرنسية وهي معاهدة تجارة وصداقة بين الطرفين، حيث نصت على حرية التجارة وتحديد الجمارك، كما أن من بنودها السماح بتأسيس قنصلية فرنسية في زنجبار– المقصود بزنجبار- أي أملاك السلطان سعيد والتي تشمل الشق الأسيوي والأفريقي. انظر: درويش، المرجع السابق، ص140.

التوازن بين المتنافسين. حتى لا تنفرد إحداهما بالسيطرة على السلطنة كما أنها محاولة ذكية لضرب العلاقات بين القوتين حتى يشغلهما عن بلاده.

وبدأت نتائج هذه القنصلية الفرنسية سريعاً حيث أصبحت مسقط محطة هامة للمندوبين الفرنسيين الذين يذهبون إلى منطقة الخليج في مهمات رسمية[1].

وزاد موقف بريطانيا صعوبة في أن الشخص الذي تولى شؤون القنصلية في مسقط هو أوتا في– Ottovi[2]– السياسي الفرنسي الذي عرف بدهائه، وكان أوتافي يجيد اللغة العربية، وقد مثل فرنسا في زنجبار من قبل، وقد شعرت بريطانيا بخطورته مما جعلها تجبر فرنسا على نقله من زنجبار ولكنه سرعان ما عاد إلى مسقط، وبمجرد وصوله نجح في إقامة صداقة متينة بينه وبين السلطان فيصل من ناحية وبينه وبين حاشية السلطان من ناحية أخرى، ومن خلال ذلك نجح أوتافي في زعزعة الثقة بين السلطان والإنجليز[3]،وهذا ما كانت تسعى إليه أغلب القبائل العمانية في السلطنة.

وكان من أهم شخصيات حاشية السلطان رجل يدعى عبدالعزيز[4]

---

(1) ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق، القسم التاريخي ، 546/2.

(2) أوتافي: Ottovi – سياسي فرنسي من أصل كورسيكي ،كان يعمل في القنصلية الفرنسية في زنجبار، كما عمل في بعض موانئ الخليج فترة ليست قصيرة مما أكسبه دراية في اللغة العربية، ومهارة في التعامل مع العرب، وقد أظهر براعة دبلوماسية ونشاطاً كبيراً، وهكذا أصبح خصماً عنيداً للممثلين البريطانيين في سلطنة مسقط؛ التركي المرجع السابق، ص465 ؛ لاندن، المرجع السابق، ص445.

(3) Busch, op, cit, p,62.

(4) كان عبدالعزيز من كبار تجار العرب في زنجبار وقد عُرف بعدائه للإنجليز الذين أرغموه على =

السكرتير الخاص للسلطان فيصل، وكان قبل ذلك يشغل نفس المنصب لدى سلطان زنجبار وقد نجح عبدالعزيز في كسب ثقة السلطان فيصل، وخلال تواجده في زنجبار قامت بينه وبين أوتافي صلة صداقة، ولما أصبح هذا قنصلاً في مسقط طلب السلطان فيصل أن يسمح له بمعاونة عبدالعزيز له في الوكالة الفرنسية، ومن هنا كانت بريطانيا تعتبر أن عبدالعزيز هو رجل فرنسا في مسقط.

ونتيجة هذه العلاقة تمكن أوتافي من توقيع معاهدة سرية مع السلطان فيصل بن سعيد عام1314هـ/ 1897م، إلا أن هذه المعاهدة سرعان ما انكشفت لبريطانيا فأرسلت أسطول ضخم إلى مسقط، ولم ينسحب إلا بعد أن أعلن السلطان تخليه عن كافة الالتزامات التي تعهد بها للقنصل الفرنسي، وألا يعطي أي امتيازات اقتصادية لأي دولة إلا بعد استشارة بريطانيا(1).

وهكذا أخذ الصراع البريطاني الفرنسي يظهر على أشده حول سلطنة عمان وذلك نتيجة للفوضى والثورات القبلية التي عمت أرجاء المنطقة، وكما هو معلوم أن بريطانيا كانت تنظر إلى إقامة القنصلية الفرنسية في مسقط أنها مشكلة كبيرة، وقبلت بها على مضض خاصة بعد أن وصل بالفعل نائب القنصل الفرنسي إلى

=

مغادرة زنجبار فذهب إلى مسقط وأصبح من المستشارين البارزين في قصر السلطان؛ الداود، محمود علي: الخليج العربي والعلاقات الدولية 1890/ 1914، ط1، القاهرة، 1961م، ص96-97.

(1) الداود، محمود على: محاضرات عن التطور السياسي لقضية عمان، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1964، ص41.

مسقط وبدأ يزاول نشاطه في عام 1311هـ/1894م[1]، وكان من أهدافه تقويض النفوذ البريطاني في مسقط.

(1) ج.ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، 547/2.

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية

لقد مر لاقتصاد العماني بفترات ضعف وتدهور وكان لتعدد الثورات والاضطرابات في البلاد أثر كبير على تدهور الاقتصاد في مسقط.

كما أن عدد من القبائل اتخذت من هذه الثورات والتمرد ضد السلطان ظاهرة أو نظام لحياتها فهي لا تملك إبداء الرأي فضلاً عن عدم مشاركتها في حسم الأمور في عمان، ومما لا شك فيه أن هذا السلوك الفاسد والمدمر له آثار وتداعيات سلبية على مجمل الأوضاع في البلاد لاسيما الاقتصادية.

أن هذا الأسلوب الذي انتهجته معظم قبائل عمان أدى إلى التدخل الأجنبي لاسيما حكومة الهند البريطانية في أغلب شؤون عمان الداخلية وذلك بحجة المحافظة على مكانة السلطان وعلى أمن المنطقة بسبب كثرة حركات التمرد من قبل قبائل الداخل ، ويبدو أن تقسيم سلطنة مسقط إلى قسمين القسم الآسيوي، والقسم الأفريقي كان سلاحاً ذو حدين بالنسبة لكل من عمان وزنجبار ، فهو على المدى القصير يبدو كأنه تهدئة للأوضاع وتجنب لتمرد والثورات ، لكنه على المدى الطويل أضر بالاقتصاد العماني لأكثر من سبب، فعندما توفي السلطان سعيد[1] كانت معظم السفن الحربية والتجارية الخاصة به ترسو في ميناء زنجبار، مما أدى إلى استيلاء السلطان ماجد عليها وكانت تمثل الجزء الأكبر من استثمارات السلطان سعيد المالية، بل إن العدد القليل من السفن العمانية التي ترسو في مسقط قد اضطر السلطان ثويني إلى التخلص منها

---

(1) Maurizi, V.: History of Seyd Said Sultan of Mascat, with anew introduction by Robin Blowell, the oler press, p.17.

بسبب عدم توفر الأموال اللازمة لإدارتها ما عدا سفينتين أو ثلاثاً[1]، وهذا دليل قوي على الضعف والتدهور الاقتصادي الذي وصلت إليه عمان، وذلك نتيجة لكثرة الحروب والتمرد الداخلي في عمان.

الجدير بالذكر أن توتر العلاقات بين مسقط وزنجبار أدى إلى عرقلة التجارة البحرية بينهما، ولم تعد كسابق عهدها، كما اضطر عدد كبير من التجار العرب في عمان للهجرة إلى زنجبار[2]، وأصبحت ملجأ للمناهضين السياسيين لحكومة مسقط وذلك لتعرض تجارتهم للكساد بسبب كثرة الثورات واضطراب الأوضاع في عمان بين الداخل والساحل.

ثم إن السلاطين في عمان قاموا بعقد سلسلة من المعاهدات مع حكومة الهند البريطانية والتي كان معظمها يسعى إلى الحد من تجارة الرقيق، ومن هنا بدأت الأزمات تحيط بالسلطان العماني منذ أن وافق على سياسة تحديد تجارة الرقيق ثم إلغائها نهائياً[3]، وكانت هذه التجارة تشكل جزءاً كبيراً من البُنيان الاقتصادي لعمان، وتجاه هذه السياسة التي انتهجتها حكومة الهند البريطانية من عقد هذه المعاهدات لم تتوقف فرنسا مكتوفة الأيدي، بل سعت لتتخذ من هذه التجارة وسيلة للحد من النفوذ البريطاني في منطقة الخليج بشكل عام، ومسقط

---

(1) ج.ج.لوريمر ، المصدر السابق، القسم التاريخي، 511/1 ؛ لاندن، المرجع السابق، ص416- 417.

(2) سلطان، سالمة سعيد، المصدر السابق، ص7.

(3) L/p & s/10/ 606 treates and Undertakings of 1845- 1944.
British Muscat 15/58/20, 0.1-6 ;
درويش، المرجع السابق، ص164.

بشكل خاص، لاسيما في الفترة بين عامي 1276 – 1323هـ/ 1860-1905م.

والواقع أن مقاومة فرنسا للسياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق في سلطنة مسقط بدأت منذ عام 1276هـ/ 1860م عندما أخذت السلطات الفرنسية في أوباك (Obokh) (1) تمنح الأعلام الفرنسية(2) لبعض السفن العمانية من أجل أن تتمتع بالحماية الفرنسية، فلا تستطيع سفن الأسطول البريطاني إيقافها ولا تفتيشها، وقدمت الحكومة البريطانية في عام 1280هـ/ 1863م احتجاجها على ذلك الإجراء، لأنه كما ذكرت يشجع على المتاجرة بالرقيق، إلا أن فرنسا رفضت هذا الاحتجاج، ولم تكتف بذلك بل زادت من منح الأعلام الفرنسية للسفن العمانية(3)، حيث قامت في عام 1282هـ/ 1865م بمنح الأعلام الفرنسية لعدد كبير من سفن تجار صور من قبيلة الجنبة وغيرهم الذين يناصبون السلطان العماني العداء، سبب موافقته على الإجراءات البريطانية الخاصة بقمع تجارة الرقيق.

ومنذ عام 1302هـ/ 1885م عملت بريطانيا على الاستفادة من ألمانيا في

---

(1) أوباك: ميناء على الساحل الأفريقي بين ميناء زيلع ومضيق باب المندب، في الجهة المقابلة لعدن، خضع للاستعمار الفرنسي منذ 1279هـ/ 1862م ؛ التركي، المرجع السابق،ص458 ؛ انظر : الملاحق .

(2) كانت السفن العمانية وبالأخص ما يصل إلى ميناء صور التابعة لقبيلة الجنبة ترفع الأعلام الفرنسية حتى لا يتم تفتيش هذه السفن من قبل السلطات البريطانية ؛

- N.D , 1/D, the French flag question of 20th may, 1891, P.2.

(3) التركي، المرجع السابق، 459.

الحد من انتشار السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية، فقامت الحكومتان البريطانية والألمانية بممارسة ضغوط متنوعة على سلطان زنجبار، حتى اضطر إلى الموافقة على قرار يقضي بالسماح لضباط الأسطولين البريطاني والألماني بالصعود إلى أي سفينة أو قارب تابع لرعايا السلطان، داخل المياه الإقليمية لزنجبار، وذلك من أجل تفتيشها وإيقاف تجارة الرقيق، كما تم تفويضهم بإذن الحكومة الفرنسية بتفتيش القوارب العربية التي ترفع الأعلام الفرنسية وذلك في عام 1306هـ/ 1889م[1].

ثم ظهر تذمر المسؤولين الفرنسيين من جراء الهيمنة البريطانية على عمان، لذلك اشتكى السفير الفرنسي في لندن من أن الحكومة البريطانية تتدخل في وراثة الحكم في عمان[2]. وذلك عام 1891/1308م.

في هذه الأثناء أبدى السلطان فيصل عدم رضاه عن أصحاب مراكب ميناء صور من قبيلتي الجنبة وآل بوعلي[3]، التي ترفع الأعلام الفرنسية[4] لأن هاتين القبيلتين من كبار التجار في سلطنة عمان.

وعلى أي حال فإن السلطان فيصل لم يخضع للضغوط البريطانية في مسألة

---

(1) الداود، المرجع السابق، ص90- 97 ؛ التركي، المرجع السابق، ص459- 460.

(2) قاسم، جمال زكريا، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840-1914م، دار البحوث العلمية، (ب،ط) ، الكويت، 1394هـ/1974م، ص9.

(3) Bartlett, H.: op. cit, p.135- 162 ;

(4) القاسمي، سلطان محمد: الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية، الطبعة الأولى، (ب،د،م)، 1993، ص271.

استخدام رعاياه للأعلام الفرنسية ،فقد طلب المقيم البريطاني انتزاع الأعلام الفرنسية وتمزيقها وجلد أصحابها.

واقترح القنصل الفرنسي أوتافي أن تنتقل نيابة القنصلية الفرنسية إلى صور حتى تتمكن من المراقبة ويكون هناك مندوب دائم لفرنسا إلا أن هذا الاقتراح لم يجد استجابة من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية(1).

في هذه الأثناء حاول السلطان فيصل التقرب من المسؤولين الفرنسيين بعد أن وعدته بمساعدة بحرية من أجل قمع التمرد في إقليم ظفار(2)، هذا إضافة إلى

---

(1) التركي، عبدالله بن إبراهيم ، المرجع السابق، ص470.

(2) ظفار : تقع في أقصى الجهة الجنوبية لعمان، على ساحل حضرموت، وتحيط بها الصحراء، غير أن هذه المنطقة تحتوي على جبال تمتد إلى البحر من الجهتين الشرقية والغربية، وتضم سهلاً مليئاً بالمزروعات، وتتميز بإنتاج اللبان، وتتمتع بمناخ لطيف. التركي، المرجع السابق، ص472 ؛ انظر : الملاحق .

الجدير الذكر أنه في عام 1313هـ/ 1895م بدأ تمرد خطير وعنيف ضد السلطان فيصل بن تركي وقتل في هذا الهجوم نائب الوالي في ظفار وأحد أبنائه مع أحد عشر من رجال الحامية التابعة للسلطان، في إخماد عصيان ظفار بسبب ترحيب السلطان بافتتاح قنصلية فرنسية في مسقط، فأرسل السلطان نجده، عسكرية مكونة من 250 جندياً، لكن لم تستطيع إخماد الثورة، ورفع الثوار أعلام وصفت بأنها تركية لذلك بادر الوكيل السياسي البريطاني في مسقط بحث الموقف في عام 1314هـ/ 1896م، فالتقى الوكيل السياسي مع زعماء التمرد وعرض عليهم بعض العروض لكنهم رفضوا واستمرت أحداث ظفار على هذا التمرد حتى تم التفاوض على اختيار والي لهم من قبائلهم في ظفار فوافق السلطان وهكذا بادر الثوار إلى نزع العلم العثماني وتسليمه لإحدى السفن البريطانية ، وهكذا تم إخماد ثورة إقليم ظفار؛

- F.F. Etre, letter du consul francais delegue aupres du minister francais des Affaires etrangeres a mascat eni, Juin 1895 sur la menace qui pesesur Dhofar, p. 13- 18.

=

مساعدته في تنظيم ميزانية دولته، وعلى أي حال فإن كثيراً من المسؤولين الفرنسيين يرون ازدياد النفوذ الفرنسي في عمان يقوم على وجود سفن ترفع الأعلام الفرنسية والمحافظة على القنصلية الفرنسية في مسقط لأن أوتافي نجح في كسب ود السلطان(1)، وهكذا تم التضييق على التجار العمانيين بسبب هذا التدخل والتنافس الفرنسي البريطاني في مسقط وتدهور الأوضاع أدى إلى تدهور الاقتصاد العماني.

ولم تكتفي بريطانيا بهذا الحد بل هناك تجارة أخرى سعت لمنعها وهي تجارة السلاح فما كان من الشعب العماني إلا أن عمل على تهريب السلاح، حيث تدفقت كميات من الأسلحة من زنجبار ومناطق أخرى في ساحل أفريقيا الشرقي إلى مسقط خلال عامي 1308-1310هـ/ 1890-1892م. وقد تم نقل جزء كبير منها بواسطة السفن الخاصة بسلطان زنجبار(2)، لذا أصبحت مسقط وجهة الباحثين عن السلاح (3) في المنطقة والمناطق القريبة من الخليج، كالقبائل

=

- F.F. Etre, letter du consul francais delegue aupres du ministre des Affaires etrangeres de le france a mascate en, 28mars 1896 a intervention de I' Ang leterre Pour re primer la revote contte le sultan au Dhofar, p.51 -55.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (12) .

(1) الداود، المرجع السابق، ص90- 92.

(2) ج.ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، 3715/6 ؛ عبدالرحمن، المرجع السابق، ص144.

(3) كانت تجارة الأسلحة مشكلة قائمة بين فرنسا وبريطانيا ، حيث كانت مسقط تشكل مستودعاً لبيع الأسلحة، مما أتاح الفرصة للشركات الأوروبية التي تخضع للرقابة بالعمل في هذه التجارة، دون أن يستطيع سلطان مسقط منعها من ذلك، لأنها تتمتع بحقها بموجب نظام =

الأفغانية والعربية مثلاً.

وبناءً على ذلك ضغطت السلطات البريطانية على سلطان مسقط لإصدار إعلان يمنع بموجبه استيراد الأسلحة والذخيرة وتوريدها إلى جوادر على ساحل مكران، وذلك عام 1309هـ/ 1891م(1).

وهكذا حاولت بريطانيا الحد من تجارة السلاح في مسقط وقمعها لضمان سلامتها في الخليج، كما أن هذه الأسلحة كان يستخدمها الثوار من القبائل في الداخل ضد السلطان لذلك لم تتوقف تجارة السلاح بل بدأ تهريب السلاح من ساحل أفريقيا إلى مسقط على سفن ترفع الأعلام الفرنسية لتضمن عدم تفتيشها(2).

كما أن من الآثار التي عجلت في تدهور الاقتصاد العماني هو طلب التعويضات المالية من الثوار خاصة إذا تعرضت ممتلكات الرعايا البريطانيين

=

الامتيازات على أن بريطانيا لم تكن مستعدة للتسليم بهذا الحق بسهولة، طالما أنه يهدد نفوذها ، فأصرت على حق السلطان في منع هذه التجارة في بلاده، ولم يكن هذا الموقف طبعاً نابعاً من الحرص على حقوق السلطان ، بل لأن تجارة الأسلحة كانت تهدد حدود الهند، حيث أن الأسلحة كانت توزع من مسقط على مختلف إمارات الخليج وأفغانستان وفارس، مما جعلها تخطو الخطوة الأولى في عام 1318هـ/ 1900م وذلك بأن أعلنت منع تصدير الأسلحة إلى الخليج عبر موانئ الهند، انظر العابد، فؤاد سعيد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853-1914م، ط1، منشورات السلاسل، الكويت، (ب.د.ت)،5، 71/2.

(1) الفريحي، المرجع السابق، ص160.

(2) Hawaley, D.: op. cit, P 182.

للدمار، وهذا حدث كثيراً عندما كانت تثور القبائل العمانية ضد السلطان، لكن بريطانيا لم تقف موقف المتفرج على هذه الأحداث لذلك سعت لإرهاق هؤلاء الثوار بطلب التعويضات المالية وردعاً للقبائل الأخرى حتى لا تجرؤ على الثورة والتمرد ضد بريطانيا[1]، لأنها في الحقيقة هي تواجه حكومة الهند البريطانية، فعندما يعلم السلطان بتمرد حصل في إحدى قرى عمان فإنه يستنجد ببريطانيا مباشرة ثم تقوم هي بدورها لحل مثل هذه المشكلات وقمعها، كما حدث في عام 1282هـ/ 1865م حيث أعلنت قبيلة الجنبة في صور الثورة على السلطان ثويني بن سعيد، وشاركت قبيلة بنو بوعلي[2]، واستعان الثائرون بالأمير السعودي على منطقة البريمي، الذي أمدهم بالرجال والسلاح فهجم الثوار على حصن المدينة،وبالطبع تولت بريطانيا مهمتها في قمع هذه الثورة القبلية حيث أرسلت بلي إلى صور وذلك في رمضان 1282هـ/فبراير 1866م الذي وجه تحذيراً إلى زعماء قبيلة الجنبة[3]. وهددهم بدفع التعويضات اللازمة للمتضررين وفعلاً تم له ما يريد.

وهنا يتضح لنا الكارثة الاقتصادية والدمار الشامل الذي حل في هذه المدينة نتيجة لحركات التمرد القبلي ضد السلطان، وعدم التكافؤ بين المتخاصمين، لذلك سعت هذه القبيلة وغيرها من القبائل إلى من يؤمن لهم حرية ممارسة التجارة بين مسقط وشرق أفريقية دون أن تتعرض إلى هجوم من قبل دوريات

---

(1) شركة الزيت العربية الأمريكية، مرجع سابق ، ص134.

(2) Bartiett, H.: op. cit, p159.

(3) Carter, I/: op.cit, p.61 .

الأسطول البريطاني، وهذا ما حصل بالفعل فقد تحالف عدد كبير من قبائل عمان مع حكومة فرنسا التي وافقت على منح أعلامها للسفن العمانية حتى لا تتعرض للتوقيف والتفتيش من قبل الأسطول البريطاني(1).

كذلك من الآثار الاقتصادية لثورات القبائل أنها أدت إلى تبديد الموارد وزيادة حجم المديونية للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي فهذه الثورات أرهقت خزانة الدولة، كما أن معونة زنجبار كانت لا تصل إلى مسقط حتى يتم الاعتراف البريطاني بهذا السلطان(2)، وكما هو معلوم أن الإمام عزان بن قيس وصل إلى الحكم بعد الثورة التي قام بها زعماء القبائل في الداخل واحتلوا مسقط عام 1285هـ/ 1868م ثم تم اختيار عزان حاكماً عليها لكنه واجه مشكلة اقتصادية كبيرة أثقلت كاهله وعجلت بسقوط حكمه، فقد كان توفير الأموال اللازمة للنظام الناشئ أصعب مشكلة تواجهه، حيث توقفت معونة زنجبار لأنه لم يتم الاعتراف به حاكماً لمسقط من قبل حكومة الهند البريطانية(3).

حاول الإمام عزان معالجة هذه المشكلة(4) بأساليب خلقت – فيما يبدو- مشاكل اقتصادية خطيرة في عهده، فقد اضطر إلى فرض ضريبة جبرية على صورة قرض أهلي أي أنه تبرع لا يرد يذكر أحد المحققين في هذه المشكلة:"وكان بيت المال قد نهكته الديون وأخذته المصاريف لإعزاز الدولة، فأجاز الشيخ الخليلي لهم

---

(1) القاسمي، المصدر السابق،ص270.

(2) لاندن، المرجع السابق، ص235.

(3) الشاروني، المرجع السابق، ص117 ؛ السديس، المرجع السابق، ص196.

(4) Towrsend, J.: op. cit, p.15.

الاقتراض من الرعية على بيت المال لدفع هذا العدو المخوف. وكان ذلك في شوال من عام 1286هـ[1]/ 1869م".

وتعد هذه الفتوى دليل قوي على التدهور الاقتصادي الذي حل في مسقط فالسلطان لا يستطيع أن يسير دفة الحكم بسبب الإرهاق الاقتصادي على الدولة.

كذلك من الآثار الاقتصادية عقد سلسلة من المعاهدات بين السلطان وحكومة الهند البريطانية وهذا بدوره أدى إلى تقليص الاهتمام بشؤون الدولة ومرفقاتها ففي بعض المعاهدات مخاطرة في مستقبل عمان فمعاهدة عام 1308هـ/ 1891م التي تم عقدها مع السلطان فيصل بن تركي قد حولت النفوذ البريطاني في مسقط إلى حكم غير مباشر يتولاه المقيم البريطاني في الخليج ومساعدوه في مسقط[2]، إن هذه المعاهدة تعني في مضمونها خضوع السلطان للحكومة البريطانية وتمتاز بكثرة المواد المنظمة للعلاقات التجارية وإعفاء البضائع البريطانية من كثير من الرسوم الجمركية، وإشرافها على التجارة للسلطنة، كما نظمت المعاهدة السلطة القضائية للقنصل على شمولها للرعايا الهنود وغيرهم من رعايا المستعمرات البريطانية الأخرى[3].

وقد نصت أيضاً على منع السلطان من التدخل في المنازعات التي تقوم بين رعايا الحكومة البريطانية فهذه من شؤون السلطات القنصلية البريطانية كما

---

(1) السالمي، المصدر السابق، 268/2.

(2) N.D, I/D, the commercial treaty of 18th March 1891.

(3) Clements ,F.: op. cit, vol, 29, p.128 -134.

أوردت نصاً يفرض على السلطان توجيه سياسته طبقاً لما تمليه عليه الحكومة البريطانية ولا يقبل أية مساعدة مالية أو راتب من أية حكومة أخرى(1)، وهنا تحديد لاقتصاديات الدولة ومعاملاتها التجارية وبالطبع هذا أدى لزيادة المشكلات الاقتصادية للدولة.

ومما لا شك فيه أن أعظم مأزق مرت به القبائل العمانية هي الأزمة الوطنية الحقيقية التي أدت لانفصال سلطنة مسقط إلى مسقط وزنجبار فهذا الانفصال كانت له نتائج مباشرة على الوضع الاجتماعي ، فلقد كان انفصال زنجبار يعني للعمانيين، تقسيماً تعسفياً للأسرة وللقبيلة وللاقتصاد والتاريخ والمستقبل، وكان في نهاية المطاف تمزيقاً للدولة وللوطن، وبهذا الانفصال يمكن أن نقول أن تاريخ عمان دخل طوراً انحدارياً مستمراً.

ومن الآثار أيضاً التنافر وشدة الخلاف بين الساحل والداخل بسبب تحالف الساحل مسقط مع بريطانيا وعقدها سلسلة معاهدات كانت مجحفة بحق القبائل العمانية.

وقد مر معنا خلال الفصول الماضية كيف استطاعت حكومة الهند البريطانية أن تبرم عقد معاهدات كانت من صالحها ومجحفة في حق السلطان والقبائل العمانية ومنها على سبيل المثال لا الحصر معاهدة عام 1290هـ/1873م والتي مهدت لها الحكومة البريطانية منذ أن رفعت الرقابة عن تحركات السلطان تركي عندما كان في الهند، وسعت حتى أوصلته للحكم وأسقطت حكم عزان بن قيس، وعندما تولى السلطان تركي بن سعيد الحكم في مسقط عقد معاهدة عام

(1) قاسم، الخليج العربي ،المرجع السابق، ص354.

1290هـ/ 1873م لمنع المتاجرة بالرقيق في أراضي سلطنة مسقط[1].

الجدير بالذكر أن التقارير البريطانية أشارت إلى انخفاض استيراد الأرقاء إلى عمان في الفترة الواقعة بين عامي 1290هـ- 1300هـ/ 1873-1883م، إذا لم يتجاوز العدد المستورد إلى السلطنة في تلك الفترة من عشرة أرقاء[2]، وهنا يتبين لنا أسباب العداء الذي استحكم بين زعماء الداخل والسلاطين لأن السلاطين قدموا مصالحهم على مصالح شعبهم، ومن جراء ذلك أيضاً ضربت البنية الاجتماعية وأصبحت الأزمات أكثر حدة، ووجد المجتمع العماني نفسه على عتبة كارثة حقيقية، أخذت أبعاد مأساوية دامت أكثر من قرن.

كذلك من الآثار التي خلفتها الثورات في عمان هو المواجهة بين الداخل المتمسك بالعقيدة الإسلامية والسلطان الذي أخذ يقدم تنازلات مرتبطة بالعقيدة الإسلامية للسلطنة تحت دعوى التسامح الديني، فمن شدة الضعف الذي توصل لها السلطان أن وافق على جميع البنود التي تطلبها حكومة الهند البريطانية بغير تردد وذلك مقابل إمداده بالمال والسلاح والمحافظة على حكمه في مسقطه ففي معاهدة عام 1308هـ/ 1891م التي أطلق عليها معاهدة الصداقة والملاحة والتجارة، جاء في أحد بنودها أنه لا يجوز تحريم استيراد أي سلعة من ممتلكات السلطان ولا يستثنى من ذلك شيء، ومعنى هذا تجريد السلطان من صلاحياته

---

(1) F.O, 371/ 1098/7 Treaty for the Abolish of the slave trade , dated 14th April 1873.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (8) .

(2) التركي، المرجع السابق، ص437.

فلا يحق له منع ما يحرم شرعاً، بينما يحق للتجار الهنود استيراد ما يشاءون وأخطر ما جاء في هذه المعاهدة هي المادة (20)[1] التي تتيح حرية العبادة لرعايا الطرفين والمقصود بطبيعة الحال إقامة معابد للوثنيين الهنود وإقامة الكنائس وممارسة الطقوس الدينية علناً التي يقصد من ورائها تحدي مشاعر المسلمين في بلدهم وتبيح للمبشرين ممارسة نشاطهم في هذه الأماكن بكل حرية.

الواقع أن هذه المعاهدة أتاحت الفرصة للكنائس المسيحية التفكر في إرسال بعثات تنصريه فلا يمكن لعملية التنصير أن تتم بدون وجود حماية ومساعدة القوى الاستعمارية لأن المنصرين يعملون تحت جناح هذه القوى ولا أدل على ذلك من أن مسقط أصبحت من المراكز الرئيسية للتبشير النصراني حيث فتح أول مركز فيها عام 1310هـ/ 1893م[2].

وخير دليل على هذه التنازلات ما ذكره بعض الرحالة الذين زاروا مسقط ومكثوا بها فترة من الزمن سواء من النصارى أو اليهود حيث قال أحدهم:"توجد في مسقط أربع عائلات يهودية ولهم معبد يؤدون فيه طقوس ديانتهم، وهم

(1) ينص البند رقم 20 في معاهدة الصداقة و التجارة والملاحة بين بريطانيا ومسقط على "أن رعايا الطرفين الساكنين في ممالك كلاهما سيتمتعون بحرية في أديانهم وآرائهم وتكون لهم رخصة في تبع مذاهبهم وإجراء مناسك الأديان ظاهراً وكذلك في بناء المعابد".
انظر المعاهدة نسخة باللغة العربية: L / p & S/10/606 ، انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (13) .

(2) التميمي، عبدالمالك، النشاط السياسي للمبشرين في منطقة الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد العشرون السنة الخامسة، الكويت، ذو القعدة، 1399هـ/ أكتوبر 1979م، ص104.

يقرضون المال بالربا، والناس يعاملونهم معاملة حسنة، كما يوجد ألف عائلة هندية وستة آلاف عائلة مسلمة تعيش في منازل جميلة.

ويؤكد أحد المبشرين أنه زار مسقط وقد خطب في بعض اليهود، وقال: "مسقط البلد الوحيد الذي يعامل الهندوس بتسامح أو يقبل التعايش معهم، كما يسمح لهم بممارسة معتقداتهم"[(1)]، كما أن سياسة التسامح تلك أدت إلى سياسة الاندماج العرقي و المعرفي في مسقط، ومن ثم أصبح المجتمع مجتمعاً منفتحاً.

وقد أدى كثرة الثورات والصراع إلى أن عم الدمار والخراب في معظم مناطق عمان وكثرة حالات الوفيات وتيتم الأطفال ترمل النساء، وهذا ما حدث في ثورة الجنبة، حيث دمرت قلاع مدينة صور وتم تدمير السفن الشراعية الموجودة في خليج صور، وأحرقت كمية كبيرة من الأخشاب المستخدمة في صناعة السفن، وتم إحراق جزء من المدينة، وقتل عدد كبير من قبيلتي الجنبة وآل علي، وهنا يتضح الدمار والخراب الذي حل بهذه القبائل بسبب تعدد ثوراتهم، وكما هو معلوم أن هذه المواجهة غير متكافئة فحكومة الهند البريطانية لا تقارن عسكرياً ومادياً ومعنوياً بهذه القبائل، وذلك عام 1282هـ/ 1866م[(2)].

كذلك ثورة عام 1313هـ/1895م[(3)] حيث ساءت العلاقات بين

---

(1) بيدويل، المرجع السابق،ص35-43.

(2) ج.ج.لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، 737/2 ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية، المرجع السابق، ص34؛ لاندن، المرجع السابق، ص234.

(3) الداود، المرجع السابق، ص94.

السلطان فيصل وصالح بن علي لذلك أوكل ابنه للقيام بهذه المهمة حيث هاجم عبدالله بن صالح بن على والثوار مسقط، حيث دمرت منطقة مسقط من قبل الثوار أما حكومة الهند البريطانية فقد اتخذت الحياد في الثورة ، لذلك سعى السلطان فيصل إلى شراء الصلح من الثوار بالمال(1).

ومن الآثار المترتبة على كثرة الثورات والصراعات أيضاً إرهاق كاهل القبائل العمانية بدفع ضرائب إجبارية لحل مشكلات الدولة ومواجهة تكاليف الأعمال العسكرية، ففي عهد الإمام عزان بن قيس عام 1285هـ/ 1868م كانت المشكلة المالية من أهم المتاعب التي واجهته ، كما واجهة حكومة عزان معارضة من المجتمع التجاري في عمان لأن مفاهيم حكومته تعارض مفاهيمهم التجارية(2).

لذلك توقفت الحركة التجارية في عمان تماماً ، كما أن معونة زنجبار توقفت لأن بريطانيا لم تعترف هذه الحكومة. لذلك رأى الخليلي أن الحل بفرض ضرائب على الشعب ومصادرة أموال آل سعيد، وبرر أحد الكتاب هذا التصرف

---

(1) AFF. Etr, letter du consul francais delegue aupres du minstre des affairs etrangeres de la france a mascate en 13 mars 1895, sur 1 aposition de l'angleterre envers le sultan de mascate et les rebelles de la population de l' inteneur.

(2) نظام حكومة الإمامة: هو محاربة الدخان والحرير وآلات الطرب والرفاهية التي قد حرمها الشرع، ولكنها كما يرى بعض الكتاب أنها أضعفت الدخل للحكومة ولكن في الحقيقة هناك عوامل أخرى ساعدت على الضعف مثل المعاملات الربوية ووقف معونة زنجبار؛ لاندن، المرجع السابق ، ص362 – 364 .

بقوله:"وذلك أن الملوك من قبل الإمام قد أخذوا الجبايات من غير حلها ووضعوها في غير أهلها فتناظر المسلمون في أمرها وتشاوروا في حكمها، فرأى الشيخ الخليلي مصادرتها ووضعها في بيت المال وأمر الإمام بالحكم فيها"[1].

وقد أصدر الخليلي فتوى بإباحة أخذ القروض الأهلية:"الضرائب" وهنا يتضح لنا الكارثة التي وصلت لها السلطنة العمانية، كما أن الحكومة لم تكن تتلقى الزكاة من أغلب المناطق القبلية فقد فرض السلاطين ضريبة الصادرات ، ويتم تحصيلها على المنتجات الزراعية للمناطق القبلية والداخلية عند تصديرها إلى الخارج عن طريق مينائي مسقط ومطرح، ولقد بذل السلطان محاولات مستمرة لرفع نصيبه من هذه الرسوم[2]. وكذلك كانت هناك ضريبة بيت المال، وتعني — حصيلة إيجار الأراضي والمباني والمؤسسات الحكومية- هذا فضلاً عن الغرامات والرسوم التي فرضتها الحكومة في محاولاتها للتخفيف من حدة العجز المالي مثل : تحصيل ريالين رسوم دخول السفن ومغادرتها منذ عام 1290هـ/1873م، بالإضافة إلى رسوم الميناء منذ عام 1294هـ / 1877م، ورسوم أخرى لعمليات وزن الشحنات التي ترسل خارج البلاد كما أخذت الحكومة تستوفي رسماً تأديبياً من القبائل المناوئة عن صادراتها ووارداتها[3]، كل هذه الإجراءات أرهقت كاهل القبائل وأفقرتها.

---

(1) السالمي، المصدر السابق، 207/2.

(2) لاندن، المرجع السابق، ص411.

(3) المرجع السابق، ص412.

كما أنه ظهر في المجتمع تنوع الطبقات بشكل ملحوظ وكان من أخطرها الفقراء حيث أن الفقر يعتبر من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات وكان للأحداث التي طرأت على البلاد الأثر الكبير لظهور هذه الطبقة التي كانت أبرز نتيجة مباشرة لحركات التمرد والحروب وأعباء الصراعات الأهلية التي فتكت بالمجتمع والقبائل العمانية ، ومن ثم إخفاق الاستراتيجيات الإنمائية الحكومية، وصعوبة الإصلاح في وسط هذا التدهور البيئي.

وعم الظلم والقهر والاستغلال ، وضياع التكافل الاجتماعي والتعاون وغيرها من الآثار.

وعادة ما تؤدي كثرة الثورات والتمرد إلى اختفاء الكثير من الأنشطة الإنسانية الثقافية والحضارية. فيتأثر كل شيء حيث تشكل خللاً في نسبة الرجال للنساء خصوصاً إذا امتد وقت الثورة فترة طويلة، كما يترتب على هذا التمرد فساد اجتماعي خطير يصعب إصلاحه فيما بعد، كما أن الخلاف بين الداخل والساحل ينشر ثقافة الخوف والقلق والفرار من المنطقة مما قد يعطل الأجيال عن التواصل مع الحياة بشكل جيد وقد يمتد التأثير لفترات طويلة من حياتهم، كما ينتشر الجهل والسرقة والسلوك العدواني بين أفراد المجتمع المضطرب بسبب عدم الأمن والاستقرار.

الخاتمة

في نهاية المطاف سنتحدث عن أبرز النتائج التي توصلت إليها، إذ إن كثيراً منها مبثوث في ثنايا كل فصل من فصول هذه الدراسة، وهي عبارة عن خلاصة لأهم القضايا التي وردت في الفترة من عام (1277هـ-1312هـ/ 1861-1895م).

لقد أوضحت الدراسة أن هذه المنطقة محط أنظار الدول الاستعمارية نظراً لموقعها الفريد في الطريق البريطاني من الغرب إلى الشرق ،كما رأينا مكانة عمان حتى بداية التسلط البريطاني الذي أدي في النهاية إلى فصل مسقط عن زنجبار ، فقد أضر هذا بالمصالح التجارية والاقتصادية لأبناء عمان خاصة والخليج العربي عامة.

ازداد النفوذ البريطاني بسبب الضعف الذي أصاب سلطنة عمان نتيجة الخلاف الذي دب بين أبناء السلطان سعيد بن سلطان ثم تدخل بريطانيا في تقسيم السلطنة إلى قسمين ، القسم الآسيوي سلطنة مسقط القسم الأفريقي زنجبار ولاحظنا كيف تحولت السلطنة من القوة إلى الضعف بسبب هذه السياسة رغم ما تدعيه بريطانيا من صداقة وحماية لأبناء السلطان سعيد ثم انتهينا إلى الانهيار الاقتصاد العماني في البلاد حتى أن حكومة مسقط أصبحت تعتمد على إعانة زنجبار السنوية التي كانت تتحكم فيها حكومة الهند البريطانية.

تبين لنا الدور البارز الذي قامت به قبائل عمان لمقاومة النفوذ البريطاني في سلطنة عمان، وكان ذلك واضحاً جلياً في تعدد ثورات القبائل ضد السلطان ومن ثم ضد حكومة الهند البريطانية فهناك عدد من الثورات كان من أبرزها ثورة

القبائل الغافرية عام 1277هـ/ 1861م.

وفي نفس العام أيضاً ثارت قبائل آل سعد وبنو جابر، كذلك في عام 1282هـ/ 1865م رأينا ثورة قبائل الجنبة وبنو بو علي وكانت من أشد الثورات على الحكومة البريطانية لما يتمتع به أهالي قبيلة الجنبة"الصوريون" بخبرة بحرية وكثرة تنقلهم بين عمان وزنجبار، كما واجه السلطان سالم بن ثويني ثورة عارمة من القبائل الهناوية أدت إلى عودة نظام الإمامة الإباضية في مسقط وذلك عام 1285هـ/ 1868م، بعد ذلك ثارت قبائل الشرقية عام 1294هـ-1877م ثم في عام 1312هـ/ 1895م تمردت قبيلة الحرث ضد السلطان فيصل الذي كاد أن يفقد سلطته على مسقط لولا أنه اشترى غضب الثوار بالمال.

تأكد من خلال الحديث عن النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي وسلطنة عمان أن بريطانيا اتخذت من مكافحة تجارة السلاح وتجارة الرقيق ذريعة لتحقيق عدد من المكاسب السياسية سواء أكانت هذه المكاسب عالمية أم إقليمية، فنجحت في إبعاد القوى المنافسة، وأمنت خطوط مواصلاتها إلى الهند، واستحوذت على سلطنة مسقط من خلال سياسة عقد المعاهدات والاتفاقيات مع أغلب سلاطين عمان.

- أوضحت هذه الدراسة أن عقد المعاهدات البريطانية مع سلاطين مسقط فتحت أبواباً واسعة للتدخل البريطاني في شؤون السلطنة العمانية سواء في القسم الآسيوي أو الأفريقي،نظراً لأن هذه الاتفاقيات كانت تصب في المقام الأول في مصلحة بريطانيا نظير حمايتها ودعمها للسلطان في مواجهة الثورات، كما كشفت عن حاجة السلطان إلى الدعم البريطاني، حيث أن السلطان يطلب

الاعتراف البريطاني بسلطته على مسقط، وهذا أدى إلى نشوب الحروب الأهلية والثورات في مسقط ضد السلطان وضد النفوذ البريطاني.

- تبين من خلال الحديث عن أثر تقسيم سلطنة مسقط على التجارة في عمان لاسيما تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة، وأن هذا التقسيم كان لتحقيق أهداف بريطانيا الاستعمارية في السيطرة على منطقتي الخليج العربي وشرق أفريقية، وأصبح وقف التجارة، وملاحقة السفن العمانية، وقطع سبيل الاتصال بين المنطقتين وسيلة لتأكيد الانفصال بين شطري السلطنة، وعلى الرغم من الخلاف الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا إلا أن هاتين الدولتين اتفقتا على تقسيم السلطنة لتحقيق أهدافهما وإن كانت متناقضة وذلك في صدور الإعلان الأنجلو- فرنسي عام 1278هـ/1862م.

- اتضح لنا من هذه الدراسة أن أهم نتائج المعاهدات العمانية البريطانية ظهور استياء القبائل الأباضية من جراء خضوع السلاطين العمانيين للسياسة البريطانية في هذه المسألة ، لأن هذه القبائل تعارض أي تدخل أجنبي في شؤون السلطنة، حيث أن هذه المعاهدات أتاحت للرعايا البريطانيين الحرية المطلقة في المتاجرة والإقامة وتوريد السلع التجارية وبيعها في جميع أرجاء سلطنة مسقط، مما يعني فتح الباب أمام الأجانب لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية.

تبين لنا السياسة التي اتبعتها حكومة الهند البريطانية تجاه حكومة عزان بن قيس وهي عدم الاعتراف به حاكماً على مسقط، وهذا ما دفع المسئولين البريطانيين إلى إتباع سياسة ا لحصار الاقتصادي ، حيث أغلقت الموانئ الهندية والأفريقية أمام التجار العمانيين، مما أدى إلى ركود اقتصادي في عمان دام أكثر

من سنتين الأمر الذي أرغم التجار العمانيين، والتجار البانيان على مغادرة عمان، ويبدو أن هدف بريطانيا من هذه السياسة هو العمل على عدم انتعاش التجارة بعد وصول القبائل الإباضية المحافظة إلى السلطة في مسقط، لأنها لا تعترف بالمعاهدات التي أبرمت في هذه المسألة من قبل، كذلك عملت بريطانيا على التضييق على القبائل العمانية، وتدمير تجارتها ، وقطع سبل رزقها.

وقفت حكومة الهند البريطانية إلى جانب السلطان في صراعه مع خصومه السياسيين لأنها رأت أن الحاكم الذي لا يحظى بدعم شعبي هو الذي يمكن أن يكون حليفاً لها وبالتالي يسهل عليها تنفيذ خططها التوسعية في عمان خاصة ومنطقة الخليج عامة تحت ذرائع متعددة، وهي في نفس الوقت حرصت على إطالة النزاعات المحلية حتى يضعف الخصوم بعضهم بعضاً وقد اتخذت الحكومة البريطانية من علاقاتها الوثيقة مع السلاطين في عمان وسيلة فاعلة لطرد النفوذ الفرنسي في المنطقة.

- كشفت هذه الدراسة أنه من جراء إذعان السلاطين العمانيين للحكومة البريطانية، أن الهنود البانيان في سلطنة مسقط لم يكونوا من كبار التجار فحسب، بل كانوا من صغار الرأسماليين والمرابين حيث قاموا بتوظيف أموالهم في المشروعات التجارية الصغيرة، وفي تمويل القوافل العربية إلى وسط القارة الأفريقية، وهذا لا يتم عادة إلا عن طريق رهن ممتلكات العمانيين العقارية، الأمر الذي جعل معظم ممتلكات العمانيين في أيديهم وأثار ضدهم وضد من يحميهم حقد القبائل العمانية سواء كان السلطان أو البريطانيين.

أكدت معاهدة عام 1290هـ/1873م، التي أبرمها السلطان تركي بن

سعيد مع حكومة الهند البريطانية ، أن عمان ستدخل منعطفاً خطيراً، حيث أدت إلى ظهور استياء القبائل من سياسة السلطان ومن ثم حاولت مرات عديدة الاستيلاء على مسقط والقضاء على حكم البوسعيديين، إلا أنها لم تنجح في ذلك.

توصلت في هذه الدراسة إلى أن القبائل العمانية تذمرت من السياسة البريطانية، لذلك بحثت لها عن حليف ووجدت ذلك بالتقرب من الحكومة الفرنسية التي منحت لأصحاب السفن الأعلام الفرنسية كما فعلت قبيلتي الجنبة وبنو بوعلي حتى لا تتعرض للتفتيش من قبل الضباط البريطانيين بحجة الحد من تجارة الرقيق وتجارة السلاح، كما اتصلت بعض القبائل الغافرية السنية بالسعوديين لدعمهم بالمال والسلاح في مواجهة السلطان والبريطانيين أو حتى في مواجهة القبائل الإباضية الهناوية.

اتضح لنا اشتداد الصراع بين فرنسا وبريطانيا حول السفن التجارية العمانية التي تنقل الرقيق والسلاح من زنجبار إلى مسقط. فقد كانت فرنسا تدعم هذه السفن، فكان لا بد من وضع حد لمسألة رفع الأعلام الفرنسية ورأت كلا الدولتين ضرورة تسوية هذه المشكلة العالقة بينهما، فقد كانت السفن التي ترفرف فوقها الأعلام الفرنسية تعيق من حركة وسطوة الأسطول البريطاني الذي يوقف السفن في عرض البحر لتفتيشها، وقد توسعت الحكومة الفرنسية في توزيع الأعلام حتى تجد لها نفوذاً في المنطقة ينافس النفوذ البريطانيين مستندة في ذلك على معاهدة عام 1260هـ/ 1844م بين مسقط وفرنسا وتنص المادة الرابعة

منها على أن رعايا السلطان الذين يعملون في خدمة الفرنسيين سوف يتمتعون بنفس الحقوق والحماية التي ينالها الفرنسيون. وقد وصل النزاع البريطاني الفرنسي إلى ذروته بالنسبة لمسألة رفع الأعلام الفرنسية على السفن العمانية، إلى أن تقرر إحالة موضوع النزاع إلى التحكم الدولي، وعلى أية حال فإنه على الرغم من حدة المنافسة البريطانية الفرنسية حول مسقط إلا أنهما اتفقتا على عدم وصول القبائل العمانية المحافظة إلى السلطنة.

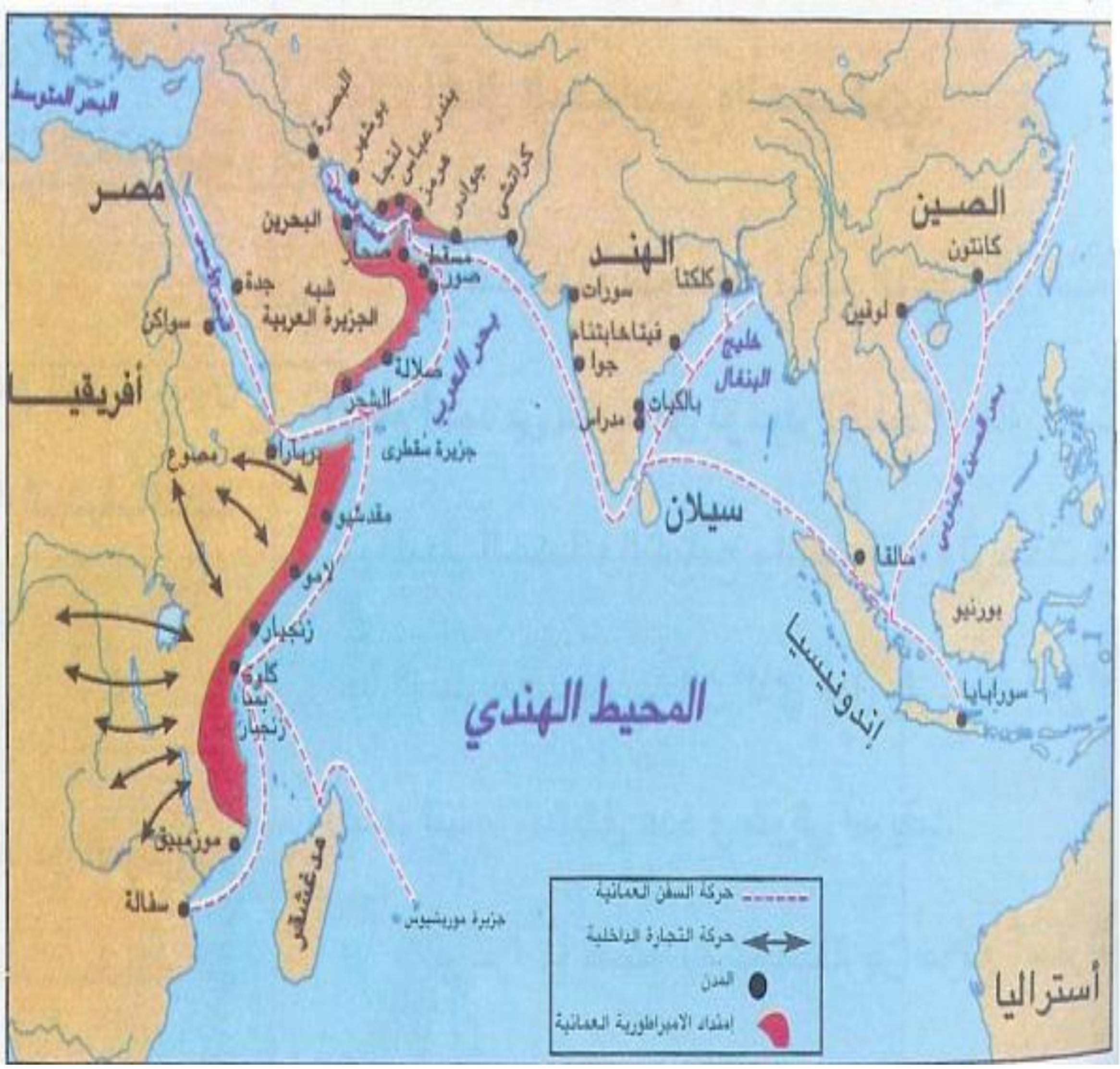
تبين أن معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة التي عقدها السلطان فيصل بن تركي مع بريطانيا عام 1308هـ/ 1891م ، أنها ألزمت السلطان بالتعهد لبريطانيا أصالة عن نفسه ونيابة عن ورثته من بعده بعدم التصرف بالبيع أو الرهن أو التأجير لأي دولة أخرى دون أخذ إذن مسبق من حكومة الهند البريطانية، ومما زاد الأمر سوءاً السياسة المتسامحة التي انتهجها السلطان مع كافة الطوائف المقيمة في أرجاء السلطنة، وبشكل خاص الهنود البانيان الذين سمح لهم بإنشاء معبد لهم في مسقط ، وهذا أدى إلى شدة استياء القبائل حيث ثارت قبيلة الحرث بزعامة صالح بن علي عام 1312هـ/ 1895م وفي هذه الثورة كاد السلطان أن يفقد سلطته على مسقط بسبب شدة غضب القبائل المتحالفة ضده.

وإجمالاً يمكن القول أن هذه الدراسة قد أسهمت بجزء يسير في كشف الدور الذي قامت به القبائل العمانية لمقاومة النفوذ البريطاني في عمان وأنها لم تستسلم لهذا النفوذ بل حاولت بشتى الطرق مواجهته والتقليل من شأنه وإن كانت

الثورات التي تقوم بها يتم قمعها والقضاء عليها من قبل حكومة الهند البريطانية عندما يستنجد بهم السلطان العماني إلا أنها أقلقت السلطات البريطانية شيئاً ما.

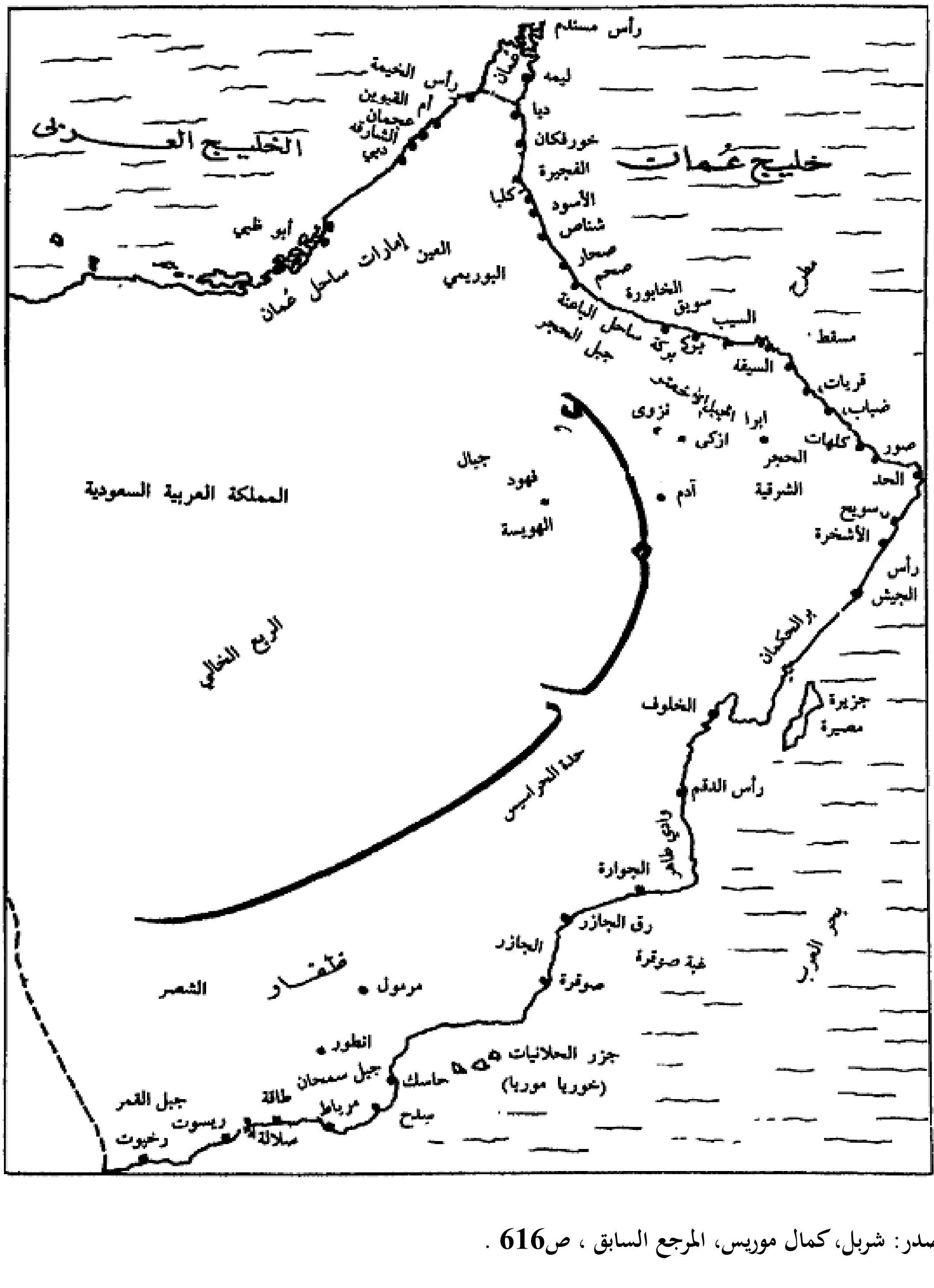
الملاحـــق

1 - **خريطة توضح امتداد سلطنة مسقط وزنجار في عهد السلطان سعيد بن سلطان**



المصدر ، شربل، كمال موريس ، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، ط1، بيروت ، 1998م، ص615.

2 - **خريطة توضح أهم المناطق والمدن في سلطنة مسقط**



المصدر: شربل، كمال موريس، المرجع السابق ، ص**616** .

3 - رسالة من نائب الملك في الهند إلى السيد ثويني حاكم مسقط حول قرار لجنة التحكيم في النزاع على زنجبار.

رسالة من نائب الملك في الهند إلى السيد ثويني

وجواب السيد ثويني بقبوله الحكم.

صديقي المحب والعزيز..،

أخاطب سموكم حول أحد المواضيع غير السارة والتي تتعلق بالاختلافات التي نشأت بينكم وبين سمو أخيكم حاكم زنجبار وكذلك حول ما بدر منكم لاستتاب هذا الأمر بقبولكم التحكيم المقدم من نائب الملك والمحافظ العام للهند.

وتقديراً لأواصر الصداقة التي تجمع بين حكومة صاحبة الجلالة وحكومة عُمان وحكومة زنجبار وسعياً وراء تجنب الحرب بين الأهل والأقارب فإنني اقبل بتولي مسؤولية التحكيم في ما بينكم. ولكي نتوصل إلى جميع النقاط والمسائل المتعلقة بالنزاع فإنني قد وجهت حكومة بومباي لإرسال ضابط إلى مسقط وزنجبار للقيام بالتحري والتقصي اللازم من أجل التوصل إلى جميع خيوط النزاع حتى يتسنى لنا القيام بمعالجة الوضع والصلح. ولقد تم اختيار العميد كوجلان لما يتمتع به من حسن تقدير وذكاء وحيدة، فلقد وضعت حكومة الهند ثقتها فيه للقيام بمهمة التحري والتقصي. وتمكن العميد كوجلان من تقديم تقرير كامل مفصل وواضح لكل القضايا والمسائل المتعلقة بالنزاع بين سموكم وبين سمو أخيكم حاكم زنجبار.

ومن جانبي فقد أوليت اهتماماً كبيراً لكل واحدة من هذه القضايا والمسائل.

4 - رد السلطان ثويني على لجنة التحكيم

جواب السيد ثويني بالموافقة على قرار لجنة التحكيم

R/15/1/163

بسم الله العظيم

إلى سعادة اللورد كانينج (Canning)

الحاكم العام للهند

بعد التحية والاحترام....،

في أعظم وأسعد الأوقات لقد كان لنا عظيم الشرف باستلام رسالتكم وغمرنا شعور مفعم بالتقدير لما احتوته من مضامين. إن ما ورد في رسالتكم كان مرضياً لنا بالتمام وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بقراركم بيننا وأخونا ماجد. ونعبر لكم عن قبولنا به من قلوبنا و لا نجد من العبارات ما يمكن أن يعبر عن حقيقة مشاعرنا تجاهكم ولما كلفناكم به من وقت ومجهود وتقديرنا لما أبديتموه من لطف تجاهنا في هذا الخصوص. ونشكر الله على جهودكم بالنيابة عنا وندعوه أن يكلل خطاكم ومساعيكم بالنجاح وألا يحرمنا من وقوفكم إلى جانبنا. كما ندعو الله أن يكون وفاؤنا المخلص دائما لحكومة بريطانيا العظمى وأن يستمر دوما في ذلك الإتجاه. علاوة على أننا نأمل دائما أن تمنحونا مودتكم السامية وعنايتكم النبيلة وأن لا تحرمونا منها أبداً. وفي ما يختص بأخينا ماجد فإننا ندعو الله ما دمنا أحياء أن لا يجد منا إلا ما يسره وتمنياتنا القلبية الطيبة له. ونحن نعلق آمالا ضمنية على تنفيذ ورقة التحكيم التي تقدمتم بها.

صديقكم الوثيق رهن إشارتكم بحول أي من رغباتكم التي يراها سعادتكم السامية لتلبيتها ولنا شرف تنفيذها.

وفي الختام نسأل الله أن يحفظكم في أعلى مراتب الشرف وفي أفضل صحة ونبعث لكم بتحيات السلام كأفضل ختام.

من صديقك الوفي المخلص عبد الله الذي نؤمن به ولي النعم

ثويني بن سعيد بن سلطان

(الرسالة غير مؤرخة ومترجمة الى اللغة العربية من النسخة الانكليزية)

5 - الإعلان الأنجلو فرنسي باحترام استقلالية مسقط وزنجبار 1862م

ANGLO-FRENCH DECLARATION RESPECTING THE INDEPENDENCE OF MUSCAT AND ZANZIBAR, DATED MARCH 10, 1862

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and His Majesty the Emperor of the French, taking into consideration the importance of maintaining the independence of His Highness the Sultan of Muscat and of His Highness the Sultan of Zanzibar, have thought it right to engage reciprocally to respect the independence of these Sovereigns.

Sa Majesté la Reine du Royaume Uni de la Grande Bretagne et de l'Irlande et Sa Majeste l'Empereur des Français, prenant en considération l'importance qui s'attache au maintien de l'indépendance du Sultan de Muscat, d'une part, et du Sultan de Zanzibar de l'autre, ont jugé convenable de s'engager réciproquement à respecter l'indépendance de ces deux Princes.

6 - برقية الاتفاق المتعلقة بدولة مسقط وتأجير الأراضي من قبل السلطان من شاه فارس بتاريخ 17 نوفمبر 1864م.

TELEGRAPH AGREEMENT RELATING TO THE STATE OF MUSCAT AND TERRITORIES HELD ON LEASE BY THE SULTAN FROM THE SHAH OF PERSIA, DATED NOVEMBER 17, 1864—

ARTICLE 1.

My ancient and faithful ally, the British Government, is at liberty to construct one or more lines of telegraphic communication anywhere within the territories appertaining to the State of Muscat.

ARTICLE 2.

The British Government is further at liberty to construct one or more lines of telegraphic communication in any territories which I may hold in lease from the Shah of Persia.

ARTICLE 3.

I engage for myself, my heirs, and successors, to respect and abstain from all and every interference with telegraphic operations carried on by the British Government in or near the territories of Muscat.

ARTICLE 4.

And in the event (which God forbid) of any of my subjects or dependants committing an act of aggression or trespass on the said telegraphic lines and stations, or other telegraphic materials, I will immediately punish the offender, and proceed to afford full redress upon the same being brought to my notice.

ARTICLE 5.

Nothing in these Articles shall be held as conferring any dominion or sovereign right on the part of the British Government over the territory of Muscat through which the line may pass, neither of any additional dominion or right on my part as Sultan of Muscat, over territory which I may hold in lease from the Shah of Persia.

ARTICLE 6.

In like manner nothing in these Articles shall be held as invalidating or derogating from the title of the British Government to the station of Bassadore, that station having been freely granted to the British Government by my late illustrious father of blessed memory, the late Imaum Syed Saeed bin Sultan, on behalf of himself, his heirs, and successors.

7 - معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق 1873م.

TREATY FOR THE ABOLITION OF THE SLAVE TRADE, DATED APRIL 14, 1873

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, and His Highness the Syud Toorkee bin Saeed, Sultan of Muscat, being desirous to give more complete effect to the engagements entered into by the Sultan and his predecessors for the perpetual abolition of the Slave Trade, they have agreed to conclude a Treaty for this purpose which shall be binding upon themselves, their heirs, and successors; and Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland having appointed as her Plenipotentiary Sir Henry Bartle Edward Frere, Knight Commander of the Most Honourable Order of the Bath, and Knight Grand Commander of the Most Exalted Order of the Star of India, he, having communicated to the Sultan of Muscat his full powers found in good and due form, and the aforesaid Sultan of Muscat, Syud Toorkee bin Saeed, acting on his own behalf, they have agreed upon and concluded the following Articles: —

ARTICLE 1.

The import of slaves from the coast or islands of Africa or elsewhere into the dominions of Muscat, whether destined for transport from one port of the Sultan of Muscat's dominions to another, or for conveyance to foreign ports, shall entirely cease, and any vessels engaged in the transport or conveyance of slaves after this date shall be liable to seizure and condemnation by all such Naval and other Officers or Agents, and such Courts as may be authorized for that purpose on the part of Her Britannic Majesty; and all persons hereafter entering the Sultan's dominions and dependencies shall be free.

ARTICLE 2.

The Sultan engages that all public markets in his dominions for slaves shall be entirely closed.

ARTICLE 3.

The Sultan engages to protect, to the utmost of his power, all liberated slaves, and to punish severely any attempt to molest them or reduce them again to slavery.

ARTICLE 4.

Her Britannic Majesty engages that natives of Indian States under British protection shall, from and after a date to be hereafter fixed, be prohibited from possessing slaves, and in the meanwhile from acquiring any fresh slaves.

ARTICLE 5.

The present Treaty shall be ratified by Her Majesty, and the ratification shall be forwarded to Muscat as soon as possible.*

In witness whereof, Sir Henry Bartle Edward Frere, on behalf of her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and Syud Toorkee bin Saeed, Sultan of Muscat, on his own behalf, have signed the same and have affixed thereto their respective seals.

Done at Muscat this fourteenth day of April, one thousand eight hundred and seventy-three.

H. B. E. FRERE.

SYUD TOORKEE BIN SAEED.

8 – رسالة من بيلي إلى عزان بن قيس

بخدمة الشيخ عزان بن قيس المحترم

من كرنل بيلي باليوز خليج فارس الى جناب سامي المناقب والالقاب وعمدة الاماجد والانجاد الاماجد وزبدة والاصحاب من ووفاه

المحب الاجل الافخم الاحشم الاشيم المراد به والمشار اليه سلمه الله تعالى من الاشرار الاخيار

كيد العدوان والفجار آمين اما بعد فالمراد من تحرير كتاب الوداد وورود

والاتحاد هو ابلاغكم بجزيل السلام ورحمة الله وبركاته ثم السؤال عن ذلك الذات

الحميدة والصفات الحميدة اللتان هما عندنا غاية القصد والمراد من رب العباد

ولا يخفى بان قد وصل الينا كتابكم المعقولية المورخ في يوم جمادى الاول

الذي تعرفنا من هجومكم وتسخيركم البريمي ومن استرداد الملاك القبائل

في تلك الاطراف التي حنزوهن طوايف الوهابي منهم وسواد كتابكم

قد نرسل الى الدولة الانكليس في الهند وننتظر جوابه واردنا من تعجيل

ثاني يجي الى مسقط لكن يمنعنا بعض الكيفيات الى الان ولكن يحتمل

سيجي هذا بالوزن قد سدر عنا كمه وانتم في حفظ الله ورعايته

حرر ١٥ ج ١ ١٢٨٦

السواد مطابق الاصل
الاقل عبد الحميد منشي الركابي

9 - معاهدة 1308هـ/ 1891م

TREATY OF FRIENDSHIP, COMMERCE AND NAVIGATION BETWEEN GREAT BRITAIN AND MUSCAT, 1891.

Signed at Muscat, March 19th, 1891.
Ratifications were exchanged in 1892.

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India, and His Highness the Seyyed Feysal bin Turki bin Saeed, Sultan of Muscat and Oman, being desirous to confirm and strengthen the friendly relations which now subsist between the two countries and to promote and extend their commercial relations, have named as their plenipotentiaries to conclude a Treaty for this purpose, that is to say :—

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India, Colonel Edward Charles Ross, Companion of the Star of India, Her Britannic Majesty's Political Resident in the Persian Gulf; and His Highness the Sultan of Muscat in person; who had agreed upon and concluded the following Articles :—

Article 1.

The Treaty concluded between the British Government and Sultan Seyyed Saeed-bin-Sultan, Sultan of Muscat and Oman on the 31st May, 1839 (17 Rabia 1st, 1255), is hereby cancelled and declared void, and the present Treaty, when ratified, shall be substituted for it.

Article 2.

Subjects of Her Britannic Majesty shall, for the purposes of this Treaty, include subjects of Native States in India in alliance with Her Majesty. Such subjects shall enjoy, immediately and unconditionally, throughout the dominions of His Highness the Sultan of Muscat, with respect to commerce, shipping and the exercise of Trade, as in every other respect, all the rights, privileges, immunities, advantages, and protection of whatsoever nature, which are or hereafter may be, enjoyed by, or accorded to the subjects or citizens of the most favoured nation.

They shall more especially not be liable to other or more onerous duties, imposts, restrictions or obligation of whatever description, than those to which subjects or citizens of the most favoured nation now are, or hereafter may be subjected.

Article 3.

The two High Contracting Parties acknowledge reciprocally to each other the right of appointing Consuls to reside in each other's dominions wherever the interests of commerce may require the presence of such officers; and such Consuls shall at all times be placed in the country in which they reside on the footing of the Consuls of the most favoured nations. Each of the High Contracting Parties further agrees to permit his own subjects to be appointed to the Consular Offices by the other Contracting Party, provided always that the person so appointed shall not begin to act without the previous approbation of the sovereign whose subjects they may be. The public functionaries of either Government residing in the dominions of the other, shall enjoy the same privileges, immunities, and exemptions which are enjoyed within the same dominions by similar public functionaries of other countries.

Article 4.

There shall be perfect freedom of commerce and navigation between the High Contracting Parties; each shall allow the subjects of the other to enter all ports, creeks and rivers with their vessels and cargoes, [illegible] to travel, reside,

10 - رسالة من نائب القنصل الفرنسي بشأن موقف إنجلترا من ثورة صالح بن على 1895م.

MINISTÈRE des AFFAIRES ÉTRANGÈRES

PROTECTORATS SÉRIE 8 CARTON 7 DOSSIER 1

Dépêche 137

Déchiffrement

N° 3

Protectorats.

Attitude des anglais envers le Sultan de Mascate et les rebelles. Demande d'instructions.

Le Vice-Consul de France

à Mascate

au Ministre des Affaires Etrangères

Mascate, le 13 mars 1895.

Monsieur le Ministre,

La conduite des Anglais, depuis le guet-apens du 13 jusqu'au départ des rebelles, a été de nature à laisser le champ libre à toutes les suppositions : le major Sadler et le colonel Wilson se sont montrés favorables aux Bédouins révoltés par leur attitude, leurs pourparlers, leurs visites, leurs appréciations sur Seyyid-Feyzal qu'ils traitent ouvertement d'incapable. Le drogman indigène de l'agence

11 - رسالة من نائب القنصل الفرنسي بشأن نجاح السلطان فيصل بن تركي بالقضاء على الثورة1896م

CE-CONSULAT DE FRANCE
À
MASCATE

irection Politique

Protectorats.

n° 5

Mascate, le 31 Janvier 1896

CABINET du Ministre 29 FEVR 96

...ection Poli... PROTECTORA... ...RÊME C...

...ECTION POLITIQUE 29 FEV. 1896

1297

t du pays. — Succès
ultan à Nizwa. —
tu quo à Dhofar.
hec d'une expédition
ebelles contre Sohar
rrivée d'un navire
uerre anglais devant
...ille.

Monsieur le Ministre,

Les Etats de Seyyid Feysal continuent à être profondément troublés. J'ai l'honneur de rendre un compte succinct à Votre Excellence des événements qui s'y sont produits depuis ma lettre du 1er Décembre dernier.

Au centre de l'Oman proprement dit la guerre a lieu entre les partisans Ghaféris du Sultan et ses ennemis Hinawis à Semaïl, Zikki, Nizwa.

...n Excellence
...onsieur Berthelot.

12 المعاهدة الودادية و التجارية وعلى ما يختص اسفار المراكب البحرية

بين جلالة الملكة و جناب العالي سلطان مسقط

فبناء على رغبة كل من جلالة ملكة البريطانية العظمى و ايرلند و قيصرة الهند و سعادة السيد فيصل ابن السيد تركي ابن السيد سعيد سلطان مسقط وعمان في تاكيد العلائق الودادية الكائنة الآن بين الدولتين وفي احكامها وكذلك في ترويج منافعهما التجارية واتساعها فلاجل الحصول لهذا المرام كل من جلالة الدولة البريطانية و ايرلند المتحدة و قيصرة الهند و سعادة السيد فيصل بن تركي قد عين مرخصا لاجل المعاهدة التي ذكرها لذلك اي ان جلالة ملكة الدولة البريطانية العظمى و ايرلند و قيصرة الهند قد عينت كرنل [illegible] رأس [illegible] الرتبة الأولى من [illegible] [illegible] [illegible] وكيل جلالتها البريطانية في خليج فارس وسعادة سلطان مسقط بنفسه و اتفقا على الشروط الآتية [illegible] -

الشرط الاول

المعاهدة المنعقدة بين الدولة البريطانية و السيد ثويني بن سعيد سلطان مسقط و عمان في يوم واحد و ثلاثين من شهر مي سنة ١٨٤٦ الف و ثمانمائة و ستة و اربعين [illegible] ٨ ربيع الاول سنة ١٢٥٥ [illegible] و يبطل بهذا و المعاهدة الحالية حين المبادلة تكون عوضا لذلك -

الشرط الثاني

ان بمقتضى هذه المعاهدة رعايا ملوك [illegible] المتعاهدين مع الدولة البريطانية يكونون محسوبين على الدولة [illegible] و تكون جميع رعايا الدولة البريطانية [illegible] ان يتمتعوا حالا بدون شرط في كافة ممالك سعادة سلطان مسقط نظرا الى التجارة و استقرار [illegible] و [illegible] الصنائع و الحرف وكذلك من كل الوجوه بجميع الحقوق و الامتيازات و المعافات من الضرائب و المدافع و الحماية من اي قبيل كانت يحوزونها و يتمتعون بها او التي ستحصل في المستقبل و [illegible] او التي سيفتوحون بها فيما بعد رعايا افضل الملل او اولادها و خصوصا لا تكون عليهم رسومات او ضرائب او شروط و التزامات من اي صفة غير او زائد عن التي يدفعونها او يلتزمون بها رعايا افضل الامم او اهلها الآن او التي سيحصلونها او سيلتزمون بها فيما بعد -

الشرط الثالث

ان كلا من الدولتين المتعاهدتين [illegible] حق التخيير لتعيين [illegible] في ممالكهما [illegible] تقتضي [illegible] فيها الامور المتعلقة بوجوه التجارة و القناصل المذكورين [illegible] في الممالك التي [illegible] [illegible] افضل الامم [illegible] ثم ان كلا من المتعلقين [illegible] قبل ان يرخص [illegible] [illegible] الجانب الاخر ولكن [illegible] [illegible] ان يروحوا شغل [illegible] [illegible] [illegible] الاستيذان [illegible] المتبعة ثم ان اصحاب المناصب من الطرفين المقيمين [illegible] الطرف الاخر [illegible] امتيازات و معافاة و استثناءات كما يتمتع بها اصحاب [illegible] المقيمين هنالك لغير الدول -

الشرط الرابع

ان ستكون حرية كاملة بين الطرفين العظيمين المتعاقدين من جهة التجارة و سفر المسافرين في البحر و كل منهما سيرخص رعايا الاخر بان يحملوا جميع البضائع و التجارة و الفلايك المختصة بالدولتين مع سفنهم و اموالهم و ايضا بان يترددوا او يقيموا او يباشروا المتجر والبيع و الشراء بالجملة او بالمفرق في ممالك كليهما او بان يستاجروا ويشتروا او يملكوا فيها المنازل و الحوانيت و المطاحن و المخازن و المواضع و يسوغ لرعايا الدولة البريطانية في كل مكان ان يباشروا او يشتغلوا او يعملوا او يبيعوا ذلك رأساً او بواسطة سماسرة جميع الاجناس من الامتعة الجديدة او من المحصولات الصناعية لتباع كذلك في ممالك سعادته او للنقل الى الممالك الاجنبية و يسوغ لهم ايضاً ان يصطلحوا على اسعار تلك البضائع المحصولة مع صاحبها او وكيله بدون مانع من سواه ممن تعرضه مامورية سعادته و بقبول سعادة سلطان مسقط يلزم الوالي بالاحتكار و الامتياز فيما يتعلق بالمتجر في ممالكه بمعرفته او بشركة او بشخص مخصوص.

الشرط الخامس

سيسوغ لرعايا جلالة الملكة البريطانية في ممالك سعادة السلطان جميعها ان يشتروا الاراضي و المساكن و الاملاك من كل قبيل تملكا او لا تملكا و تملك بطريق الهبة او الشراء او الحوالة بالحي [illegible] او الوصية او باي طريقة شرعية كانت و ان يتملكوها و يتصرفوا فيها اطلاقا و اعتبارا كالبيع او بالمعاوضة او بالوصية او بطريق اخر حسب مرادهم.

الشرط السادس

سيسوغ لسعادة السلطان ان يأخذ رسم دخول البضائع خمسة في المائة من ثمن جميع البضائع و المتاع التي تجلب بحراً من البلدان الاجنبية الى ممالك سعادته فهذا الرسم يدفع في البندر الذي تنزل فيه البضائع اولا في ممالك سعادته و عقب دفعه ستكون تلك البضائع معافاة في ممالك سعادته من سائر الرسوم و العوائد الاخر التي تؤخذ من طرف سعادة السلطان باي اسم كانت و كذلك لا يطلب من رعايا البريطانية رسم دخول يزيد على الرسم الذي يدفعه رعايا الدولة المحبة الاكثر ثم ان هذا الرسم اذا دفع مرة واحدة يعفي من جميع العوائد الاخر من قبل سعادة السلطان كل جنس من البضائع التي تجلب بحراً من الممالك الاجنبية للتصرف بها في تلك المحلات او لتنقل الى مكان اخر او للتصرف في البلد جملة او مفرقة و كانت باقية على حال جلبها او صارت مصنوعة و اما الامتعة التي ذكرها فستكون معافاة من الرسوم كافة وهي اولا جميع الامتعة و البضائع التي مقصدها بندر من البنادر الاجنبية وهي التي تنقل من سفينة الى سفينة اخرى في اي بندر من بنادر سعادة سلطان مسقط او انها نزلت لاجل اجراء هذا المقصد و استودعت موقتا في ادنى الفرضة السلطان انتظاراً لوصول سفينة تنقل فيها ثانيا الى الخارج فاذا نزلت البضائع بهذا العنوان المذكور معافاة الا ان ابرح الحوطة الديوانية او عامله عقد وصول المستودعة البضائع المذكورة للحفظ في الفرضة او قبالها نزلت لاجل النقل الى سفينة غيرها و تخرج [illegible] البندر في الخارج الذي ستنقل اليه البضائع و كذلك تكون معافاة تلك البضائع الا اذا [illegible] سفينة لارسالها للبندر المذكور في الاقرار الاول في مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تنزيلها و شرط [illegible] في اثناء ذلك تغيير الملك فيها.

ثانياً جميع البضائع و الامتعة التي ليست مرسولة تعمداً لبنادر السلطان و نزلت خطأ و لكن على الشرط ستحمل ثانياً في تلك السفينة و تنقل الى الخارج في ضمن شهر الا اذا تلفت البضائع المذكورة او حولت من حفظ مامورية الفرضة فحينئذ تكون متعرضة لدفع رسم الدخول عنها بالتمام.

13 -

عهدنامة

المقدمة

ان سعادة ملكة بريطانيا العظمى المتحده و ايرلنده و حضرة السيد تركي بن سعيد سلطان مسقط اذ كانا راغبين باجراء العهودنامات التي قد تعهد بها حضرة السلطان و سلفاه لابطال تجارة الرقيق اجراء كاملاً و قد اتفقا على عقد هذا العهدنامه لهذه الغايه التي ستكون جاريه حاكمة على الطرفين و على وارثيهما و خلفائهما فسعادة ملكة بريطانيا العظمى المتحده و ايرلند قد وكلت لذالك من طرفها السار هنري بارتل ادورد فرير الحائز نشان الرتبة ثانيه من النشان المفتخر المسمى نشان باث و نشان الرتبة الاولى من النشان المرتفع المسمى نشان كوكب الهند و المذكور بعد ما ابلغ سلطان مسقط توكيله و كمالة مأموريته فسلطان مسقط المشار اليه السيد تركي بن سعيد باشر الامر بنفسه فاتفقا على و عقد هذه البنود الآتيه

بند اول

يصير قطع و ابطال دخول الرقيق من السواحل او جزائر افريقيا او غيرها الى ممالك مسقط سوى كان بقصد الانتقال من احدى الجهات الى الاخرى من ممالك حضرة السلطان الموصي اليه او بقصد التصدير الى البلدان الغريبة و كل سفينة التي من هذا التاريخ المذكور تشتغل في نقل او تصدير الرقيق تكون عارضة للقبض عليها و المحاكمة بمعرفة ضباط المراكب و غيرهم من الضابطان او الوكلاء و في مجالس الاحكام اتباعاً لماتستوره سعادة الملكة لهذا المقصد و كل احد من الرقيق بعد هذا يدخل الممالك السلطان الموصي اليه و البلدان الذي تتعلق عليه هو معتوق

بند ثاني

حضرة السلطان الموصي اليه يتعهد بان جميع الاسواق العموميه التي داخل مملكته لبيع و شراء الرقيق تغلق و تبطل بالكليه

بند ثالث

حضرة السلطان المشار اليه يتعهد بان على قدر طاقته يحامي عن جميع الرقيق المعتوقين و يعاقب بقصاص شديد كل من يقصد الاذى لهم في [illegible]

بند رابع

سعادة ملكة بريطانيا تتعهد بمنع اهالي الممالك الهنديه الذين تحت حمايتها الانكليزيه من تملك الرقيق من تاريخ سيصير فيما بعد و في ضمن ذالك عن اقتناء اي رقيق من جديد

بند خامس

هذه العهدنامه يصير تاكيدها من الملكة العظمى و سترسل الى مسقط بأسرع ما يمكن

والاعتماد على ذالك السر هنري بارتل ادورد فرير من طرف سعادة ملكة بريطانيا العظمى المتحده و ايرلند و حضرة السيد تركي بن سعيد سلطان مسقط بنفسه قد وضعنا امضائنا و اختامنا على هذه العهدنامه [illegible] المنعقده في مسقط في اليوم الرابع عشر من شهر ابريل سنه الف و ثمانمائه و ثلثه و سبعين

صحيح ذالك كتبه تركي بن سعيد بيده *

جمادي الاول ١٦ صفر سنة ١٢٩٠

محل الختم

---

* سلم بيد سعادة السلطان في شهر سبتمبر سنة ١٨٧٣

قائمة المصادر والمراجع

- أولاً: المصادر والمراجع العربية والمعربة.
- ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية.
- الملاحق.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : وثائق غير منشورة:

١– سجلات مكتب الهند: Indian Office Record(I.O.R)

1- I.O.R.,R/15/1/163.

– رسالة من نائب الملك في الهند إلى السيد ثويني حاكم مسقط حول قرار لجنة التحكيم في النزاع على زنجبار .

2- I.O.R.,L/P& S/18/B.118. Memo. Conclusion Of The Declaration With France as to Muscat in 1862 and the acquisition Of Gawadr by Muscat.

3- I.O.R., F/4/913: Letter From Fairfax Moresby Caption Majesty's Ship Menal To Sir Robert Fanguhar, in 29th August 1822.

4-I.O.R., L/P&S/20/C 240 the précis of Najid affairs.

5- I.O.R., L/P & 5/20/C the précis of Najid affairs.

6 - I.O.R., R/15/6/4/Under Secretary, G Of I, S.G.

– مقتل السيد ثويني.

– الاعتراف بحكم السيد سالم بن ثويني.

7- I.O.R., R/15/6/1, Translation Of Addressed To H.H Sayid Salim Sultan Of Muscat, Jumadi elthany 17, October 16, 1867.

8- I.O.R., R15/6/1, Copy Of Telegram, August 30, 1867.

9 -I.O.R., R15/6/2, P.R To Acting P. A. Muscat From P, March 13, 1869.

10- I.O.R., R/15/6/2/From Toorkee Sidaree To Sayyed Salim, Ramadan (27- 1258/January 18- 1869.)

11-I.O.R.R/15/6/2/ P.A. Muscat To P.R, April 12, 1869.

12- I.O.R., R/15/6/36, The Clyde, Affair.

13- I.O.R.,R/15/6/2,Afew Items of intelligence callected by P.A Muscat at sohar and Berka on 21, and 22 July 1869.

14- I.O.R., R/14/6/2 P.A. Muscat to S.G.B.,4 F August 1869

15- I .O.R., R/15/6/36, from G.B TO G.T ,17 February 1869.

16- I.O. R., R/15/6/36 P.R to G. B , 3August 1870 /1– Carterter I. :TRIBES in Oman , P2G

17- I.O. R., R/15/6/36, telegram from P .R to G.B 17 October 1870.

18- I .O.R.,R/15/6/36,The Translated Purport Of Agreement ,13 February 1871.

19- I. O. R., R/15/6/36 the translated purport of the agreement, 13 February 1871

20 - I.O. R., R,7/10/608, Report on the Administration, No. 845- 170 , for the year 1873-1874.

21- I . O. R., R/15/6/36 G . I to G.B. 11 march 1872 .

22- I .O.R., R/15/6/4, Letter from L.S.B. Miles Political Agent and consul Muscat, Tol.C. Ross Political Resident in the Persian Gulf, No.174/70, Muscat in the 18 April 1873

23- I . O. R. , R/15/6/36 G.B. to . P .R , June, 1873

24- I. O.R., R15/6/336, P.A Muscat to P. R 14 November, 1873.

25- I. O. R., R/15/6/36, Further proceeding of Abdul Aziz after his Ietiremnt from Cwader , September, 1873

26- I. O. R., R/15/6/36, Abdul Aziz is return to Muscat in may, 1874

27- I. O .R., R/15/6/36, Death of Sayid Salim bin thowainee at Hay derabad, 7 December ,1876

28-I .O. R., R/15/6/7 from P.A Muscat to P.R ,16 October, 1874

29- I .O. R., R/15/6/36, Proceedings Of Salih bin Ali, sheiks Of The Harithee, January, 1874.

30- I .O. R., R/15/6/36, Proceeding of Ibrahim bin Chais his Rev -volt and capture of Musnauh in March 1874

31- I. O.R., R/15/6/36, Detaileal Reports of the Rising in the Bat -inah ,NO .272 , 6 th March 1873 . P51

32- I.O. R., R/15/6/36, to Sayid Hamad bin Ahmad bin Solimary and the sheiks of yal saad , 20 rabicl akker 1291, 5 June 1874.

33- I .O . R., R/15/6/8, P.A Muscat to P.R , 17 December 1875.

34 - I . O . R., R/15/6/8, P.R to S.G.I , 30 December 1875.

-خطاب من عامر بن سليم إلى السلطان تركي في 20 ذي القعدة 1292هـ.

35- I.O.R., R/15/6/36, Arrest& imprisonment by Sayid Toorkee of Three intriguing Bedouin sheikhs , April 1876`

36- I.O.R., R/15/6/36, Raid Of Sheik Hamood Eljanafiof AL Wahib -ah in El Batinah September 1876.

37- I.O.R., R/15/6/36, Rising of Eisharkiyeh tribes under sheikh Salih bin Aliand Sayid Ibrahim bin kais, June 1877.

38- I.O.R., R/15 / 6 / 14, P.R to G.I, 28 March 1882.

39- I.O.R., R/15/6/36, Capture of E1 Mashaah fort by Sayid Ibrahim bin Kais, it srecapture by Sayid Toorkee, April 1882.

40 - I.O.R., R/ 15/ 6 / 36., P.R to G.I No. 55, 28 March 1883.

41-I.O.R., R/15/6/36, Siege and assault of Muscat by El Sharkiyeh Rebels, October 1883.

42- I.O.R ., R/15/6/36, Siege and assault of Muscat by ElSharkiyeh Rebels, October 1883.

43- I.O.R.,R/15/6/14, Political Diary of the Muscat Pol,Agency from 15 to 31October1883.

44- I.O.R., R/15/6/36, P. R To G.I 6st January, 1884.

45- I.O.R., R/15/6/36, Despatch of aforce by seyyid Turki to follow the retreating Rebles, November 1883.

46- I.O. R., R/15/6/36, G.I to P.R No.276 – E, 9February 1886.

47- I. O. R., R/15/6/14, Diary of Muscat for fortnight ending 8

November 1886.

48- I.O.R., R/5/6/13, Seyyid Said bin Muhammad to the Resident 8 Jumadi e1 Sani 1297 – 10 May 1880.

49- I.O. R., R/15/6/14, Daly of the Muscat, P.A. and Consulate for The fortnight ending 23 June 1888.

50- I. O. R., R/15/6/50, F. Simila to P.R, 20 April 1889.

51- I. O. R., R/15/6/20, Letter from colonel Ross Political Resident in the Persian Gulf, to secretary Government of India, No. 279, in 29 December 1890.

52- I.O.R., R/15/6/36, Declaration of H.H. the sultan regarding the alienation of his dominions, 11 February 1891.

53- I.O.R., R/15/6/20., P112- 115, 1890.

54- I.O.R., R/15/6/3, the Rebellion of 1895.

55-I.O.R., R/15/6/37, the Rebellion of 1895.

56-I.O.R.,R/4/913, letter From The Imamum Of Muscat To The Momtstuart Willmstone Governor Bombay,22th Dhu,I Hijjah 1237A, 9 September,1822.

57 - L/P& S/10/606, (Treaties &Undertaking : The British Government and The Sultans Of Maskat and Oman, (1845- 1914). 1917.

58- L/P& S/15/6/1, H.H Sayed Salim ToH.SGovernor Of Bombay, September 27, 1867.

59- L/P&S/10/606, P.96-101,1891, Treaty Of Friendship Commerce and Navigation Between Great Britain and Muscat, 1891.

60-L/p&S/10/606,treaty of friendship,commerce and Navigation between Great Britain an de muscat, 1891.

– انظر نسخة المعاهدة العربية والإنجليزية بالملاحق.

61 - L/p & S/10/ 606 treates and Undertakings of 1845- 1944,

ب– سجلات دار الوثائق البريطانية العامة (وثائق وزارة الخارجية) Foreign Office

1- F.O.,371/109817/P.59 - 77/ Part .V/ Muscat No.1, Anglo – French Declartion The Independence Of Muscat & Zanzibar ,March 10, 1862.

2- F.O., 371/109817/ P.59- 77/Part.V/ Telegraph Agreement Relating To The Stat Of Muscat and Territories Held On Lease by Sultan From The Shah Of Persia , November 17,1864.

3- F.O.,195- 803. Trans Of Arabic News From The Consul General (Baghdad) To British Embassy (Constantinople), March 1866.

4- F.O., 371/109817,Part. V, Muscat No.1, Treaty For The Abolition Of The Slave Trade , 14th April, 1873.

5- F.O., 371/1098/7, Letter from the viceroy of India to Sayid thuwani of Muscat containing his Arbmration Award in the Dispute over Zanzibar, Dated 2 April 1861.

***وثائق بريطانية في شكل تقارير:**

(المكتب الإقليمي لشئون مسقط Precis Of Maskat Affairs, Part.1)

(تقارير السياسة البحرية في الخليج العربي وخليج عمان Maritime Policy in The Persian Gulf and The Gulf Of Oman, Part.6)

1- N.D, 2/D,E. the Bombay Government pressed the question of colonel Pelly as to whether Sayid turki on 10th, febr, 1868.

2- N.D,1/D, Declaration of the sultan, pledging and binding himself, dated 20th ,Marc, 1891.

3- N.D,2/D,E Recognition of the authority salam, 18 Dece 1866.

4- N.D, 2/D, E the Bombay Government pressed of Golonel Pelly as to whether Sayid Turki on 10th febr 1868.

5- N.D , 1/D, the French flag question of 20th may, 1891, P.2.

6- N.D, I/D, the commercial treaty of 18th March 1891.

7- Anglo- French Deci. Artion Respecting the Independence of Miscat and zanzpar. Dated 10 March 1862.

*** وثائق من الأرشيف العثماني:**

1-AID-18-1/1/FID-110104546/DID110104556 الأرشـيف العثمـاني باسـتانبول، 8كانون الثاني 1304ر، ص2185.

*** الوثائق الفرنسية:**

ا– أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس:

Archives Diplomatiques, Ministere des Affaires Estrangers Paris(AFF. Etr.).

1- AFF.Etr., Letter de Ministre de La Marine et des Colonies au Ministre des Affaires Etrangeres, Mascate, vol.5, 29 fev1896.

2- AFF.Etr., Letter de Ministre de La Marine et des Colonies au Ministre des Affaires Etrangeres, Mascate, vol.1, 13 Mars1895.

3- AFF.Etr., Letter du consul Francais delegue a Mascate au Mi -nister des Affaires etrangeres de la france a mascate en 15th Novamber 1895.

4- AFF.Etr.,letter du consul francais delegue aupres du minister francais des Affaires etrangeres a mascat eni, Juin 1895 sur la menace qui pesesur Dhofar, p. 13- 18.

5-AFF.Etr., letter du consul francais delegue aupres du ministre des Affaires etrangeres de le france a mascate en, 28 mars 1896 a intervention de I' Ang leterre Pour re primer la revote contte le sultan au Dhofar.

6-AFF.Etr., letter du consul francais delegue aupres du minstre des affairs etrangeres de la france a mascate en13mars 1895,sur 1 aposition de l'angleterre envers le Sultan de mascate et les rebelles de la population de l' inteneur.

ثانياً: وثائق منشورة على هيئة كتب :

1- بلاغ من قلم المطبوعات بشأن قضية منطقة البريمي، جريدة أم القرى، عدد 1458، السنة الثلاثون، الجمعة 18رجب 1372هـ/ إبريل 1953م.

2- ج.ج. لوريمر: دليل الخليج، القسم التاريخي والجغرافي، ترجمة ونشر مكتب أمير قطر، الدوحة، (ب.ت.ط).

3- الحارثي: محمد بن عبدالله بن حمد: موسوعة عمان(الوثائق السرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1427هـ/ 2007م.

4- القاسمي، سلطان محمد: الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية، الطبعة الأولى، (ب،د،م)، 1413هـ/ 1993م.

*** المخطوطات:**

1- البسام، عبدالله: تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق، بخط نور الدين شريبة الورقات، 11أ، 15أ، 19ب، 21ب.

2- المطوع، عبدالله بن صالح: كتاب عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان، مخطوط رقم 953.5ع.م، المخطوطات، دارة الملك عبد العزيز، شوال 1393هـ/ 1973م.

ثالثاً : المصادر والمراجع العربية والمعربة :

1-الأزكوي، سرحان بن سعيد: كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق: حسن محمد عبدالله النابودة، ج1، ط1، دار البارودي، بيروت،1427هـ/ 2006.

2-إبراهيم، عبد العزيز عبدالغني: علاقة ساحل عمان ببريطانيا، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1402هـ/ 1982م.

3-ابن خلدون، عبدالرحمن: مقدمة بن خلدون، دار الفكر، (ب.ت.م).

4-ابن منظور، جمال الدين: معجم لسان العرب، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر، 1301هـ/ 1881م.

5-أبوعلية، عبدالفتاح حسن: الدولة السعودية الثانية، ط2، مؤسسة الأنوار، الرياض، 1397هـ/ 1977م.

6-أبوياسين، سمير محمد على: العلاقات العمانية البريطانية(1798- 1856)، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1401هـ/1981م.

7-أطفيش، محمد بن يوسف: رسالة شافية في بعض التواريخ، طبعة حجرية، الجزائر، 1299هـ/ 1804م.

8-البدواوي، سيف محمد: بريطانيا والخليج العربي سنوات الإنسحاب، مكتبة الفلاح، (ب:م،ت).

9-البسام، حياة: أحداث هامة في تاريخ الخليج العربي، دار الشبل، الرياض، (ب:

ت.ط).

10- البكري، أبو عبيد جزيرة العرب من كتاب الممالك والمسالك، تحقيق عبدالله يوسف الغنيم، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1، 1397هـ-1977م.

11- البلال، ناصر بن علي: قبائل الجنبة وميناؤهم التاريخي صور(مدخل تاريخي حضاري لجنوب بلاد العرب)، دار الحرم للتراث ، القاهرة ، (ب: ت، ط).

12- الحجري، محمد بدر: عمان الشورى في التاريخ السياسي لحكم الإمامة نجاح وإخفاق التجربة، ط1، مطابع النهضة، (ب: م)، 1423هـ/ 2002م

13- الحمدي، صبري فالح: صفحات من تاريخ الخليج العربي الحديث ، دار الحكمة ، لندن، (ب: ت.ط).

14- الخالدي، سعود الزيتون: معجم قبائل الخليج في مذكرات لوريمر (دليل الخليج)، (ب.ت.ط.م.).

15- الخروصي، سليمان بن خلف بن محمد: ملامح من التاريخ العماني، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب، (ب.د.ت)، .

16- الخصوصي، بدر الدين: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جـ2، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت،1408هـ/ 1988م.

17- الداود، محمود علي: الخليج العربي والعلاقات الدولية 1890/ 1914، ط1، القاهرة، 1381هـ/ 1961م.

18- ــــــ: محاضرات عن التطور السياسي لقضية عمان، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1383هـ / 1964م.

19- الذكير، مقبل: في مسودة تاريخه عند حديث عن الخلاف بين أبناء الإمام فيصل، مكتبة كلية الآداب، جامعة بغداد ، رقم 569.

20- الزرقا، محمد على: قضية عمان في المجال الدولي: عمان قديماً وحديثاً، (ب: ت، ط، م).

21- السعدون، خالد: بريطانيا وتجارة السلاح في الخليج العربي، مكتبة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى، 1429هـ/ 2008م.

22- السالمي، أبو بشير محمد شيبة نور الدين: نهضة الأعيان بحرية عمان، دار الجيل، بيروت، (ب.ت).

23- السالمي، محمد بن عبدالله، وعساف، ناجي: عمان (تاريخ يتكلم)، المطبعة العمومية، دمشق، 1383هـ/ 1963م.

24- السيابي، سالم حمود: الحقيقة والمجاز تاريخ الأباضية باليمن والحجاز، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، (ب:ط)، 1400هـ/1980م.

25- الشاروني، يوسف: البوسعيديون حكام سلطنة عمان، مركز الحضارة العربية، القاهرة، (ب:ت،.ط).

26- الطيب، محمد سليمان: قبائل سلطنة عمان عن أنسابها وفروعها وديارها وأعلامها، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، الخبر، السعودية، 1429هـ/ 2009م.

27- العابد، فؤاد سعيد: سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853- 1914م، ط1، منشورات السلاسل، الكويت، (ب.د.ت.ط.م).

28- العثيمين، عبد الله: تاريخ المملكة العربية السعودية، ط13، مكتبة العبيكان، الرياض، 1426هـ/ 2005م.

29- العقاد، صلاح: الاستعمار في الخليج الفارسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1347هـ/ 1956م.

30- ـــ: التيارات السياسية في الخليج العربي، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1385هـ/ 1965م.

31- آل عمر، سعيد بن عمر: تاريخ المملكة العربية السعودية في دليل الخليج لـ (ج .ج لوريمر)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى ،

1417هـ/1996م.

32- ـــ: الخليج العربي: تاريخه السياسي وعلاقاته بدول الشرق والغرب، ط1، مكتبة المتنبي، الخبر، 1429هـ/ 2008.

33- الفارسي، عبدالله بن صالح: البوسعيديون حكام زنجبار، ترجمة: محمد أمين عبدالله، (ب: د، م) الطبعة الرابعة، 1426هـ/2005م.

34- الفيل، محمد رشيد. الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ط2، مكتبة ذات السلاسل، الكويت، 1407هـ / 1988م.

35- القاسمي، خالد بن محمد: عمان مسيرة قائد وإرادة شعب ، دار الثقافة العربية ، الشارقة، الطبعة الأولى (ب.ت).

36- ـــــ : عمان تاريخ وحضارة، ط2،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1421هـ/ 2001.

37- القاسمي، سلطان محمد: تقسيم لإمبراطورية العمانية (1856- 1862م)، ط1، مؤسسة البيان، دبي، 1409هـ/ 1989م.

38- القاسمي، نورة محمد: الوجود الهندي في الخليج العربي 1820- 1947م، (ب: د، م،ط) 1417هـ/ 1996م.

39- المحرمي، حامد بن مسلم بن بخيت: الشمائل في انساب القبائل، المركز الفني للطباعة ، ط3، دمشق، 1426هـ/ 2005م.

40- المختار، صلاح الدين ، تاريخ المملكة العربية السعودية ماضيها وحاضرها، ج1، مكتبة الحياة ، بيروت، (ب.ت).

41- المسعودي، علي بن الحسين بن علي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط4، مطبعة السعادة، القاهرة، 1384هـ/ 1964م .

42- المطري، السيد خالد: جغرافية الخليج العربي، ط2، الدار السعودية للنشر، جدة، 1420هـ/ 2001م.

43- المعمري، أحمد حمود: عمان وشرق أفريقيا، ترجمة: أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان،1400هـ/ 1980.

44- المنتدى الأدبي: مسندم عبر التاريخ، حصاد الندوة التي أقامها المنتدى الأدبي بمحافظة مسندم، 81- 19 رجب1421هـ/ 16- 17أكتوبر 2000، ط2، 1428هـ/ 2007م.

45- الناجم، سعد عبدالرحمن، والفريدة، خالد: العقير أدواره التاريخية والتجارية والسياحية، الإحساء، الغرفة التجارية الصناعية بالأحساء 1428هـ/ 2007م.

46- النعيمي، عبدالرحمن محمد: الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، ط2، بيروت،1420هـ/ 1999.

47- الهيتي، صبري فارس: الخليج العربي (أرضه، سكانه، اقتصادياته، جيوبوليتكتيه)، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، (ب:م)، 1425هـ/ 2004م.

48- أمين، عبدالأمير: المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747 – 1778م، ترجمة: هاشم كاطع لازم، ط1، مركز دراسات الخليج، بغداد، 1397هـ/ 1977م.

49- أوبنهايم، ماكس فون: من البحر المتوسط إلى الخليج (العراق والخليج)، ترجمة:محمود كبيبو، ط1، دار الوراق للنشر، لندن، 1430هـ/ 2009م.

50-بادجر، جورج بيرسي: مقدمة كتاب تاريخ أئمة وسادة عمان، ترجمة: محمد على الداود، ط1، مركز جمعة الماجد، عمان، 1427هـ/ 2006م.

51- ب. ج. سلوت: عرب الخليج في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية، ترجمة:عايدة خوري، ط1، (ب:م،د)، 1414هـ/ 1993م.

52- بشر، عثمان: عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق:محمد الشمري، ج1، دار الحبيب، (ب،م،ت).

53- بن باز، عبدالعزيز بن عبدالله: الإمام محمد بن عبدالوهاب دعوته وسيرته. ، مكتبة دار السلام، ط3، الرياض ، 1412هـ / 1991م .

54- تيلور، بيتر، ولد فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، اسحاق عبيد، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1422هـ/ 2002م.

55- ج.أ بترسون: القبائل والسياسة في شرقي شبه الجزيرة العربية. ترجمة:حسين علي اللبودي، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، (ب،د)، 1399هـ- 1979م.

56- حراز، السيد رجب: بريطانيا وشرق إفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1391هـ/ 1971م.

57- خليفات، عوض محمد: الأصول التاريخية للفرقة الأباضية، ط4، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، 1426هـ/ 2005م.

58- درويش، مديحة أحمد: سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1400هـ/ 1980م.

59- دشتي، محمد إسماعيل: شقائق النعمان في تاريخ الخليج والكويت وإيران والإمارات والجزيرة العربية وعمان، ط1، دار المحبة، دمشق، 1425هـ- 2004م.

60- رزيق، حميد بن محمد: بدر التمام في سيرة السيد الهمام سعيد بن سلطان، تحقيق عبدالمنعم عامر ومحمد مرسي، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، 1397هـ/1977م (ب، ط).

61- روث، رودولف سعيد: السيد سعيد بن سلطان(1791- 1856) وسيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار، ترجمة: عبدالمجيد حسيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، (ب.د.ت).

62- س.ب مايلز: الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة: محمد أمين عبدالله، ط4، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1415هـ/ 1994م.

63- سلطان، سالمة سعيد : مذكرات أميرة عربية، ترجمة: عبدالمجيد حسيب القيسي، دار الحكمة، لندن، ط6، 1430هـ/ 2009م.

64- سمور، زهدي عبد المجيد: تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، منشورات ذات السلاسل، الكويت، (ب.ت).

65- شربل، كمال موريس: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي،ط1، دار الجيل، بيروت، 1418هـ/ 1998من ص116، 616.

66- شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوب للخليج الفارسي، مطبعة مصر، القاهرة، 1343هـ/ 1953م.

67- شلبي، أحمد: عمان في التاريخ من أقدم العصور حتى الآن، حصاد ندوة الدراسات العمانية، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ذي الحجة 1400هـ/ نوفمبر 1980م.

68- طعيمة، صابر: الأباضية عقيدة ومذهباً، مؤسسة خليفة للطباعة بمطابع دار الجيل ، بيروت، لبنان، 1406هـ/ 1986م.

69- طه، جاد: دور بريطانيا وألمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار، دراسة في كتاب العلاقات العربية الأفريقية، دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1399هـ/ 1977.

70- عبدالرحمن، عبدالوهاب أحمد: الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث (1778- 1914م)، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،(ب ت).

71- عبد الساتر، لبيب: قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر، دار المجاني شعل (ب: ط، م، ت).

72- عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ط1، 1402هـ/1982م.

73- عبدالله، محمد موسى: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ط1، (ب.ن) الكويت، 1411هـ/ 1981م.

74- عبيدلي، أحمد: جوانب من التاريخ العربي الإسلامي في ظل الهيمنة الأوربية، دار الحداثة،(ب.م)، ط2 ، 1404هـ/ 1984م.

75- عثمان، مختار نور الدين وآخرون: عمان عبر التاريخ، مكتبة الفلاح، (ب:ط،م،ن).

76- علوش، ناجي: الوطن العربي "الجغرافيا الطبيعية والبشرية "، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية(3)، بيروت، 1406هـ/ 1986م.

77- غباش، حسين: عمان الديمقراطية الإسلامية(1500- 1970)، ترجمة: أنطوان حمصي، دار الجديد، بيروت، 1399هـ/ 1997م.

78- غنيم، عبد الحميد: التوسع الحضري والمنخفضات التنظيمية في دبي، الجمعية الجغرافية الكويتية، (ب ، ط)، الكويت ، 1418هـ/ 1988م.

79- فلبس، وندل: تاريخ عمان ، ترجمة : محمد أمين عبدالله، ط3، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، 1409هـ/ 1989م.

80- فهمي، نعيم زكي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1393هـ/ 1973م.

81- فوزي، فاروق عمر: مقدمة في المصادر التاريخية العمانية، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، (ب،ت،ط).

82- قاسم، جمال زكريا: دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقية 1741/ 1861، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،1388هـ/ 1968م.

83- ــــ: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840م – 1914م، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1386هـ/ 1966م.

84- ـــــ: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة 1417هـ/1997م.

85- ـــ : دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840-1914م، دار البحوث العلمية،

الكويت، 1394هـ/1974م،

86- كيلي، جون: بريطانيا والخليج 1795 – 1870م ، ج2، ترجمة: محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ، 1399هـ/ 1979م.

87- مؤلف مجهول: عمان تاريخاً وعلماء، ترجمة: محمد أمين عبدالله، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان،1400هـ/1980م.

88- مؤلف مجهول: القلاع والحصون في عمان، مكتب نائب رئيس الوزراء لشئون مجلي الوزراء، قسم الدراسات، سلطنة عمان، (ب.ط)، 1415هـ/ 1994.

89- مؤلف مجهول: عمان إلى أرواح الشهداء تحية إكبار وإجلال ، ط2، سلسلة البحوث العربية للصحافة والنشر ، دمشق ،(ب.ت).

90- 101- متولي، محمد، ومحمد، ،محمود أبو العلا: جغرافية الخليج (الخليج العربي وخليج عمان ودول شرق الجزيرة العربية)، مكتبة الفلاح (ب: ت، م، ط).

91- محمد، محمود أبوالعلا: جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، مكتبة الفلاح، الكويت، (ب. ت.ط.م).

92- ـــــ: جغرافية إقليم عمان(سلطنة عمان ودولة الإمارات)، مكتبة الفلاح، الكويت، (ب.ت.ط.م).

93- ـــــ: موقع عمان الجغرافي وعلاقته المكانية، دار النهضة العربية، القاهرة،1405هـ/ 1985م.

94- مصطفى، عوني: سلطنة الظلام في مسقط وعمان، منشورات دار الآداب، ط1، بيروت، 1383هـ/ 1964م.

95- نوفل، سيد: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، ط2،(ب.ن) القاهرة،1392هـ/ 1972م.

96- مهنا، محمد نصر، والنبراوي، فتحية: الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية،(ب:ت.ط).

97- ـــــــ: دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، (ب: ط. ت).

98- هذلول، سعود: آل سعود، تاريخ ملوك آل سعود، ط1، الرياض، مطابع الرياض، 1380هـ/ 1961م.

99- هندرسون، ادوارد: ذكريات عن الأيام الأولى في دولة الإمارات وسلطنة عمان، موتفريت للنشر، دولة الإمارات العربية المتحدة ، (ب: ت، ط).

100-ولستد، جيمس ريموند، تاريخ عمان رحلة في شبه الجزيرة العربية، ترجمة عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1422هـ/ 2002م.

101-ولكنسون، جون: الإمامة في عمان، ترجمة: الفاتح حاج التوم، وطه أحمد طه، مركز الوثائق والبحوث، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 1427هـ/ 2007م.

102-ياغي، إسماعيل: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض 1421هـ/ 2001م.

رابعاً : المصادر والمراجع الأجنبية :

1-Allen,C.: Oman(The Modernization Of The Sultanate, Westvi
-ew Press, Inc, Colorado, U.S.A, 1987.
2- Al-Maamiry,A.: Omani Sultans In Zanzibar (1832-1964), Lancers
Book, London, 1987.
3-Aitchison,C.: Acollection Of Treaties, Engagements and Relat
-ion To India and Neighboring Countries, Delhi, 1933.
4- Badger, G.: "Introduction &Analysis", History Of The Imams
&Seyyids Of Oman, Trans'ed, London, 1871.
5-Bennett,N.R: A History Of The Arab State Of Zanzibar, London.
1978.
6- Busch, B.C: Britain and the Persian Gulf ,1894 – 1914, Lond
-on, 1967.
7- Carter, I.: Tribes In Oman, Peninsular Publishing, London.
8- Colomb: Slave Catching In The Indian Ocean.
9-Hawley,D.&et-al.: Oman& its Renaissance, Stracey Internatio
-nal , London,1977.
10- Heard-Bey,F.: From Trucial States To United Arab Emirates
(Society In Transition), Longman, London, 1997.
11- Germain: Que' Most Sur I' Oman et le Sultanate de Mascate,
Bulletin de la Societe de Geographic, cinquieme Serie
Tome VI, Annee 1868.
12- Geranlanden,B.:Oman since 1856 Disruption Modernization
in traditional Arab society, Prince Eton university Press
Princeton, New Jersey, 1967, P234.
13- Kajare, F.: Le sultanate d'oman et la Question de mascate.
14- Kelly,J.b: Britain and Persian gulf 1795–1880, oxford, 1968.
15-Kechichian, J.: Oman and The World, Rand, Santa Monica,
1995.
16- Lenden,R.G: Oman Since 1856: Disruptive Modernization in
Traditional Arab Society, Perceton, 1967.
17- Lyne, R. N: Zanzibar In Contemprary Times, London, 1905.
18-Maubizi, V.: History Of Seyd Said Sultan Of Muscat, The
Oleander Press, New York, 1984.
19-Moysfe,H.: the pirates of trucial Oman, Macdonald, London.
20- Miles, S.B: Countries and Tribes Of The Persian Gulf, London,

21-Ommanney, F.D.: Isle Of Cloves A view Of Zanzibar, Long -man, London,1955.
22- Phillps, W.: Oman A history, London, 1967.
23- Peterson, J.: Oman in the Twentieth Century, Croom Helm Kent, 1984, P.45.
24- Risso, P.: Oman& Muscat a Dearly modern history, Martin's Press, New York, 1968, P. 75
25- Rubinacci, R.: "Notizia di alcuni manosritti, Ibaditi Press L'Inversitario Orientale de Napole", A.I.O.N.
26-Skeet,I.: Muscat and Oman(The End Of an Era), The Travel Book Club, London, 1975.
27-Townsend, J.: Oman The Making of the Modern state, Croom Helm Kent.
28- Winder, B.: Saudi Arabia in the Nineteenth Century, New York, 1965.
29-Wilkinson,J.C.:The Imamate Tradition Of Oman, Cambridge University Press, 1987.
30- Wighham.: The Persian Problem.

خامساً : الدوريات العلمية والدوريات الأجنبية:

1- التركي، عبدالله بن إبراهيم: قيام الإمامة في عمان (1331-1339هـ/1913-1920م)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 46، محرم 1430هـ/2010م.

2- التميمي، عبدالمالك: النشاط السياسي للمبشرين في منطقة الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد العشرون السنة الخامسة، الكويت، ذو القعدة، 1399هـ / أكتوبر 1979م.

3- الحسيني، فاضل محمد: موقف بريطانيا من ثورة الإمامة في عمان 1913م، الوثيقة، دورية محكمة، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، عدد 38، السنة 19، ربيع أول 1421هـ/ يوليو2000م.

4- السديس، عبد الرحمن بن علي: العلاقات بين عمان وزنجبار(1277-

1308هـ/1861- 1891م)، الدارة، عدد2، السنة 25، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1420هـ/ 2000م.

5- العاني، عبدالمجيد عبدالحميد: من صور المقاومة العربية للنفوذ البريطاني آل بني بوعلي في عمـان 1820/ 1821، مجلـة التربيـة والعلـم، عـدد5، العـراق، 1407هـ/ 1987م.

6- العقيلـي، محمـد أرشـيد: الحركـة الأباضـية في عمـان وعلاقاتها السياسـية مـع الدولـة العباسـية حـتى سـقوط الإمامـة الثانيـة، مجلـة كليـة الآداب، جامعـة الإمـارات العربيـة المتحدة، عدد1، 1405هـ/1985م.

7- الفيـل، محمـد رشـيد: مشـكلات الحـدود بـين إمـارات الخلـيج العـربي، مجلـة دراسـات الخلـيج والجزيـرة العربيـة، السـنة الثانيـة، العـدد 84، شـوال 1396هـ، تشـرين الأول 1976م،

8- دفـتر دار، هاشـم: على هـامش احـتلال البريمـي، المنهـل، مجلـة شـهرية للآداب والعلـوم والثقافة والسنة 2، ج6 جمادي الثانية 1375هـ / يناير ، فبراير 1956م.

9- ريـاض، محمـد: الخلـيج والخليجيـون قبـل عـام 1930م، دراسـة في الجغرافيـا والسـكان والاقتصاد ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 36 ، السنة 9 ، الكويت ، 1400هـ/ 1980م.

10- ياغـي، إسماعيـل: العلاقـات البريطانيـة في القـرن التاسـع عشـر، مجلـة الـدارة، السـنة السادسة، عدد 3، الرياض، جمادى الآخرة1401هـ/ إبريل 1981م.

* **دوريات أجنبية:**

1- Bailey, R.: Records Of Oman (1867- 1947), Historical Affairs (1871- 1913), Vol.2, Archive Edition, London, 1988.

2- Clements, F.:Oman, World Bibliographical Series, Clio Press, Oxford, Vol. 29, 1993.

3- Clements, F.: , Oman, , Cliopra oxford, volume 29.

4- Danvers, J.: The Persian Gulf Route &Commerce, Asiatic Quartely Review, Vol. V, London, January/April, 1888, P.413.

5- Foreign Office: , The Persian Gulf, Handbook, No.67.

6- Greater Britain , parliamentary papers. IX. 1999.

7- Wardden, F.: "Historical sketch of Muscatase leetion from the Record of Bombay, New series, XXIV.

سادساً : الرسائل الجامعية:

1- الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز:التطور السياسي لسلطنة مسقط وعمان من الانقسام حتى الحماية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،كلية العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والحضارة، الرياض، 1405/ 1406هـ.

2- ـــ: التاريخ السياسي لمسقط وعمان 1308– 1339 هـ/ 1891- 1920م، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1413 هـ/ 1993م.

3- حنفية، علي مبارك: مدينة دبي " دراسة في جغرافيا المكان "، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب ، جامعة أم درمان في الخرطوم 1417هـ / 1997م.

4- العيسى، الجوهرة: الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسلطنة زنجبار خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1856- 1894، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، 1412هـ/ 1991م.

5- الهاشمي، رحيم كاظم: تجارة الأسلحة في الخليج العربي 1881هـ/ 1914م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1426هـ/ 1992م.

6- هاشم، مهدي طالب: الحركة الأباضية في المشرق العربي (نشأتها وتطورها حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ماجستير غير منشور، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1397هـ/ 1977م.

سابعاً : القواميس والمعاجم :

1- الجاسر، حمد: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية ، "معجم مختصر" القسم الثالث، منشورات دار اليمامة، الرياض (ب: ت).

2- الشمري، هزاع ، المعجم الجغرافي الأول العالم، دار أمية للنشر، الرياض، الطبعة الثالثة، 1410هـ/1990م.

3- جاد الرب، جسام الدين، معجم المصطلحات الجغرافية، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 1427هـ/ 2007م.

4- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي ، إقليم شبه الجزيرة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، طبع بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية على نفقة سليمان الراجحي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، الطبعة الأولى، 1414هـ/ 1993م.

5- شربل، كمال موريس: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، ط1، بيروت، 1419هـ/ 1998م.

6- عطية الله، أحمد: القاموس السياسي، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة، 1400هـ/ 1980م.

7- مجموعة مؤلفين: الموسوعة العربية العالمية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للثقافة والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى 1416هـ / 1996م.

8- مجموعة مؤلفين: الموسوعة العربية الميسرة، دار نهضة لبنان، بيروت، 1408هـ/ 1988م.

فهرس المحتويات